الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة-
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

# الممنوع من الصرف بين واقع اللغة وعلل اللغويين

**مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "**

**تخصص : لسانيات عربية**

**دفعـــــة: 2021**

**إعداد الطالبتين:**

**1- عفاف حفظ الله**

**2- نور الهدى بوقطوف**

**إشراف الدكتور :**

**نور الدين بعلوج**

**لجنـــة المناقشـــة:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| عبد العزيز جدي | أستاذ مساعد – أ- | جامعة العربي التبسي | رئيسا |
| نور الدين بعلوج | أستاذ مساعد – أ- | جامعة العربي التبسي | مشرفا ومقررا |
| أحمد عمارة | أستاذ مساعد – أ- | جامعة العربي التبسي | مناقشا |

السنة الجامعيـــــــــــــــة: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

دُعَاء
اللَّهُمّ أنفعنا بِمَا عَلَّمْتَنَا، وَعَلِمْنَا مَا يَنْفَعُنَا، وَزِدْنَا عِلْمًا
اللَّهُمَّ إنَّا نَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا وَرِزْق اطَيِّبًا وَعَمَلًا مُتْقَنًا
اللَّهُمّ لَا تَجْعَلَنَّا نِصَابِبا لغُرُور إذَانجحنا، وَلَا بِالْيَأْس إذَ افشلنا
اللَّهُمّ إذَا أَعْطَيْتَنَا نَجاحا فَلَا تفقدنا تَوَاضُعًا، وَإِذَا أَعْطَيْتَنَا
تَوَاضُعًا فَلَا تفقدنا اعتزازنا بكرامتنا اللَّهُمّ بنورك اهْتَدَيْنَا، وبفضلك
اسْتَغْنَيْنَا، وَفِي كَنَفِك أَصْبَحْنَا وأمسينا أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَا شَيْءَ قَبْلَك وَأَنْتَ
الْآخِرُ فَلَا شَيْءَ بَعْدَك اللَّهُم ّفأنر دربنا وَيُسِرّ أَمرَنَ اووَفَّقَنَا فِي دنيانا
إلَى مَا تُحِبُّه وترضاه عَنَّا وَهَبْ لَنَا حُكْمًا وَأَلْحِقْنَا بِالصَّالِحِينَ وَاجْعَل لَنَا
مِن لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا وَأَنَّ الْحَمْدَ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِين وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
عَلَى أَشْرَفِ خَلْقِك الْمُرْسَلِين
محمد بن عبد الله

# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والشكر له على فضله، وعلى توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الدكتور "نور الدين بعلوج نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف

الذي وجهنا بأفكاره القيّمة "

وفكره الثاقب حفظه الله تعالى، وعلى كل ما قدّمه لنا من نصائح وتوجيهات حرصا

منه على إنجاز هذا البحث

وتقديمه بالصورة المطلوبة فجزاه الله خيرًا وأدامه ذخرًا للأمّة

كما لا يفوتنا أن نتقدّم بجزيل الشكر والامتنان للجنة المناقشة الموقّرة الدكتور

"أحمد عمارة"، الدكتور "عبد العزيز جدّي"

على موافقتهم لمناقشة رسالتنا المتواضعة.

ولا ننسى أن نخص بالذكر تقديم الشكر والاحترام للأهل الذين قدّموا لنا يد

المساعدة وساندونا في كل خطوة فتحدينا الصعاب.

# إهداء

# بسم الله الرحمن الرحيم

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير ، فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي مقامي هذا (والدي الحبيب) أطال الله في عمره.

إلى أعز إنسانة في حياتي ،التي أنارت دربي بنصائحها وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب إلى من منحتني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب إلى الغالية على قلبي أمي أطال الله في عمرها.

إلى خطيبي إلى إخوتي وأصدقائي، فلقد كانوا بمثابة العضد والسند لي.

إلى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي ومدي بالمعلومات القيمة.

أهدي لكم تخرجي وفرحتي وبحثي هذا المتمثل في الممنوع من الصرف بين واقع اللغة وعلل اللغويين.

وأهدي تحياتي وشكري الخاص إلى عمي إبراهيم.

داعيا المولى سبحانه وتعالى – أن تكلّل بالنجاح والقبول من جانب أعضاء لجنة أعضاء المناقشة المبجّلين.

# إهداء

# أهدي ثمرة هذا العمل

إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطّموح والمثابرة "والدي العزيز " له كل الاحترام والتقدير .

إلى من وضع المولى-عزوجل-الجنّة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز "أمّي الحبيبة"

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي، إخوتي وأخواتي: "بيبا، مراد، راضية، هيثم"

إلى من ضاقت السطور عن ذكرهم فوسعهم قلبي، رفيقات دربي " نور، حلومة، كوكة، هنوشة، أمولة، فوزية، سميرة، ريمة"

إلى من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي.

أهدي إليكم رسالة الماستر المتواضعة داعية من المولى - عز وجل -أن تكلّل بالنجاح والقبول من طرف الأستاذ المشرف "د. بعلوج " وأعضاء لجنة المناقشة.

# مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل خلق الله أجمعين، سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين والحمد لله الذي فصل آياته قرآنا عربيا.

أما بعد:

لقد اهتم القدماء منذ سيبويه من خلال كتابه حتى أيامنا هذه بواحد من أهم مباحث اللغة والصرف خصوصا ألا وهوموضوع الممنوع من الصرف،وكان للنحاة على اختلاف مذاهبهم في تناولهم الموضوع مصطلحات اتفقت كثيرا، واختلفت أحيانا، وأثاروا حوله جملة من القضايا،وهم يحاولون التفسير تارة والتعليل تارة أخرى لما له صلة بالممنوع من الصرف واستعانوا بما وجدوه من الشواهد الشعرية والقرآنية وغيرها من كلام العرب في تعليل آرائهم والاحتجاج لها وهم يعالجون ظاهرة المنع من الصرف.

وهذه الدراسة لا تقف عند حشد وجمع هذه الآراء وإنما تتجاوزها إلى النظر في مدى تلاؤمها مع واقع الاستعمال اللغوي الفعلي من خلال النصوص المصادر محاولة لإثراء البحث دعما لما ورد عند النحاة أو تفنيدا لبعض هذه الآراء، ولهذا كله اعتمدت الدراسة الرجوع إلى آراء النحاة المتعلقة بهذا الموضوع وربطها ومناقشة ما جاء فيها ومقارنتها بالواقع اللغوي السائد آن إذ.

ومن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع أسباب علمية وأخرى ذاتية.

العلمية تتجلى في قضية الممنوع من الصرف ومدى دقة قواعده النحوية التي وضعها النحاة ومدى تجاوبها مع واقع اللغة الاستعمالي السائد.

أما الأسباب الذاتية، فهي حب الاطلاع وفضولنا المعرفي لاستكناه جوانب هذه الظاهرة وما يحيط بها ابعاد متنوعة ومناهج النحاة دعما لمكتسباتنا واستجابة لمقتضيات تكويننا وتخرجنا.

ومن هذه الأسباب ننتقل إلى بيان إشكالية الدراسة والمتمثلة في ظاهرة المنع من الصرف وتجلياتها ومواقف النحاة وتعليلاتهم ومى تناسب واتفاق آرائهم مع ماهو شائع مألوف في اللغة العربية من خلال نصوصها الموثقة الموثوقة من قرآن وأشعار الجاهليين على الخصو وغيرها من مأثور كلام العرب المشهود له بالفصاحة.

وللإجابة على هاته الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي المستند إلى جملة آليات منها التحليل والاستقراء والتعليل والمقارنة وهو ماياناسب مقام استعراض الرأي وتحليله وتفسير وعرض الشواهد ومعالجتها بالتحليل والمقارنة ونحوها بما يخدم الهدف من الدراسة والموضوع.

و على ذلك فقد تألفت الدراسة من مقدمته و فصلين و خاتمة، وكان الفصل الأول نظريا يحمل عنوان الممنوع من المصرف وقد جاء فيه مفهوم الصرف والممنوع من الصرف لغة واصطلاحا وكذلك مفهوم التنوين وأقسامه والعلل المانعة من الصرف والحكم الإعرابي للممنوع من الصرف،ليفضي الأمر إلى تحديد وضبط القصد من الواقع اللغوي المذكور وكيف جاء الممنوع من الصرف في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والشعر العربي، أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى علل الممنوع من الصرف سواء ماكان المنع فيه لعلة واحدة أولعلتين.

وقد كثرت الكتب والأبحاث في الممنوع من الصرف فإن لم تكن صراحة في العنوان فقد تضمنت بحثا كفصل من فصول الكتاب ومن الدراسات السابقة التي عدت إليها في موضوع الرسالة سواء أكانت كتبا أم أبحاثا تحت عنوان الممنوع من الصرف:

1. كتاب أبي إسحاق الزجاج (ت 311 ه) بعنوان ما ينصرف وما لا ينصرف الذي تناول علل المنع من الصرف كاملة وأضاف أبوابا أخرى عليها والكتاب لسيبويه.

2. وكذلك عبد العزيز سفر في كتابه "الممنوع من الصرف في اللغة العربية". الذي أصل للظاهرة وأقوال القدماء فيها فأطنب في مواضع كثيرة لكنه لم يخالف سابقه منهجا ولا رأيا في بعض الأحيان.

3. إميل بديع يعقوب في كتابه "الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي" الذي تناول أيضا الفئات الممنوعة من الصرف بشيء من التفصيل ومثل عليها بما ورد عن العرب في أشعارهم.

أما في الواقع اللغوي فقد اعتمدنا على بعض المصادر نذكر منها: شرح التصريح على التوضيح للأزهري، أشعار الهذليين، الأصمعيات وبعض الدواوين كديوان امرئ القيس وديوان عنترة والنابغة الذبياني، وديوان طرفة بن العبد وقد كانت الطريق صعبة نوعا ما في سبيل إنجاز هذا البحث

المتواضع نذكر منها صعوبة طرح الموضوع في الكتب القديمة مما صعب فهمها، ووجود موضوع الممنوع من الصرف في أجزاء بسيطة في الكتب النحوية الحديثة وتشابهها في طرح المسألة.

وأخيرا فإني ارجو من المولى أن أكون قد أصبت في ما اخترت وفي ما أسديت من آراء فالكمال لله وحده والنقص جبلة بشرية، غير أني بذلت قصار جهدي واجتهدت، وللمجتهد إن أصاب أجران إن أخطأ أجر واحد، لذلك فما كان من خير فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو زلل أو نسيان فمني ولا يفوتنا في هذا المقام إلا أن نعترف، بأن هذا البحث ما كان ليعرف النور لولا الفضل الكبيرللأستاذ المحترم **بعلوج نور الدين**. الذي كان نعم المرشد فالشكر قليل عليه فجزاه الله عني الخير كله، وكذلك أتقدم بخالص الشكر للأساتذة الكرام الذين تفضلوا علي بقبول المناقشة، والحمد لله الذي اعان.

وأخيرا نرجو من المولى تعالى أن نكون قد وفقنا في عملنا، لما ينفعنا وينفع لغة الضاد لسان الكتاب العزيز.

# الفصـــل الأول

# مفاهيم عامة ومداخل إصطلاحية

**الفصل الأول: مفاهيم عامة ومداخل إصطلاحية**

واقع اللغة من حيث المصدر(القرآن، الحديث الشريف، الشعر):
الممنوع من الصرف في القرآن الكريم:
الممنوع من الصرف في الحديث النبوي الشريف:
صرف الممنوع من الصرف في الحديث النبوي الشريف:
الممنوع من الصرف في الشعر العربي:
صرف الممنوع من الصرف في الشعر العربي:
أولا : الصرف
1. تعريف الصرف:
2. العلاقة بين الصرف والتنوين.
3.تعريف التّنوين.
1.3.خصائص التنوين
2 .3. اقسام التنوين
4. علاقة علم الصرف بعلم الأصوات
5. العلاقة بين التصريف و الاشتقاق
6. ميدان علم الصرف :
7.علاقة علم الصرف بالنحو
ثانيا: تعريف الممنوع من الصرف
ثالثا: مفهوم التعليل
1. الدلالة اللغوية للعلة
1 .1. معنى العلة في المعاجم اللغوية
2 .1. الدلالة الاصطلاحية للعلة (العلة النحوية)
3 .1. بدايات العلّة النحوية :
4 .1. تقسيمات العلل عند النحاة
5 .1. نشأة العلة النحوية وتطورها :
رابعا : الإعراب والبناء
1. الإعراب
1 .1. علامات الإعراب:
2 .1. أنواع الإعراب:
3 .1.أهمية الإعراب:
2.البناء
1 .2. مفهوم البناء:
2 .2. حركات البناء وألقابه:
3 .2. أنواع البناء:

## أولا: الصرف

### تعريف الصرف:

### في لغة:

جاءت لفظة صرف في القرآن الكريم في عدة مواضع منها:

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ هَلۡ يَرَىٰكُم مِّنۡ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٌ لَّا يَفۡقَهُونَ ١٢٧ ﴾ [1]

أي رجعوا عن المكان الذي استمعوا فيه، وقيل انصرفوا عن العمل مما سمعوا[2].

وقوله أيضا:﴿ فَٱسۡتَجَابَ لَهُۥ رَبُّهُۥ فَصَرَفَ عَنۡهُ كَيۡدَهُنَّۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٣٤ ﴾ [3]

فصرف عنه كيدهن: أي ثبته بالعصمة حتى وطن نفسه على مشقّة السّجن وأثرها على اللذة المتضمنة للعصيان[4].

وقوله عز وجل: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَقَدۡ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسۡتَطِيعُونَ صَرۡفٗا وَلَا نَصۡرٗاۚ وَمَن يَظۡلِم مِّنكُمۡ نُذِقۡهُ عَذَابٗا كَبِيرٗا ١٩ ﴾ [5]

وفي معنى الآية: أي ما يستطيعون أن يصرفوا على أنفسهم العذاب ولا أن ينصروا أنفسهم[6]

ومن كل ما سبق نجد أن لفظة (صرّف) بدون تضعيف الراء قد وردت في هاته الآيات بمعنى ترك الشيء والإبتعاد عنه.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ أَهۡلَكۡنَا مَا حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡقُرَىٰ وَصَرَّفۡنَا ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ٢٧ ﴾[7]

وقوله أيضا: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖۚ فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورٗا ٨٩ ﴾[8]

---

[1]–سورة التوبة، الآية: 127

[2]–إبن منظور، محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب، دار صادر للنشر بيروت، 1414هـ، ط3، ج9، ص189.

[3]–سورة يوسف، الآية: 34

[4]–البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح: محمد عبد الرحمن الرمعشلي، دار إحياء التراث، بيروت، 1918 هـ، ص 163.

[5]–سورة الفرقان: الآية 19 .

[6]–الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق: تاج العروس من جواهر القاموس، تع: عبد الفتاح أبوغدة، دار الهداية للنشر، ج4، ص12.

[7]–سورة الأحقاف: الآية 27.

[8]–سورة الإسراء: الآية 89.

وفي هاتين الآيتين وردت لفظة (صرّف) بتضعيف الرّاء ويقصد بها التبيين والإيضاح والإظهار.

وتصريف الآيات: تبيينها، والصرف: أن تصرف إنسانا عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك... والصّرف: التقلب والحيلة، يقال.فلان يصرف ويتصرف و يصطرف لعياله، أي يكتسب لهم...[1]

وهنا نجد معنى الصرف هو الإيضاح والحيلة والتبيان

جاء في القاموس الفقهي معنى كلمة صرف: الدفع والسداد وتحويل الشيء عن موضوعه[2]

وتطرق احمد مختار في معجمه معجم اللغة العربية المعاصرة إلى معنى الصّرف: صرف نظره عن الأمر: أهمله وتركه [3]

وهنا نجد أن الصّرف بمعنى الإهمال وتجنب الشيء

ونجد في المعجم الوسيط تعريف الصّرف بما يلي.

الصّرف الفضل، يقال: لهذا صرف على هذا أي فضل، ويقال فلان لم يحسن صرف الكلام أي: فضل بعض الكلام على بعض[4].

والمقصود بلفظة (الصّرف) هنا بمعنى تفضيل شيء على شيء آخر.

وجاء في المعجم الوسيط أيضا: الصّرف في الاقتصاد مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية[5].

أي أن المقصود بلفظة (صرف) في الاقتصاد تحمل معنى التبديل والتغيير.

ومن كل ما سبق نستنتج أن لفظة (الصّرف) و(التصريف) يطلقان في اللسان العربي على معان تدور حول التغيير والتحويل من موضع إلى موضع ومن حال إلى حال، ولا يوجد فرق بين الصّرف والتصريف إلاّ من حيث التكبير والمبالغة.

**في الاصطلاح**

له معنيان: **أحدهما**، عملي، وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلاّ بها، كتحويل المصدر إلى اسميّ الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل واسميّ المكان و الزمان، و الجمع، والتصغير والآلة.

---

[1]–إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، دار الجبل، بيروت، ط1، 1431ه، 1992م، ص20،21

[2]–أبو حبيب، سعيد أبو حبيب. القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دار الفكر، دمشق، سوريا للنشر، ج1، دت، دط، ص210.

[3]–أحمد مختار عبد الحميد عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب للنشر، ط1، ج2، ص1290.

[4]– الزيات احمد، احمد الزيات وآخرون، المعجم الوسيط تح: معجم اللغة العربية، دار الدعوة للنشر، ج 1، ص513.

[5]–المرجع نفسه، ص 513

**والثاني:** علمي وهو علم بأصول تعرف بها أحوال بنية الكلمة التي ليست بإعراب،ولا بناء[1]

والمقصود بهذا التعريف أن المعنى الأول يرتبط بالتحويل، والأبنية والاشتقاق لذلك فهو يدل على التصريف، بينما يرتبط المعنى الثاني بالأصول الكلية التي تبنى عليها معرفة أحوال المفردات لذلك فهو يدل على علم الصرف.

وجاء في علم اللسان في الصرف والنحو والبيان لجرجي شاهين عطية تعريف الصرف بأنه هو العلم الذي يبحث عن بنية الكلمة وتحويلها من هيئة إلى هيئة أخرى، إما لتغيير في المعنى وإما لتسهيل في اللفظ، وإما للأمرين جميعا، وهذا التحويل يسمى تصريفا[2].

ومن هنا يتضح لنا أن الصرف هو علم يهتم بتغيير الكلمات لغرض تغيير المعنى أو تسهيل اللفظ.

وجاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفية تعريف الصرف باعتباره علم يبحث في اللفظ المفرد من حيث بناؤه ووزنه وما طرأ على هيكله من نقصان أو زيادة[3] أي انه علم يختص بالكلمة، وهو الذي يبحث في جذورها وأصولها.

وكذلك عرفه عبد الرحمان الرّاجحي بأنه العلم الذي تعرف به كيفية صياغة الأبنية العربية، وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعرابا ولا بناءا.[4]

والمقصود هنا بعلم الصرف أنه العلم الذي يساعدنا على تحويل الكلمة بأصلها إلى أبنية مختلفة وذات معان مقصودة وتطرّق محمد علي السراج في اللباب: والصرف معناه التغير والتحويل، وهو علم يعرف به بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، فالمعنوي كتثنية المفرد وجمعه، واللفظي كتحويل قول إلى قول ورمي إلى رمي[5].

أي أنه علم تعرف من خلاله أبنية الكلمة وما يطرأ عليها من تغيير معنوي في دلالتها أو لفظها.

والصرف عند النحاة هوتنوين يلحق الاسم ويجعلونه دليلا على تمكن الاسم في باب الإسمية.[6]

وهذا يعني أن الصرف يقصد به التنوين والعكس صحيح.

---

[1]–خديجة الحديثي. أبنية الصّرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة، مكتبة لبنان وناشرون، ط، 2003، بيروت، لبنان، ص19

2–جرجري شاهين عطيّة، سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، دار ريحاني، ط4، د.ت،ص32

[3]– محمد سمير نجيب اللّبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمان، لا ط، لا ت، ص125

[4]– عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، لا ط، 1973م، ص 474.

[5]– محمد علي السراج: اللباب، دار الفكر، دمشق للنشر، 1403 هـ– 1983 م، ط1، ج1، ص 11.

[6]– المعجم الوسيط، ج1، ص 513.

وهذا المعنى المدلول عليه بالتنوين (هو عدم مشابهته) أي عدم مشابهة الاسم للفعل و الحرف (كزيد) من المعارف، و (فرس) من النكرات.[1]

وأورد النحاة الصرف في حديثهم عن مادة (صرف) قال ابن مالك.

الصرف تنوين أتى مبينا **** معنى به يكون الاسم أمكنا[2]

وقصد ابن مالك في هذا البيت أن الصرف هو التنوين الذي أتى ليبين تمكن الاسم من الاسمية فقوله (تنوين) جنس يشمل جميع أنواع التنوين.[3]

أيأن التنوين لا يقصد به نوع محدد من أنواع التنوين، بل يشمل جميع الأنواع (التمكين، التنكير، المقابلة، العوض).

**العلاقة بين الصرف والتنوين.**

جاء في الأشباه والنظائر للسيوطي: أن الصرف عبارة عن التنوين وحده، وعلّة منع الصرف إنما أزالت التنوين خاصة، وليس الجر بالكسرة من الصرف وإنما حذف مع التنوين كراهة أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم، لأنه حكي حذف ياء المتكلم.[4]

قصد السيوطي بهذا أن الصرف هو التنوين وحده، وإذا منع التنوين منع الصرف بالضرورة.

الصرف عبارة عن التنوين وحده أما الجر بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعيته التنوين لتآخيها في اختصاصهما بالأسماء، وذلك لأنه مطابق للاشتقاق من التصريف الذي بمعنى الصوت إذ لا صوت في آخر الاسم ألا التنوين.

وأيضا فإنه متى اضطر شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جر فيه، فأطلقوا على مجرد تنوينه صرف.[5]

ومن هنا يتضح لنا أن الصرف لا يكون إلا إذا كان هناك تنوين وبالتالي فهما متلازمان.

---

[1]– الجرجاني: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد: شرح تصريح على التوضيح، دار الكتب، بيروت، لبنان للنشر، 1421هـ ، 2000 م، ط1، ج2، ص 316.

[2]– الأشموني، علي بن محمد بن عيسى ،شرح الاشموني على ألفية بن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان للنشر، 1419هـ، 1998، ج1، ص92.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص92.

[4]–أبو الفضل عبد الرحمان ابن الكمال جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، تح. فائز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط1، 1404هـ، 1948م، ج1، ص278.

[5]–انظر حاشية الصبان، ج3، ص228.

وجاء أيضا في النحو الوافي لعباس حسن: التنوين تصويت خالص من مشابهة الحرف والفعل أو منصرف على طريقهما إلى غيره إلى طريق الاسمية المحضة.[1]

وقصد عباس حسن بهذا أن التنوين لا يتناول الأسماء المتوغلة في الحروف والأفعال.

ومن كل ما سبق نستنتج أن العلاقة بين الصرف والتنوين هي علاقة وطيدة وتلازمية بحيث لا يمكن فصل إحداهما عن الآخر.

**تعريف التّنوين.**

**في اللغة.**

التصويت والترنيم... ومن هذين المعنيين سمي تنوينا ما يحدث في آخر الاسم صوت رنين نون ساكنة، وصوت تنغيم عند النطق بها وعليه فالتنوين تصويت بنون ساكنة في آخر الاسم المنصرف، أي أن الاسم الخالص من مشابهة الحرف والفعل المنصرف عن طريقهما إلى طريق الاسمية المحضة.[2]

ومن هذا التعريف نستنتج أن التنوين في المعنى اللغوي هو التنغيم والتصويت بنون ساكنة.

**في الاصطلاح.**

التنوين نون ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء لفظا لا حظا ولا وقفا، أو هو نون زائدة ساكنة تلحق آخر الكلمة لغير توكيد، نحو حضر زيد مع جواد إلى بيتنا فصافحت كلاّ منهم.[3]

وهذا يعني أن التنوين نون ساكنة زائدة تلحق أواخر الكلمات لغير توكيد وهذه النون تلفظ أو تنطق ولا تكتب وليست وقفا.

عرف ابن يعيش التنوين بقوله. التنوين نون تلحق آخر الاسم المتمكن يقال نونت الكلمة تنوينا إذا ألحقتها هذه النون.[4]

وقصد ابن يعيش بتعريف للتنوين أنه نون تلحق أواخر الأسماء المتمكنة.

يقول ابن الوراق. التنوين نون خفيفة لقبت بهذا اللقب ليفصل بين النون التي يوقف عليها وبين هذه النون، وتابع أنها غنة في الخيشوم، لذلك وجب أن يزداد التنوين علامة للانصراف.[5]

---

[1]–عباس حسن: النحو الوافي، طبعة دار المعارف، 1960م، ج4، ص154.

[2]– أدم طربيه: الممنوع من الصرف، معجم ودراسة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت. لبنان، ط1، 2001 م، ص 02.

[3]– د. إيميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص15.16

[4]–ابن يعيش: شرح المفصل، محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م، ص29.

[5]–ابن الوراق: علل النحو، تح: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م، ص 22.

وهنا تطرق ابن الوراق في هذا التعريف إلى ان التنوين هو نون خفيفة تكون غنة في الخيشوم لذلك اعتبر التنوين علامة تدل على الانصراف.

أما الكفوي فقد عرف التنوين بأنه. حرف ذو مخرج يثبت لفظا لا خطا، وإنما سمي تنوينا لأنه حادث بفعل المتكتم وهو قوة ليست للنون، لأن التنوين لا يقارن الاسم عند عدم المانع إذ أنه ثابت في التقطيع، وتابع أنه متى ذكر التنوين فإنما يراد منه الصرف.[1]

وقصد الكفوي بتعريفه هذا أن التنوين هو الصرف، وهو حرف ذو مخرج لفظي أو نطقي وليس خطي.

وتابع المحدثون القدماء حين حددوا أن هذه النون تصويت في آخر الإسم.[2]

التصويت لا يلحق الاسم حين يكون على شيء من الثقل (أي الصرف آنذاك).[3]

والمقصود هنا بالتنوين بأنها تصويت بنون ساكنة تلحق الاسم المنصرف.

**خصائص التنوين**

أما عن علّة اصطفاء العلماء للتنوين عن غيره من حروف المد و اللين، ليكون علامة للصفر عادلين عن زيادة الحروف إلى التنوين لما يلزم لها من اعتلالها وانتقالها، ذلك أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف، لانقلبت ياء في الجر، لانكسار ما قبلها، وكذلك الياء والألف في الانتقال من حال إلى حال و التنوين بذلك أولى من غيره. لأنه خفيف يضارع حروف العلّة.فهو غنة في الخيشوم، ولا معتمد له في الحلق فأشبه الألف إذا كان حرفا هوائيا.[4]

وقد تم اختيار التنوين ليكون علامة للصرف لعدة أسباب أهمها.

01- الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف[5] أي أنه يجعل الاسم أكثر خفة ويميزه عن غيره من الحروف والأفعال.

02- الفصل بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وقال في ذلك صاحب كتاب علل النحو (فما الذي أخرج إلى دخول التنوين قيل. لأن واضع اللغة لو علم أن بعض الأسماء مشبهة بالفعل، ألحق التنوين

---

[1]-أبو البقاء الكفوي: الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998، ص292.

[2]-جهاوي، عوض المرسى، ظاهرة التنوين في اللغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ص11.

[3]-الجواري، أحمد عبدالستار. نحو التسيير، دراسة ونقد منهجي، مكتبة الخانجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984م، ص120.

[4]- الأنباري. أسرار العربية، عناية محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ص54.

[5]- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن احمد. توضيح المسالك على ألفية ابن مالك، تح. يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة و النشر، ج1، ص38.

ما لم يشبه بالفعل، ليكون إلحاق التنوين فصلا بين ما ينصرف وما لا ينصرف)[1] أي أن التنوين هو علامة الصرف فإذا منع التنوين منع الصرف بالضرورة.

03- استخدم التنوين للفرق بين الاسم والفعل[2] لان التنوين لا يتعلق إلا بالأسماء فقط.

04- التنوين فاصل بين المفرد والمضاف وهذا احد المعاني التي يدخلها التنوين[3]

**اقسام التنوين**

**تنوين التمكين:** وهو الذي يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة ليدل على خفتها وعلى أنها أمكن وأقوى في الاسمية من غيرها[4].

والمقصود هنا بتنوين التمكين بأنه لا يتعلق إلا بالأسماء المعربة المنصرفة لتكون أمكن في الاسمية .

فهو إذن لا يدخل إلا الأسماء غير الممنوعة من الصرف، وقد سمي (بتنوين الأمكنية) أو ((تنوين التمكين)) لأنه يدل على تمكن الاسم الذي يدخله في الاسمية، وابتعاده من شبه الفعل والحروف الذين لا ينونان، فإذا لم ينون الاسم أصبح شبيها بهما وإن نون ابتعد من شبههما وكان ((أكثر تمكنا )) في الاسمية، لذلك تسمى الأسماء الممنوعة من الصرف أسماء متمكنة تمكنا أمكن في الاسمية [5].

ومن كل ما سبق يتضح لنا أن تنوين التمكين يدل على تمكن الاسم في الاسمية من غيرها في شبه الفعل أو الحروف الممنوعة من التنوين، لذلك فهو يلحق أواخر الأسماء المنصرفة المعربة.

**تنوين التنكير:** وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها نحو.(مررت بسيبويه و بسيبويه آخر).[6]

أي أن تنويه التنكير هو ما يلحق بعض الكلمات المعرفة لتكون نكرات.

**تنوين المقابلة:** ورد في قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرٗا مِّنكُنَّ مُسۡلِمَٰتٖ مُّؤۡمِنَٰتٖ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ سَٰٓئِحَٰتٖ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارًا ٥ ﴾[7]

---

[1]- ابن الوراق، علل النحو، مرجع سابق، ج1، ص 456.

[2]- الانباري. المرجع السابق، ص55.

[3]- الزجاجي:الايضاح في علل النحو، مرجع سابق، ص90

[4]-إيميل بديع يعقوب:الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 17.

[5]-المرجع نفسه، ص17، 18.

[6]-ابن عقيل.على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995، ج1، ص17

[7]- سورة التحريم، الآية 05.

ففي هذه الآية نجد التنوين في لفظة (مؤمنات) و (قانتات) يقابل نون جمع المذكر السالم في نحو (مؤمنون) و(قانتون)، وكذلك بالنسبة (لمسلمات)، (تائبات)، (عائدات)...الخ.

وقوله أيضا ﴿قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡۚ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُۚ وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيّٗا كَبِيرٗا ٣٤ ﴾﴿بنساء

وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو (مسلمات) فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم (مسلمين) ومن هنا يتضح لنا أن تنوين المقابلة هو ما يلحق جمع المؤنث السالم في مقابل النون في جمع المذكر السالم.[2]

**تنوين العوض:** أو تنوين التعويض، وهو الذي يكون عوضا عن ؟

-حرف، نحو.(جاء قاض) الأصل.(جاء قاضي)

كلمة،و هو ما يلحق كلّ أو بعض وما في حكمهما عوضا مما يضافان إليه ،نحو.(حظر المعلمون فصافحت كلا منهم) أي كل معلم منهم، فالتنوين في كلمة ((كلا))عوض عن كلمة ((معلم))

- جملة محذوفة، وهو ما يلحق إذ عوضا عن جملة تكون بعدها، نحو ((زرتك في المساء وكنت حينئذ خارج البيت ))أي. حين إذ زرتك، فالتنوين في ((حينئذ)) عوض من جملة زرتك.[3]

وبالتّالي فإن تنوين المقابلة هو ما يلحق بعض الكلمات تعويضا عن محذوف وقد يكون هذا المحذوف حرف أو كلمة أو جملة.

**تنوين الترنم:** وهو عند التميميين، زيادة نون في آخر القافية المطلقة أي: المتحركة، نحو إنشائهم قول جرير (من الوافر ).

أقلي اللوم عاذل و العتابا *** وقولي أن أصبت لقد أصابا

وغاية هذا التنوين عندهم، التمييز بين الشعر والنثر.[4]

---

[1]- سورة النساء.الآية 34.

[2]- ابن عقيل.على ألفية ابن مالك، المرجع السابق، ص 17.

[3]- اميل بديع يعقوب:الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي ،مرجع سابق،ص 18

[4]- المرجع نفسه ،ص 19.

وهذا يعني أن تنوين الترنم هو ما يلحق القوافي المطلقة بحرف علة، ففي البيت الشعري السابق ذكره قد جئ بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترنم.

## علاقة علم الصرف بعلم الأصوات

إن الظواهر الصوتية تلعب دورا بارزا في تحديد الوحدة الصرفية وبيان قيمتها.

فاللغوي الانجليزي الشهير فيرت firth لم يكن مبالغا حين يقرر انه.لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات، وذلك لان مباحث الصرف مبنية في أساسها على ما يقرره علم الأصوات من حقائق وما يرسمه من حدود، لذلك فإن: كل دراسة صرفية تمهل هذا النهج الذي نشير إليه لا بد أن يكون مصيرها الإخفاق، والفشل كما هو الحال في كثير من مباحث الصرف في اللغة العربية،وليست ضرورة اعتماد علم الأصوات مقصورة على لغة دون أخرى: إن جميع لغات الأرض تستوي في هذا وفي مدى هذا الاستغلال ونتائجه وذلك متوقف بالطبع على خواص اللغة المعنية،كما قد يكون الاختلاف بين هذه اللغات في مدى اعتمادها على ظاهرة صوتية دون أخرى في هذا المبحث الصرفي أو ذلك[1].

وبالتالي فإن علم الأصوات هو الأساس في وجود علم الصرف لأن مباحث هذا الأخير تعتمد على ما يقرره علم الأصوات.

وأكدت الدراسات اللسانية الحديثة أنّ أيّة دراسة صرفية لا تأخذ في الحسبان الجانب الصوتي للظاهرة المدروسة مصيرها الفشل، وهذا ما يؤكده أحد اللسانيين المعاصرين في قوله.إنّ أيّة دراسة على أي مستوى تعتمد في كل خطواتها على نتائج الدراسات الصوتية وذلك بالطبع أمر يمكن إدراكه إذا عرفنا أن الأصوات هي المظاهر الأولى للأحداث اللغوية وهي كذلك بمثابة اللبنات الأساسية التي يتكون منها البناء الكبير. ولقد صرح بهذا الفن أحد رواد الدراسات الصوتية في إنجلترا منذ زمن بعيد يقول هنري سويت (h sweet) في خطاب له إلى مدير جامعة أكسفورد سنة 1902م: "إن موضوع تخصص _أي علم الأصوات _موضوع غير ذي جدوى بذاته، ولكنه في الوقت نفسه أساس كل دراسة لغوية سواء أكانت الدراسة دراسة نظرية أم عمليّة"[2].

يقول فيرت: "لا يمكن أن تم دراسة جادة لعلم المعنى الوصفي dexriptive semantics لأيّة لغة منطوقة ما لم تعتمد هذه الدراسة على قواعد صوتية وأنماط لغوية تنغيمية intonational forms

1-كمال بشر: الأصوات العربية ،مكتبة الشباب ،ط1،1825م، ص184،185

2-المرجع نفسه، ص 184

موثقا بها، وأنه لمن المستحيل أن تبدأ دراسة الصرف بدون تحديد صوتي لعناصره أو بدون التعرف على هذه العناصر بواسطة التنوين الصوتي كما تحدث أحيانا ".[1]

لذلك فإن علم الأصوات هو أساس كل دراسة لغوية، بحيث يعتمد الباحث في كل دراسة صرفية على قواعد صرفية.

وذهب عبد الصبور شاهين "أن الصّرف من أشد الميادين التصاقا بالأصوات ونظرياتها ونظمها، ويعجب لمن يتصدىّ لتدريس الصرف العربي دون الاعتماد على أفكار علم الأصوات، والنحو، والصرف، فكانوا معذورين وهم ــمع ذلك ــ بذلوا غاية إخلاصهم في تقعيد أحوال الكلمة، والتركيب العربي، وورثونا علوما ذات كيان مترابط من وجهة نظرهم، فلهم منا غاية التقدير والتبجيل"[2].

وقصد عبد الصبور بهذا أنه مع الرغم من الارتباط الوثيق بين علم الصرف وعلم الأصوات إلا أنه هناك من يتصدى لتدريس الصرف العربي دون الاعتماد على علم الأصوات والنحو والصرف. وتطرق في هذا الصدد عليّ أبو المكارم إلى أنّ ميدان الصرف من أهم ميادين البحث اللغوي التي تأثرت بالأصوات، حيث يقول."وفي بحوث علم الصرف يتضح اعتماد علمائه اعتمادا يوشك أن يكون تاما على معلومات صوتية، حتى إنه ليمكن أن يقال دون كبير تجوز:إنه ليس من الممكن تصور وجود واضح، ومحدد لعلم الصرف كما حفظه لنا التراث مجردا من المؤثرات الصوتية فيه ؛ إذ على اختلاف مجالات البحث الصرفي نجد الحقائق الصوتية الخالصة، أو صداها المباشر، وهل يمكن فهم ظواهر الإعلال، والإبدال، و القلب، والهمز، والتسهيل، والمد، والحذف، والزيادة دون أن يوضع في الاعتبار ما خلف هذه الظواهر من حقائق صوتية، ولو أن قيمتها ــفي بعض جوانبها ــ مجرد قيمة تاريخية ".[3]

وبالتالي لا يمكن دراسة علم الصرف دون الاعتماد على المؤثرات الصوتية فيه، كالإعلال، والإبدال والقلب...الخ.

ومن كل ما سبق نستنتج أن العلاقة بين علم الصّرف وعلم الأصوات هي علاقة تكاملية إذ لا يستطيع الباحث دراسة علم الصرف دون الاعتماد على المؤثرات والقواعد الصوتية.

---

[1]– كمال بشر: الأصوات العربية، المرجع السابق، ص 184

[2]–عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي لبنية العربية مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400ه، 1980م، ص10.

[3]–أبو المكارم علي: تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، ص222.

**العلاقة بين التصريف و الاشتقاق**

يفرق ابن جني بين التصريف و الاشتقاق مع أنّ بينهما نسبا قريبا، واتصالا وثيقا، ولعل التصريف أعم وأشمل، والاشتقاق أخص، بل هو داخل تحت عموم التصريف.[1]

وهذا يعني أن التصريف أشمل من الاشتقاق، وهذا الأخير جزء منه.

يقول ابن جنيّ: التصريف إنما هو أن تجئ إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتىّ، مثال ذلك أن تأتي إلى (ضرب)، فتبني منه مثل (جعفر)، فتقول.(ضربب) ومثل (قمطر)،(ضرب)، ومثل (درهم)،(ضربب)، ومثل (علم).(ضرب) ومثل( ظرفا) (ضرب).[2]

أي أن التصريف يهتم بتغيير أو تصريف الكلمة الواحدة إلى عدة أشكال ووجوه مختلفة.

وكذا الاشتقاق تجئ إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي.(ضرب)، ثم تشتق منه المضارع.(يضرب)، ثم نقول في اسم الفاعل.(ضارب) وأنت ترى أنهما متقاربان متشابكان، فالتصريف وسيطة بين النحو واللغة، يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف. كما أن التصريف أقرب إلى النّحو من الاشتقاق، يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلاّ والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمر بك في كتب النحو منه ألفاظ مشرّدة لا يكاد يعقد لها باب، فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة، والنّحو إنما هو لمعرفة أحوال المتنقلة.[3]

ومن هنا يتّضح لنا أن التصريف أقرب إلى النّحو من الاشتقاق بينما هذا الأخير هو أقرب إلى اللغة من التصريف.

الصرف أعم من الاشتقاق لأن بناء مثل قردد من الضرب يسمىّ تصريفا ولا يسمىّ اشتقاقا لأنه خاص بما بنته العرب.[4]

" التصريف في اللغة هو التغيير، والاشتقاق تغيير الصيغة إلى صيغ أخرى تخالفها في الوزن، فليس هناك ما يمنع أبدا إدراج الاشتقاق في التصريف"[5]

---

[1]–عبد اللطيف محمد الخطيب: المستقصي في علم التصريف، مكتبة دار العروبة للنشر و التوزيع، الكويت، ط1، 1424ه، 2002م، ص39.

2– ابن جني:المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري، تح:ابراهيم مصطفى (عبد الله أمين)، – الناشر: مصطفى البابي–الحلبي، ط 1، 1373ه، 1954م، ص33

[3]–عبد اللطيف محمد الخطيب: مرجع سابق، ص39.

[4]– السّيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تح:محمد أحمد جاد المولى، علي البجاوي، محمد أبو الفضل، دار الحياء الكتب العربي، عيسى البابي –الحلبي، ط 1، د.ت، ص351.

[5] –حسن هنداوي: مناهج الصرفيين ومذاهبهم، دار القلم، دمشق، ط1، 1989م، ص20.

ومن هنا يتضح لنا أن الاشتقاق جزء من التصريف إذ أن كلاهما يشتركان في معنى التغيير " فالاشتقاق هو عملية استنباط وتوليد صيغة من صيغة أو لفظ من لفظ "[1]

أي أن الاشتقاق هو عملية تهتم بتوليد الألفاظ والصيغ من لفظ واحد أو صيغة واحدة وقد قسم النحاة الاشتقاق إلى نوعين: اشتقاق كبير، واشتقاق صغير، فالصغير هو أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى واللفظ، وفي ترتيب الحروف الأصل، كالدّال والهاء والباء في(ذهب،يذهب، ذاهب، ذهاب). والكبير يسميه ابن جنيّ الاشتقاق الأكبر: وهو ما يكون بين كلمتين من تناسب في المعنى و الحروف، لكن دون ترتيبها، ويمثل له ابن جني بنظام التقلبات.(حمد،مدح،دحم...) والصحيح أن هذا الصنف من الاشتقاق غير مأخوذ به؛ لعدم اطرداه، ولما يلحق فيه من التكلّف لمن رامه.

أمّا الاشتقاق الأصغر أو الصغير، فهو الذي يعنى به الصّرفيون ويعتمدونه في مجال الدرس الصرفي وفق الاستعمال اللغوي وتطبيقاته، ويعرّفونه بأنه: إنشاء فرع من أصل يدل عليه.[2]

أي أنّ الاشتقاق بنظر ابن عصفور ينقسم إلى قسمين اشتقاق كبير وصغير يطلق عليهما اسم الاشتقاق الأكبر والاشتقاق الأصغر، ولكن النوع المأخوذ به والأكثر تداولا بين النحاة هو الاشتقاق الأصغر ومن كل ما سبق نستنتج أن مصطلح التصريف أعم من الاشتقاق، فكل اشتقاق تصريف، ولكن ليس كل تصريف اشتقاق، بحيث يلتقي كلا المصطلحين في دلالة كل منهما على التغيير والتحويل، فالتصريف تغيير وتحويل وكذلك الاشتقاق.

**ميدان علم الصرف:**

لا يتعلق علم الصرف إلا بالأفعال المتصرّفة التي لها الأصالة فيه والأسماء المتمكنة [3]

وهذا يدل على أن علم التصريف لا يهتم إلاّ بالأفعال المتصرّفة والأسماء المتمكنة، يقول ابن عصفور: "أعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء وهي: الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية ك: "إسماعيل" ونحوه لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة، والأصوات ك(غاق) ونحوه، لأنها حكاية ما يصوّت به وليس لها أصل معلوم، والحروف وما شبه بها من الأسماء المتوغلة في

[1]– إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو لمصرية، القاهرة، ط4، 1972م، ص47.

[2]–ابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، تح: فخر الدين قباوة سورية المكتبة العربية بحلب، ط 1، 1390ه، 1970م، ص40.

[3]–ابن مالك: تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد ص290.

البناء نحو. (من) و( ما)، لأنها ــ لافتقارهاــ بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها، فكما أن جزء الكلمة، الذي هو حرف الهجاء، لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلته.[1]

قصد ابن عصفور بهذا أن التصريف لا يختصّ بالأسماء الأعجمية، والأصوات التي ليس لها أصل معلوم، والحروف ك(من)و(ما)، وحروف الهجاء.

"كذلك لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو حرفين إلاّ كان محذوفا منه، فأقل ما تبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ثلاثة أحرف ثم قد يعرض لبعضها نقص:ك:يد، وقل، و م الله، وق زيدا"[2]

ومن هذا يتضح لنا أن التصريف لا يتعلق بالأسماء والأفعال التي على حرف واحد أو حرفين مثل (يد) إلا إذا كان محذوفا منه.

فالحروف لا يصحّ فيها التصريف ولا الاشتقاق، فلو قال قائل. ما مثال هل، أوقد أو حتى أو هلا ونحو ذلك من الفعل لكانت مسألته محالا وكنت تقول لهإن هذا ونحوه لا يمثل؛ لأنه ليس بمشتق، إلا أن تنقلها إلى التسمية بها؛ فحينئذ يجوز وزنها بالفعل، فأمّا، وهي ماهي عليه من الحرفية فلا تصرف[3]

ويقصد بهذا أنه لا يمكننا صرف الحروف مثل(هل) و(قد) و(حتى) ولا يمكننا اشتقاقها.

وكذلك الأسماء المبنية المتوغلة في شبه الحروف لا يصح فيها التصريف أو الاشتقاق "لأن تلك الأسماء في حكم الحروف، ألا ترى "كم" و "من" و"إذا" سواكن الأواخر مثل." هل و "بل" و "قد" إنما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف فهذه الأسماء التي في حكم الحروف لا تتشق ولا تمثل من الفعل كما أن الحروف كذلك"[4]

ومن هنا يتضح لنا أن الأسماء التي في حكم الحروف لا تشتق ولا يصحّ فيها التصريف مثل.(كم)،(بل)،(هل)...الخ.

أي:((كلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد كان من الاشتقاق أ بعد))[5]

لذلك فالاشتقاق لا يتعلّق بالأسماء المتوغلة في شبه الحروف.

---

[1]–ابن عصفور: الممتع في التصريف، تح: فخر الدين، قباوة سورية، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 1، 1407ه، 1987م، ج1، ص35.

[2]–ابن عقيل:شرح الألفية ابن مالك، مطبعة السعادة، مصر، ط14، 1384ه، 1964م، ج2، ص 529.-

[3]–الغلاييني: جامع الدروس العربية، مبدأ المطبعة العصرية، ط 11، 1971م، ج1، ص53.

[4]–ابن جني: المنصف، مرجع سابق، ص37.

[5] –المرجع نفسه، ص38.

ونخلص ممّا سبق ذكره إلى أن علم الصرف لا يختص بالأسماء الأعجمية ولا بالأسماء العربية المبنية كالضمائر،ولا بالحروف وأنواعها المختلفة، ولا بالأفعال الجامدة كعسى وليس، بل يختص بالأسماء العربية المتمكنة أي المعربة والأفعال المتصرفة ،حيث يدرس بنيتها وقواعد التغيير فيها.

**علاقة علم الصرف بالنحو:**

يرى كمال بشرفي كتابه التفكير اللغوي بين القديم والجديد: "أن الصرف يعتمد في قضاياه على نتائج البحث،الصوتي، وهو في الوقت نفسه يخدم النحو،ويسهم في توضيح مشكلاته، وتفسيرها ويعد مقدمة للنحو ولا يجوز عزل أحد هذين العلمين عن الأخر في النظر والتطبيق،لأن مسائلهما متشابكة ولا قيمة لنتائج البحث في الصرف ما لم توّجه إلى خدمة الجملة والتركيب، ولهذا جرى التقليد على مناقشتها معا وعلى التعرّض لمسائلهما في إطار علم واحد ،مع ملاحظة البدء بقضايا الصرف بوضع مقدمة ضرورية، وقد رأينا كثيرا من الدارسين يلقون بين أيدينا بتعريفات أشبه ما تكون بتعريفات اليوم، من حيث إشتمالها على ما يهم الصرف والنحو جميعا.[1]

وقصد كمال بشر بقوله هذا أن هناك علاقة وطيدة بين علمي الصرف والنحو وهما وجهان لعملة واحدة، بحيث لا يمكن فصل الأوّل عن الثّاني.

غير أن مناقشة القضايا الصرفية في هذه الآثار القديمة لم تكن ترقى في كثير من الأحيان إلى خدمة النحو، والتمهيد لمسائله، وإنما كان ينظر إليها كما لو كانت مستقلّة أو تكاد أوكما لو كانت غاية لا وسيلة، كما دجّ الكثير من هذه الآثار العلمية التي جمعت بين الصرف والنحو على تأخير مسائل الصرف كلها أو جلها إلى نهاية الكتاب أو المؤلف المعيّن، فليست المسألة إذا مسألة الجمع بين الصرف والنحو في تعريف واحد أو مجلد واحد أو كتاب واحد.

أنما العبرة بجمع مسائلهما، وقضاياهما على وجه يفيد الدارس ويأخذ بيده منطقيا من مرحلة إلى أخرى، ومعناه في هذا المجال أن يبدأ بالصرف وينتقل منه مباشرة إلى النحو أو ان يمهد لمناقشته النحوية بدراسة صرفية متّصلة اتصالا مباشرا بما هو بسبيله من قضايا النحو.[2]

ومن كل هذا نستنتج أن الصّرف في القديم لم يكن يرقى إلى خدمة النحو وكان مستقلا عنه، لكن هذا لا يعني أنهما علمين مستقلين عن بعضهما البعض،إذ أن العلاقة بينهما هي علاقة تكاملية.

[1] –كمال بشر : ينظر التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار الثقافة العربية، ص238،239،241

[2] – المرجع نفسه، ص 241.

**ثانيا:تعريف الممنوع من الصرف**

الممنوع من الصرف مادخله علّتان فرعيتان من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما.[1]

ومن هنا يتضح لنا أن الاسم يمنع من الصرف إذا دخله علتان فرعيتان أو واحدة تقوم مقامهما وعرفه الجرجاني: بأنه مالا يدخله الجر والتنوين.[2]

وقصد الجرجاني بهذا أن الممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين.

وأيّا كان الممنوع من الصرف فإنه لا يدخله التنوين و الجر لوجود علتين فرعيتين فيه أو وجود علّة واحدة فيه تقوم مقامهما، وهاتان العلتان الفرعيتان تجعل الاسم مشبّها للفعل من فرعيته.[3]

وهذا يعني أن الممنوع من الصرف لا يدخله التنوين و الجرّ لوجود علتين فرعيتين أو علة واحدة تقوم مقامهما بحيث تجعل الاسم مشبها بالفعل.

يقول سيبويه: أعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك لأنها أشبهت اللأفعال نحو: اذهب ،وأعلم:قلت:فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ فقال (أي الخليل): لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين كما استثقلوه في الأفعال. وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل إذ كان مثله في البناء و الزيادة وضارعه ، وذلك نحو: أخضر و أحمر و أسود و أبيض.[4]

قصد سيبويه بما تطرّق إليه أن (أفعل) إذا كان صفة منع من الصرف لأن الصفات أقرب إلى الأفعال لذلك تمنع من التنوين.

وقد قرّر جمهور العلماء أنه ما اجتمعت في الاسم علتان فرعيتان من العلل التسع أو علة واحدة تقوم مقام علتين [5]

أي أن الاسم يمنع من الصرف إذا اجتمعت فيه علّتان فرعيتان أو علّة واحدة تقوم مقامهما.

يمنع من الصّرف لأنه أشبه الفعل من وجهين ويسري عليه ثقل الفعل·3

---

[1]-د.شعبان زين العابدين محمد:العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف دراسة تحليلية موازنة ،مكتبة الآداب،القاهرة ،ط1،1432ه ،2002م ،ص 24

[2]– معجم التعريفات.تح:–الشريف الجرجاني: : محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د، ط، د، ت ص299

[3]–د شعبان زين العابدين محمد : المرجع السابق ص .24

[4]–سيبويه.الكتاب، تح. عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973، د.ط، ج3، ص193.

[5] –الزمخشري : المفصل في صناعة الأعراب. تح: على بولحم، مكتبة الهلال، بيروت، 1ط 1993م،ص299

[6]–الأنباري:أسرار العربية ،مرجع سابق،ص308

[7]–سفر عبد العزيز ،الممنوع من الصرف في اللغة العربية ،عالم الكتب،القاهرة،ط 1،2009م ص15،16

ومن هذا يتّضح لنا أن أشباه الأفعال تمنع من الصرف لما يطرأ عليها من ثقل الفعل فمدار التحكم عندهم في صرف الاسم ومنعه يقوم على مبدأ الحفّة والثّقل فما شابه الفعل جزم التنوين والجرم وما لم يشابهه كان خفيفا منصرفا.

أي أن الاسم يكون منصرفا إذا كان خفيفا ولم يشابه الفعل، وإذا شابه الفعل منع من التنوين والجرو بالتالي يمنع من الصرف.

ومن كل هذه التعريفات نستخلص أن الممنوع من الصرف هو اسم لا يقبل التوين ويمنع هذا الاسم من الصّرف إذا دخلته علل تسع.

الممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين، لأن أصل الصرف التنوين وحده، أما الجر بالكسرة فليس من مسمى الصرف، بل تابع له وجودا وعدما لتآخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف.[1]

أي أن معيار الصّرف هو التنوين وليس الجرّ بالكسرة.

فالممنوع من الصرف ممنوع من تنوين التمكين، وممنوع من الجرّ بالكسرة – ظاهرة ومقدرة – والممنوع من الصّرف هو كل اسم معرب بالحركات استحق آخره التنوين وأستحق الكسرة في الجرّ ولم تدخله الكسرة، إنما دخلته الفتحة نيابة عنها، نحو: وصل أحمد، وعمر، ورأيت أحمد وعمر، ومررت بأحمد وعمر [2].

وهذا يعني أن الممنوع من الصرف هو تنوين التمكين الذي يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة، وممنوع من الجرّ بالكسرة فتدخله الفتحة نيابة عنها.

وقد ذهب السكاكي في كتابه مفتاح العلوم إلى: أن الممنوع من الصرف ممنوع في حقيقة الأمر من التنوين، لا لمعارضة حرف التعريف والإضافة، وأن منع الجرّ من هذه الأسماء إنما هو لمنع التنوين فالجرّ والتنوين اختص بهما الاسم [3]

وقصد السكاكي بهذا القول أن الممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين والجرّ، لأن الأسماء تمنع من الجرّ لكي تمنع من التنوين.

وبعضهم وجد أن التعريف بالإضافة أو بالأداة الخاصة بالتعريف نحو قولنا: الرجل وغلامك، وصاحب الرّجل، يخرج الاسم من دائرة الانصراف وعكسه؛ فيكون لا منصرفا ولا ممنوعا من.[4]

---

[1]– محمد الخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، دار الفكر، د. ط، د. ت، ج2، ص 92.

[2]– أدمى طربيه: الممنوع من الصرف، مرجع سابق، ص 2.

[3]– السكاكي: مفتاح العلوم، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ط، 1971م ،ص 227، 228.

[4]– السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985م، ج2، ص 272.

وهذا ما يتّضح لنا أن الأسماء المعرفة بالإضافة أو ب (أل) هي أسماء غير منصرفة وغير ممنوعة من الصرف.

أي أننا لا نقصد من الصّرف دخول التعريف بأشكاله، ومن عدم الصرف عدم التعريف فهناك أسماء ممنوعة من الصرف رغم كونها معرّفة، لكن بأقوى أنواع التعريف...[1]

وبالتالي فإن دخول التعريف على الأسماء ليس معيارا على تصرّفها أو عدم تصرّفها.

نستنتج من كل هذا أن الممنوع من الصرف هو اسم لا يقبل التنوين، ولا يقبل الكسر، أما في حال الجرّ فتكون علامة جرّه هي الفتحة بدلا من الكسرة وعلامة رفعه هي الضمّة، وتكون الضّمة بدون تنوين، وعلامة نصبه تكون الفتحة بدون تنوين أيضا...

قال الدكتور جمال عبد العزيز أحمد في كتاب قواعد النّحو: "الاسم الممنوع من الصرف هو الاسم المعرّب الذي لا يجوز تنوينه، ويجرّ بالفتحة ويعرب رفعا بالضمة واحدة ونصبا وجرا بفتحة واحدة "[2]

لذلك فالاسم الممنوع من الصرف هو اسم معرّب يمنع من التنوين والجرّ بالكسرة إذ يجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة.

وقال محمد بن صالح العثيمين في شرح الاجرومية، "غير المنصرف هو ما لا يقبل التنوين "[3]

أي أن ما لا ينصرف هو ما لا يقبل التنوين.

وقال الدكتور مبارك في كتابه قواعد اللّغة العربية: "إنّ الإسم غير المنصرف هو اسم معرب ولكن لا يجوز أن يلحقه التنوين و الكسر"[4]

أي أن الاسم الممنوع من الصرف هو اسم معرب ممنوع من التنوين والكسر.

يقول ابن مالك: "فإن قلت: إذا أضيف مالا ينصرف أو دخلته "أل" والجرّ بالكسرة فهل يسمى منصرفا ؟ قلت: فيه خلاف مشهور. والتحقيق أنه أن زالت إحدى علّتيه بالإضافة أو"أل" فمتصرفا نحو: مررت بأحمدكم، وإلا فغير منصرف، نحو: مررت بأحسنكم[5]

وقد قصد ابن مالك بقوله هذا إن الاسم الممنوع من الصرف إذا أضيف أو عرّف ب "أل" بقي ممنوعا من الصرف.

---

[1]– السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، المرجع السابق، ص 272.

[2] – جمال عبد العزيز أحمد: قواعد النحو، سلطنة عمان، وزارة الآفاق والشؤون الدينية، 1433ه، 2012م، ص300.

[3] –محمد بن صالح العثيمين: شرح الأجرومية ، دار الرشد، ط1، 1426ه، 2005م ، ص100

[4]–مبارك مبارك : قواعد اللغة العربية، دار الكتاب العالمي، دار الإفريقية العربية، بيروت، لبنان، ط3، 1413ه، 1992م،ص18

[5]-المرادي، محمد بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق.د. عبد الرحمان علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية، ، ط2، 1979م، ج2، ص109

**ثالثا مفهوم التعليل**

حاز التعليل في النحو العربي بدراسات متنوعة من قبل الباحثين وهو من أكثر المباحث في النظرية النحوية القديمة، وقبل أن نطرح معنى العلّة اصطلاحا لابد من أخذ معناها اللغوي.

**الدلالة اللغوية للعلة**

**معنى العلة في المعاجم اللغوية**

المصطلح العلّة في المعاجم اللغوية مفاهيم متعددة نذكر منها ما يلي:

**معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت395ه)**

بناءا على ما قاله في مقاييسه وعلى طريقته الخاصة التي تختلف وتتميز عما رأيناه عند السابقين من علماء اللغة، وذلك للكشف عن مزيد من خبايا هذه اللّغة حيث قال: " إن للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولا تتفرع منها فروع، وقد ألّف النّاس في جوامع اللغة ما ألفوا ولم يعرفوا في ذلك عن مقياس من المقاييس "[1]

وقال أيضا:"علة الرجل إذا نازعت نفسه إلى الشيء"[2]

ومن هنا نرى أن معنى العلّة لديه جاء بناءا على ما تقدم من طريقة قياسه أن يكون معنى العلّة عنده خادما لمعنى طلب النفس للشيء موافقا للجوع والضّجر.[3]

**في معجم لسان لابن منظور (ت711ه)**

جاء في لسان العرب عن العلّة لغة أن معناها (المرض) أي: "هي المرض وقد اعتل العليل علة صعبة أي مرض ولا أعلّك الله أي لا أصابك بعلّة....واعتلّه تجنى عليه. [4]

وهنا وافق صاحب اللسان رأي صاحب معجم العين في معناه عكس المعنى الثاني فقد خالفه ووضع معنى آخر للعلّة، فقال: هي السبب الطبيعي للأشياء وهذا علّة لهذا أي سبب.[5]

---

[1] – ابن فارس : مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط1، 1399ه. 1979م. ج1. ص223

[2]– المرجع نفسه، ص223

[3]– ينظر،ابن فارس:المجمل في اللغة، دراسة وتح: زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط،1399 ه،1979 م،ج3 ،ص 624،625.

[4]- ابن منظور، محمد بن أبي منظور. لسان العرب، تح. عبد الله علي الكبير. ومحمد أحمد حسب الله. وهاشم محمد شاذلي، ط1، دار المعارف، 1410ه 1990م. ص3081.

[5]–المرجع نفسه، ص167 168.

**العلة في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي(ت 175هـ)**

كان للخليل بن أحمد الفراهيدي معجما من أوّل المعاجم و أكثرهم إفادة، حيث اعتمد منهجا صوتيا نطقيا في ترتيب حروف معجمه، وقد جاء فيما يخص مادة "علل" أنها تعني المرض، حيث قال: "العّلة: المرض وصاحبها المقتل و العليل المريض"[1]

كما جاء فيه كذلك: "أن العلّة هي الحدث يشغل صاحبه عن وجهه". [2]

ومعناه أن معنى العلة من خلال معجم العين جاء على معنيين الأوّل يعني المرض والثّاني يعني الحدث الذي يشغل صاحبه عن وجهه ويلهى به.

**العلة في المعجم الوسيط:**

ورد مصطلح العلة في المعجم الوسيط بمفاهيم مختلفة، منها ما ذكر عند السابقين فقال:(أعلّ الله فلان أمرضه فهو معلل، وعليل، ويقال: أعله الله فهو معلول...واعتّل الرجل ونحوه مرض) وعند الفلاسفة: "كل ما يصدر عنه أمر آخر بالاستقبال أو بواسطة انضمام غيره اليه، فهو علّة لذلك الأمر والأمرمعلول له، وهي علّة فاعليّة أو ماديّة أو صوريّة، أو غنائيّة، ومن كل شيء سببه.[3]

ومن كل ما سبق نستخلص أن معنى العلّة قد جاء في المعاجم العربية بمعاني ومفاهيم متعددة ومختلفة. لكنها جميعا تتمحور حول اعتبار العلّة هي المرض، أو السبب و الحدث.

**الدلالة الاصطلاحية للعلة (العلة النحوية)**

اختلف العلماء في تعريف العلة قبل أن تستقر في معناها الشائع المعروف، فالعلة في كلامهم صور شتّى يجمع بينها معنى السببية، فقد كانوا يطلقون اسم العلّة على مختلف القواعد أو القوانين النحوية التي يستنبطون من استقراء الكلام [4]

---

[1]- الخليل ابن احمد الفراهدي: معجم العين ، باب اللام، فصل العين، تح: عبد الله درويش، دار المعاني، بغداد، د، ط1386ه، 1967م. مادة عل، ج1، ص188

[2]- المرجع نفسه، ص189

[3]- شوقي ضيف: المعجم الوسيط مكتبة الشرق الدولية، بطباعة المعجم وتوزيعه في مصر والعالم كله، ط 4. 1425ه – 2004م ص623– 624.

[4]- منى إلياس: القياس في النحو، تح: باب الشاذ في المسائل العسكريات علي الفارسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1988م ص47.

ويعرفها مازن المبارك بقوله: " الوصف الذي يكون مظنه وجه الحكمة من اتخاذ الحكم أو بعبارة أخرى هو الأمر الذي يزعم النحويون أنّ العرب لاحظته حيث اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير و الصياغة ".[1]

ويقصد بكلامه أنه من خلال المقدمات نصل إلى نتائج

فالعلّة هي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجد له حكما، وتحقق في المقيس أيضا فألحق به وأخذ حكمه[2]

وجاء أيضا في النحو العربي عماد اللغة والدين هي: "الوجه أو الشبه أو الجامع الذي يربط بين شيئين اثنين، ويحملنا على إجراء عملية القياس "[3]

والمقصود بهذا أن المقيس (الفرع) يأخذ حكم المقيس عليه (الأصل)

كلما ذكرالقياس، ذكرت العلّة، باعتبارها ركنا من أركانه، وبعض من أجزائه بتعبير الغزالي.[4]

والعلة هي القرينة أو العلامة التي إذا وجدت في الكلام أو في مقام تحقق بسببها فهي كالسبب الموجب للحكم، وهي الجامع بين المقيس والمقيس عليه أي أنها العلاقة التي تربط بين المقيس والمقيس عليه ، سواء أكانت علاقة تماثل أم تشابه أم اطّراد أم تضاد فتسوغ إعطاء المقيس حكم المقيس عليه.[5]

ومن كل ما سبق نستخلص أن العلّة النحوية في اصطلاح النحاة هي السبب الذي أدى إلى الحكم وأوجبه، ومن هنا يتضح لنا إتفاق المعنيين اللغوي والأصطلاحي، فهما يكملان بعضهما، وهي سمة من أهم السمات في الفكر النحوي، فما من قاعدة نحوية إلا وقد علّلها النحاة،فكل حكم لا بد له من تعليل، وكل ظاهرة نحوية لا بد لها من علّة.

**بدايات العلّة النحوية:**

يعود الفضل في بداية ظهور العلّة النحوية إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، إذ يعد هو أول من نهج العلل " أي أن النحو قبل ذلك كان عاما مبهما يفتقر إلى تعليل الأحكام"[6].

---

[1]- مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ط1، د، ت، ص90

[2]–علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، ط1، 2006م، ص108

[3]– عبد الله أحمد جاد الكريم: النحو العربي عماد اللغة والدين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2002مص48

[4]- أبو حامد الغزالي: شفاء العليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تح،:حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد العراق، ط1، 1971.

[5]- خالد بن سليمان بن مهنا الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي بين القديم والحديث، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007م، ص122.

[6]– عبابنة جعفر نايف: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 1404ه، 1984م، ص85

وذلك يعود إلى قصته المشهورة مع الفرزدق حين هجاه لأنه اعترض عليه وطلب منه تعليلا لما يقول.[1]

وقد اتّبعه في نهجه العديد من تلاميذه منهم: عيسى بن عمر الذي كان يضع تعليلا لما يسمعه، ولم يستطع أن يدركه جيّدا، وكانت تلك التعليلات بسيطة في مجملها تدور حول العامل والمعنى المقصود من القول المعلّل، حتى جاء الخليل، ورأى أن كلام العرب هذا لم يكن ليوضع دون علل أو تعليل، فأطلق لعقله العنان في التفكير في العلّة القائمة خلف هذا القول أو ذلك المعنى، ويبدو ذلك جليا في رده على سؤال من معاصريه، " أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك ؟فقال: إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلّة، فهو الذي التمست، وإن لم تكن هناك علّة له ( أخرى)، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق، أوالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرّجل في الدّار على شئ منها، قال: "إنما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني الدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النحو،هوأليقمما ذكرته بالمعلول، فليأتي بها".[2]

**تقسيمات العلل عند النحاة :**

تعددت تقسيمات العلّة لدى النحاة، واختلفت باختلاف الفترات الزمنية: حيث قسمها الزجاجي إلى:

**العلل التعليمية:**

"وهي العلل التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلام منها وإنّما سمعنا (قام زيد) فهو قائم، وركب عمر فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل، قلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل ".[3]

أي أنها تهدف إلى معرفة كلام العرب وتعلمه وضبطه.

[1] – ينظر ابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد: ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، د، ط، 1967، ص20.

[2] – الزجاجي : إلا يصاح في علل النحو، مرجع سابق. ص.66

[3]– السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، تح، عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط ،2 1427ه، 2006م ص، 81-

إذا هذه العلل التعليمية هي التي تدور في ذهن المتكلم وهي التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب ومن هذا النوع من العلل قلنا: إن زيدا قائم، قيل: لم نصبتم زيدا ؟ قلنا: لأن إن تنصب الاسم وترفع الخبر ولأننا كذلك علمناه ونعلّمه، وكذلك (قام زيد) قيل: لم رفعتم زيدا؟ لأنه فاعل استغل فعله به فرفعه ؟ فهذا وما أشبهه من نوع التعليل به ضبط كلام العرب.[1]

ومن كل ما سبق يتضح لنا أن العلل التعليميّة هي المبسّط الذي يحتاجه التلاميذ في المدارس ويحتاجه المعلمون في المراحل المختلفة، لأنه خالي من التعقيد ولأنّ علم النحو يعتمد على الملاحظة والتدقيق ويعول على المعنى أكثر.

**العلل القياسية:**

ذهب ابن جني في الخصائص في ( باب في العلّة وعلة العلّة ): أن تسمية هذا النوع بعلّة العلّة ضرب من التجاوز في اللفظ، فأمّا في الحقيقة _ كما يقول_ فإنّه شرح وتفسير وتقسيم للعلة.[2]

وقصد ابن جني بتسمية العلل القياسية بعلّة العلّة لأنه الأكثر توضيح وتفسير للعلّة، وجاء في معجم المفصل في النحو العربي أن العلل القياسية: هي الأجوبة الثانية في أحكام الإعراب والبناء وتسمى أيضا بعلّة العلّة، وهي أيضا ما يسميه الدينوي بالعلّة الحكمية، وكأنها علل تظهر حكمة العرب، عن طريق كشف صحة أغراضهم.[3]

ومن أمثلة العلل القياسية، يقال لم نصب زيد ب( إنّ) في قوله: إنّ زيدا قائم، ولمّ وجب أن تنصب (إنّ) الاسم، والجواب في ذلك أن نقول ( أنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي فعملت عليه واعتملت إعماله لمضارعته، فالمفعول به مشبّه بالمفعول لفظا وهي تشبه من الأفعال ما تقدم مفعوله على فاعله نحو: "ضرب أخاك محمد".[4]

**العلل الجدلية:**

ذهب ابن جنى في كتابه الخصائص إلى أنّ العلل الجدلية: هي العلل التي تعتمد على الجدل والنظر، لقولنا: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ بالماضية أم المستقبليّة أم الحادثة في الحال؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها؟ إلى ما تقدم مفعوله

[1]– الزجاجي: الايضاح في علل النحو ،تح:مازن مبارك ،دار النفائس ،بيروت ،لبنان ،ط1،1974م 1986م ص 64

[2]–ابن جني -: الخصائص، تح، الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ج 1، ص.200

[3]– عزيز قوال -:معجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1425ه، ج2، ص683

[4]- السيوطي: مرجع سابق،ص81

فاعله؟ وهل شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنّه هو الأصل وذلك الفرع ؟فأي علّة دعت إلحاقه بالفرع دون الأصل؟ وإلى غير ذلك من الأسئلة، وكل ذلك داخل في المسائل الجدلية النّظرية.[1]

وقصد ابن جنى بهذا أن العلل الجدلية هي العلل التي تعتمد على العقل في إثارة الجدل والتمعن، وقد سموها النحاة بعلّة علّة العلّة.

لكن ابن مضاء القرطبي قد دعا إلى إنكار العلل الثواني والثوالث وحذفها من النّحو العربي في كتابه (الرّد على النحاة)، فقال: "مما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثواني و الثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيد: لم رفع ؟ فيقال: لأنّه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام، ولا فرق بينه وبين من عرف شيئا ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة لينقل حكمة إلى غيرة، فسأل لم حرّم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه."[2]

لذلك اعتبر ابن مضاء أن هذه العلل فاسدة وبها تعقيد للنّحو العربي ولا يرى فيها قيمة إلاّ أنها تفيدنا في بعض المواضع أن العرب أمّة حكيمة. [3]

ومما سبق يتضح لنا أن ابن مضاء قد نفى العلل الثواني والثوابت لأن الأحكام الفقهية لا جدال ولا تعليل فيها، فهكذا جاءت من الكتاب والسنّة، كذلك الكلام لا تعليل فيه بل يؤخذ كما سمع من العرب.

**نشأة العلة النحوية وتطورها:**

إن تاريخ نشأة العلّة ملازم لتاريخ نشأة النّحو والتأليف فيه، في القرن الثاني الهجري، وانّ تطورها مرتبط بتطور النّحو، وقد شغل موضوع التعليل جانبا مهما في بحوث النّحاة الأوائل وقد جعلوه ركيزة أساسية في عملهم ويميز الباحثون بين ثلاثة مراحل مرّ بها التعليل في التراث النحوي باختصار.

**مرحلة النشأة والارتقاء:**

تبدأ هذه المرحلة مع تاريخ وضع النّحو العربي في القرن الثّاني الهجري، فقد وجدت العلّة سبيلها في النّحو منذ عهد مبكر ونسب أمر العناية بها إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117ه) وقد يتميز التعليل عنده بمجموعة من السمات وهي: "ارتباطه بالحكم النّحوي، ليكون بذلك

[1] –إبن جني : الخصائص، مرجع سابق، ص 105

[2]- ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنا ن، د، ط 1971، ص 68.

[3]–المرجع نفسه، ص 127

هذا الحكم المبني على الاطراد معيارا للقياس، وعلّة لرفض اللحف، وكان المعنى عنده يمثل معيارا للتعليل أيضا. وبه ردّ وأخطأ بعض الشعراء في مواضع " [1]

ومن هنا يتضح لنا أنّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أول من اهتم بالعلة وجعل من الحكم النحوي أهم ميزة من مميزاتها.

"وتنوعت العلل عند سيبويه وقد جاءت متناثرة في مؤلفه حين يعالج مختلف المسائل النحوية، فنجده يتحدث عن علل الجواب وعلل الامتناع والاستكراه، والاستثقال والسببية، وعلّة تخصيص وكثرة الاستعمال والاستصحاب، والاشتراك" [2]

وبالتالي أخذت العلّة النحوية تحتل اهتماما كبيرا لدى النّحاة في مؤلفاته.

وهذه العلل التي ذكرها صاحب الكتاب تطردفي كلام العرب وهي من العلل المؤدية إلى كلامهم، ولم تخرج عن طبيعة اللّغة وروحها، ووجد كذلك طريقة عند الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي أشار إلى أن التعليل لم ينقل عن العرب وإنما هو من 'اجتهادات النّحوي، وهنا تعليله (النّحوي) قد لايكون موافقا لمقصد العرب أو العكس، وقد تميزت هذه الفترة بأن صارت العلل مبنية على اجتهادات النّحاة، وذلك محاولة منهم لتقديم تفسير لكل المسائل النّحوية، ومما لاحظناه أنّ هذه التعليلات في عمومها لم تخرج عن طبيعة اللّغة.

**مرحلة النّضج ومحاولة التنظير**

تبدأ هذه المرحلة في القرن الثّالث وتمتد إلى بداية القرن السّادس وهي المرحلة الأكثر نضجا في تاريخ التعليل النّحوي إذ صار علما له معاييره ومصطلحاته، وأصوله، إذ أخذ الاهتمام بالعلّة يزداد مع تقدم الزمن وصار محل تفاخر بين النّحاة وإفحام للخصوم في المناظرات ومنها ما ذكره الزجاج في قوله: "لمّا قدم ، المبرد بغداد جئت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي عباس ثعلب، فعزمت على إعانته، فلما فاتحته ألزمني بالحجّة وطالبني بالعلّة، وألزمني إلزامات لم أهتد إليها، فتيقنت فضله، وإسترحجت عقله، وأخذت ملازمته.[3]

وإذا كانت العلّة في هذا التاريخ يؤتى بها وسيلة لتقرير الحكم النّحوي وإثباته، فإنّها أصبحت بعد القرن الرابع الهجري، غاية يسعى النحويون إلى تحصيلها و أصبحت البراعة في تحصيلها صفة تميّز حذّاق النّحويين الذين اهتموا بالتعليل فيهذه الفترة نذكر:عبد القاهر الجرجاني (471)، الدينوري

[1]–عبد القاهر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، مرجع سابق ص118

[2] –ينظر -: محمد خان، أصول النحو ،مطبعة جامعة بسكرة، د، ط، 2012، ص 118

[3]- ابن الأنباري، نزهة الالباء في طبقات الأدباء، تح، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط 3، 1985، ص171

(490)، العكبي (616)، ابنالأنباري (577)، ابنالسراج (316)، الزجاجي (337)، السرافي(386)، الرماني (384)، ابن جنى (392).

وقد صارت العّلة عند هؤلاء ركنا رئيسيّا من أركان القياس حيث تكلم فيها أبو البركات الأنباري "ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، و علة، وحكم.[1]

وهي السبب الجامع بين الأصل (المقيس عليه) والفرع(المقيس) وهي أمارة الحكم.

وقد شهدت هذه المرحلة محاولات تنظيريّة غرضها حصر جوانب نظرية التعليل في النحو العربي، وحصر أصولها ومصطلحاتها، فنجد من الناحية المنهجية أن التأليف والبحث في التعليل النحوي صار مستقلا وواسعا، بعد أن كان ممتزجا بالنّحو، قبل هذه المرحلة.

**مرحلة الاستقرار و المراجعة:**

وتبدأ هذه المرحلة مع إطلالة القرن السابع الهجري وما بعده وتمثل موقفين للنحاة:

- **الإكثار من العلل:** فقد وجد النحاة أنفسهم أمام تراث نحوي قد نضج أو كاد ينضج، فلم يعد أمامهم مجال واسع في تقرير أحكام النّحو العامة، إذ إستولى النّحو على عوده، فوجهوا همّتهم إلى مسائل الخلاف و العلل، حتى أصبح الإكثار من العلل سمة غالبة على كثير من مؤلفاتهم.[2]

فمن نحويين هذه المرحلة من جمع كل تعليلات النّحويين السابقين في مطولات نحوية ثم الترجيح بينها و الاختيار منها كما في شرح المفصل لابن يعيش أو اختيارا لعلّة مناسبة، والسكوت عن البقية كما في الكافية لابن الحاجب وشرحها لرضى الدين الأستراباذي، وكذا قطر الندى لابن هشام.

- **مزج العلة النحوية بالمصطلحات الفلسفية و المنطقية:وقد ابتلى النّحو في هذه المرحلة بتوغّل المصطلحات الفلسفية فيه مثل " الدال و المدلول عليه"3 وحتى الكيشي بحث في نوع علّة المفعول لأجله حيث قال "المفعول له:ليس علّة فاعليّة ولا صوريّة ولا ماديّة، فتعين كونه علّة غائيّة، وهو المسمى بالغرض ".4**

وعلل أصالة الإعراب في الاسم:" والإسم إعرابه بالأصالة، لأنه يدل على الذّات، والذات تختلف عليه الأحوال، فيستحق إعرابا ليدل عليها، والفعل لا يستحق لذاته الإعراب، فإنّه يدل على الأحوال و

[1]-أسد خلف العوادي:العلل النحوية في كتاب سيبويه، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط1، 2009م. ص19.

[2]- حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان. ط1. 2000. ص89.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ص 51

[4]- شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي: الإرشاد إلى علم الإعراب، مكتبة لسان العرب مركز إحياء التراث العربي _مكة_ جامعة أم القرى د.ط، 695،ه ص 231

الأحوال لا تطرأ على الأحوال، فلا يستحق إعرابا، والحرف أيضا، لا يستحقّه، لأنه دل على معنى غير مستقل بالمفهوميّة فلا يتجدد على معناه حال ".[1]

**رابعا: الإعراب والبناء**

**الإعراب**

**لغة:** جاء في القاموس المحيط للفيروز أبادي:" الإعراب الإبانة والإفصاح عن الشيء...والإعراب أن يلحق في الكلام"[2]

وورد في لسان العرب:" وهو الإبانة يقال أعرب عن لسانه وعرب أي: أبان وأفصح...وإنما سمي الإعراب إعرابا لتبيينه وإيضاحه هذا يقال للرجل الذي أفصح بالكلام: أعرب وعرتب معدته بالكسرة عربا، والعربة والعروب: كلتاهما المرأة الضاحكة: وقيل هي المتحببة إلى زوجها المظهر له ذلك"[3].

ومن خلال هذين التعريفين يتضح لنا أن المعرب هو الذي أفصح كلامه وأبان عما في مراده لذلك فالإعراب مرتبط بالفصاحة والإبانة.

**اصطلاحا:** تعددت مفاهيم الإعراب بين النحويين منهم القدامى والمحدثين حيث عبروا عن هذه الظاهرة بأساليب متعددة، ونتطرق إلى بعض منهم:

**سيبويه(ت180ه):**حيث ذهب إلى أن الإعراب يجري على ثمانية مجار:على النصب والجر والرفعوالجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسرفيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف[4]، أي أن الإعراب يقصد به النصب والرفع والجر والجزم.

**ابن فارس(ت 395ه):**الإعراب هو الفارق بين المعاني–ألا ترى أن القائل إذا قال: ما أحسن زيد...لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب–وكذلك إذا قال ضرب أخوك أخانا، ووجهك وجه حر...وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه..."[5]

---

[1]- شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي: الإرشاد إلى علم الإعراب ، مرجع سابق82

[2]–الفيروز أبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ضبط الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1999م، ص25 مادة عرب.

[3]–ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1412ه، 1992مج1، ص577. (مادة عرب).

[4]– عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999م، ج1، ص13.

[5]–ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة والعرب في كلاهما، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1964م ، ص64.

أي أن الإعراب هو الأساس في فهم معاني الكلمات والجمل

ومن النحويين المحدثين يذهب **عبده الراجحي** إلى تعريف الإعراب بأنه: العلامة التي تقع في آخر الكلمة وتحدد موقعها من الجملة، أي تحدد وظيفتها فيها وهذه العلامة لابد أن يتسبب فيها عامل معين ولما كان موقع الكلمة يتغير حسب المعنى المراد، كما تتغير العوامل فإن علامة الإعراب تتغير كذلك[1]

ومن كل ما سبق يتضح للباحث أن الإعراب لدى المحدثين والقدامى هو تغيير ضبط آخر الكلمات في الجملة العربية لتغير العوامل الداخلة عليها أو وفق تغير موقعها في الجملة

**علامات الإعراب:**

**العلامات الأصلية:**

" هي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر والسكون للجزم"[2]

الرفع علامته الأصلية الضمة، والنصب علامته الأصلية الفتحة ويكونان في الإسم والفعل المضارع معا.

-الجر: علامته الأصلية الكسرة ولا يكون إلا في الإسم فقط.

-الجزم: علامته الأصلية السكون ولا يكون إلا في الفعل،[3] وبالتالي فإن علامات الإعراب الأصلية هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون.

**العلامات الفرعية:**

هي علامات تنوب عن العلامات الأصلية لأسباب تتعلق بالكلمات التي ترد فيها نوعان:

**النوع الأول:** علامات فرعية هي حركات وتكون في جمع المؤنث السالم وفي الممنوع من الصرف فجمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة بدلا من الفتحة أو نيابة عنها مثل: ( خلق الله السماوات والأرض) والممنوع من الصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة مثل: (فحيوا بأحسن منها أو ردوها)[4] وبالتالي فإنه من علامات الإعراب الفرعية: النصب بالكسرة نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، والجر بالفتحة نيابة عن الكسرة في الإسم الممنوع من الصرف.

[1]-عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1998م، ص18.

[2]-محمد محمود عوض الله: اللمع البهية في قواعد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003م، ص30.

[3]-عبد الله أحمد جاد الكريم: الدرس النحوي في القرن العشرين، دار النشر، بيروت، ط1، 2002، ص10.

[4]-محمد محمود عوض الله: مرجع سابق، ص30.

**النوع الثاني:** علامات فرعية هي حروف وهي الواو والألف والياء والنون، وتكون في الأسماء الخمسة وفي المثنى وفي جمع المذكر السالم وفي الأفعال الخمسة، ففي الأسماء الخمسة علامة الرفع هي الواو مثل (جاء أخوك) وعلامة النصب هي الألف مثل (أرأيت أخاك) وعلامة الجر هي الياء مثل(نظرت إلى أخيك)، وفي المثنى علامة الرفع هي الألف مثل( المجتهدان فائزان) وعلامة النصب والجر هي الياء مثل (إن المجتهدين ناجحان، أعجبت بالمجتهدين) وفي جمع المذكر السالم علامة الرفع هي الواو مثل ( قد أفلح المؤمنون) وعلامة النصب واجر هي الياء مثل ( إن المتقين في جنات النعيم، إن للمتقين عند ربهم جنات النعيم) وفي الأفعال الخمسة علامة الرفع هي ثبوت النون مثل (المحسنان يسعيان في الخير).[1]

يتضح لنا أن النوع الثاني من علامات الإعراب الفرعية يتمثل في الحروف(الواو، الألف، الياء، النون)التي تكون في الأسماء الخمسة والأفعال الخمسة، وفي خمع المذكر السالم، وفي المثنى وهناك علامة إعراب فرعية هي الحذف وهي خاصة بالمضارع وتكون في الأفعال الخمسة حيث تنصب وتجزم بحذف النون مثل(فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار)، وتكون في الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة جزمه حيث يجزم بحذف حرف العلة مثل( لا تلق دهرك إلا غير مكتوب، لا تدع من الله إله آخر، إن يردن الرحمان بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئا ولا ينقذون).[2]

والمقصود بهذا أن الحذف كذلك من علامات الإعراب الفرعية وهو يختص بالفعل المضارع ويكون في الأفعال الخمسة إذ تنصب وتجزم بحذف النون، ويكون في الفعل المضارع المعتل الآخر إذ يجزم بحذف حرف العلة.

**أنواع الإعراب:**

**الإعراب الظاهر:** ويقصد به ظهور علامات الإعراب في آخ الكلمات وقد تكون هذه العلامات إما أصلية أو فرعية، نوجزها في ما يأتي:

**العلامات الأصلية:**

الرفع علامته الأصلية الضمة، والنصب علامته الأصلية الفتحة، والجر علامته الأصلية الكسرة، والجزم علامته الأصلية السكون.

[1]– محمد محمود عوض الله: مرجع سابق، ص30.

[2]–المرجع نفسه، ص30.

**علامات الإعراب الفرعية:**

وهي عبارة عن أربعة حروف وحركتين.

- الحرف:**الواو**: علامة الرفع في الأسماء الستة، وجمع المذكر السالم.

**الألف:** علامة الرفع في المثنى، وعلامة النصب في الأسماء الستة.

**الياء:** علامة النصب في المثنى وجمع المذكر، وعلامة الجر في الأسماء الستة.

**النون:** علامة الرفع في الأفعال الخمسة.

الحركتان: **الفتحة:** علامة النصب، ولكنها تأتي فرعية وتجر الممنوع من الصرف.

**الكسرة:** علامة الجر ولكنها فرعية وتنصب جمع المؤنث السالم[1]

وبالتالي فإن الإعراب الظاهر هو العلامات التي تظهر في أواخر الكلمات وهذه العلامات تنقسم إلى قسمين:**1**

**علامات إعراب أصلية:**

المتمثلة في الفتحة والضمة والكسرة والسكون

**علامات إعراب فرعية:**

وهي تنقسم بدورها إلى نوعين:

- **الحروف:** وهي(الواو، الألف، الياء، النون)
- **الحركات:** الكسرة التي تنصب جمع المؤنث السالم نيابة عن الفتحة، والفتحة التي تجر الإسم الممنوع من الصرف نيابة عن الكسرة.

**الإعراب التقديري:** هو أثر غير ظاهر على آخر الكلمة ومن أسبابه الثقل والتعذر واشتغال المحل بالحركة المناسبة واشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائدة. والأسماء والأفعال التي يكون فيها الإعراب مقدرا هي: –الإسم المقصور، الإسم المضاف إلى ياء المتكلم، الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف أو الياء أو الواو، وذلك على التفصيل التالي:

**أولا: الإسم المقصور:** وهو اسم معرب آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها، وذلك نحو: مصطفى عصا التقوى الهدى الرؤيا، فالإسم المقصور تقدر عليه الضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا للتعذر، ونقول: حضر مصطفى، رأيت مصطفى، مررت بمصطفى.[2]

[1]–مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، مرجع سابق، ص26.

[2]–زين كامل الخوسيكي، قواعد النحو والصرف، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2005، ص20.

ومن هنا يتضح لنا أن الإعراب التقديري هو أثر لا يظهر على أواخر الكلمات بل يقدر إما للتعذر كما في الإسم المقصور، وإما للثقل كما في الإسم المنقوص.

**ثانيا: الإسم المنقوص:** هو اسم معرب آخره لازمة مكسور ما قبلها وذلك نحو: القاضي الهادي فالإسم المنقوص تقدر عليه الضمة رفعا والكسرة جرا للثقل.

**الثقل:** هو صعوبة ظهور الضمة أو الكسرة على حرف العلة الذي ينتهي به الإسم المنقوص وهو الياء،أما في حالة النصب فتظهر الفتحة على الياء نحو: رأيت القاضي.

**الفعل المضارع المعتل الآخر:** هو ما كان آخره حرف علة، المعتل بالألف يرفع بضمة مقدرة على الألف، وينصب بفتحة مقدرة على الألف، والجزم بحذف حرف العلة وكذلك المعتل بالواو والمعتل بالياء.[1]

وبالتالي فالإسم المنقوص هو اسم معرب تقدر عليه الضمة رفعا والكسرة جرا منعا من ظهور الثقل، وهذا الأخير يتمثل في عدم ظهور الضمة أو الكسرة على حروف العلة التي ينتهي بها الإسم المنقوص.

**إعراب الإسم المضاف إلى ياء المتكلم:** يعرب الإسم المضاف إلى ياء المتكلم ( إن لم يكن مقصورا أو منقوصا، أو مثنى أو جمع مذكر سالم) –في حالتي الرفع والنصب– بضمة وفتحة مقدرتين على آخره يمنع من ظهورهما كسرة المناسب نحو: ربي الله.

–أما في حالة الجر فيعرب بالكسرة الظاهرة على آخره نحو قولك: لزمت طاعة ربي[2]

وبالتالي فإن الإسم المضاف إلى ياء المتكلم باستثناء إن كان (مقصورا، منقوصا، مثنى أو جمع مذكر سالم)يعرف بالضمة والفتحة المقدرتين على آخره منع من ظهورهما كسرة المناسب، وبالكسرة الظاهرة على آخره في حالة الجر.

**الإعراب المتخلي:**" ويختص بالألفاظ المبنية التي تلزم أواخرها حركة واحدة في نحو: حضر سيبوسه، فسيبويه لفظ مبني على الكسر في محل رفع مفعول به.

ويوازن الرضي بين المعرب تقديرا والمعرب محلا فيقول: إن قيل أي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور، فإن المبني أيضا يختلف تقديرا، وذلك في أحد قسميه أعني المركب منه مع العامل نحو: جاءني هؤلاء، فهو مثل: جاءني قاض، ويجيب: إن المعرب يختلف آخره تقديرا أي يقدر

[1]– زين كامل الخوسيكي، قواعد النحو والصرف، مرجع سابق، ص21.

[2]–المرجع نفسه، ص22.

الإعراب على حرفه الأخير ولا يظهر إما للتعذر كما في المقصور، أو للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فإن الإعراب لا يقدر على حرفه الأخير".[1]

وبالتالي فالإعراب المحلي يتعلق بالألفاظ المبنية التي تلتزم أواخرها حكة واحدة الواقعة في محل اسم معرب.

كما ذهب عبده الراجحي في كتابه التطبيق النحوي إلى أن الإعراب المحلي هو: تغير اعتباري بسبب العامل، فلا يكون ظاهرا ولا مقدرا، ويدخل تخت هذا الإعراب أمثلة كثيرة في اللغة والنحو منها جميع أنواع المبنيات من الأسماء نحو: أسماء الإشارة والموصولة والضمائر نحو: هذا قلم، هذا القلم، كتبت بهذا القلم، فكلمة(إذا) في هذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ في المثال الأول، وفي محل نصب مفعول به في المثال الثاني، وفي محل جر بالياء في المثال الثالث، وهناك بعض الأفعال المبنية( كالماضي الواقع فعل شرط، أو جوابه فإنه مبني في محل جزم) وكذلك بعض الجمل كالتي تقع خبرا أو صفة أو حالا...، أو الحروف، وفعل الأمر والفعل الماضي الذي لم تسبقه أداة شرط جازمة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات لا يتغير آخرها لفظا ولا تقديرا ولا محلا لذلك يقال: إنها لا محل لها من الإعراب.[2]

ومن هنا نستنتج أن الإعراب المحلي هو تغير اعتباري بسبب العامل أي أن تكون علامة الإعراب فيه غير ملفوظة لانشغال الكلمة بالبناء،

**الإعراب المحكي:** "الحكايةهي إيراد اللفظ المسموع على هيئة من غير تغيير، وأمثلتها كثيرة. فقد يكون اللفظ المحكي مفردا، وعندئذ قد يكون فعلا نحو قولنا: **(كتب)** فعل ماض وقد يكون اسما كقول بعض العرب وقد قيل له: **هاتان تمرتان:** دعنا من( **تمرتان)** ولولا الحكاية ما كان يمكن دخول حرف الجر على مثنى مرفوع بالألف. وقد يكون المحكي جملة نحو كتب على باب القصر **(رأس الحكمة مخافة الله)** وقد يكون شبه جملة نحو قوله تعالى: "بسم الله الرحمن الرحيم"، فهذه المفردات والجمل وأشباه الجمل لا يقصد منها معناها بل يقصد لفظها، ولذلك تعرب كما سمعت دون أي تدخل في شكلها أو هيئتها.[3]

[1]–جميل علوش: الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1417ه، 1997م، ص165.

[2]–عبده الراجحي: التطبيق النحوي، مرجع سابق، ص32.

[3]– جميل علوش: المرجع السابق، ص166.

أي أن المقصود بالحكاية هي نقل القول المحكي مفردا أو جملة بنصه، فلا تظهر عليه علامة الإعراب في السياق الجديد، وإنما تقدر لأن سياقها الأصلي يستوجب بموجب مبدأ الأعمال علامة محددة.

وذهب عبده الراجحي أيضا في هذا الصدد إلى أن الإعراب المحكي: وهو إما حكاية كلمة أو كتبت حكاية جملة، وكلاهما يحكي على لفظه، فحكاية الكلمة كأن يقول(**كتب، يعلم**) أي كتب هذه الكلمة، فيعلم –في الأصل– فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وهو هنا محكي، فيكون مفعولا به لكتبت. ويكون إعرابه تقديريا منع من ظهورها حركة الحكاية، وإذا قلت (**كبت: فعل ماض**) فكتب هنا محكية، وهي مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية، وإذا قيل لك: أعرب(**سعيدا**) من قولك(**رأيت سعيدا**) فتقول سعيدا، مفعولا به، تحكي اللفظ وتأتي به منصوبا، مع أن سعيدا في كلامك واقع مبتدأ وخبره قولك: **مفعول به** إلا أنه مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية أي حكايتك اللفظ الواقع في الكلام كما هو واقع.[1]

ومن هنا يتضح لما أن إعراب المحكي قد يكون حكاية كلمة، أو حكاية جملة، وكلاهما يحكي على لفظه، إلا إذا كان لحنا فتتعين الحكاية بالمعنى، مع التنبيه على اللحن.

**أهمية الإعراب:**

للإعراب أهمية قصوى في اللغة العربية نبرزها فيما يلي:

يقول الأستاذ أحمد حاطوم:" إن كون الإعراب كما عرفناه، تعبير لفظيا عن المعاني النحوية التركيبية للكلام المعرب، إنما يعني قلبيا أن للإعراب دورا هاما في أداء المعنى وفهمه أي في وظيفة التفاهم، لأن المعاني جزء أساسي من المعنى العام للكلام"[2]

1. فالإعراب دليل الفطرة الكلامية التي كان العرب يتمتعون بها قبل اختبال الألسن، والالتزام به يقرب الملتزم من تلك الفطرة التي تضفي الرونق والجمال على التعبير، لأن العرب قد التزمت بهذه" الظاهرة اللغوية، وتكلموا بسليقتهم طبقا لها، ثم جاء علماء العربية، فقعدوا هذه الظاهرة ووضعوا لها المصطلحات والقوانين العامة، وبينوا ما ينطبق عليها وما يشذ عنها وسبب ذلك وعلته".[3]

[1]–عبده الراجحي: المرجع السابق، ص33.

[2]–أحمد حاطوم، كتاب الإعراب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992م، ص191.

[3]–عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، جمعية الدعوى الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط1، 1990م، ص83.

وفي هذا الصدد قال العقاد:" إنه أية السليقة الفنية في التراكيب العربية المفيدة"[1]

2. يعطي المتكلم حرية التصرف في البناء التركيبي للجملة، ويمنحه سعة في التقدير والتأخير حيث اقتضى المقام البلاغي ذلك مع احتفاظ كل كلمة من ذلك البناء بمعناها الذي تؤديه ولا يكفي في ذلك رتبة الكلمة ما لم تمنح الحركة الإعرابية التي تضفي عليها المعنى قال ابن يعيش:" واو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقديمه والمفعول بتأخيره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمرا وأكرم أخاك أبوك، فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر.[2]

إن الإعراب يعين على التعبير عن الأغراض والرغبات التي تكون سابقة عليه، ومعلوم أن تلك الرغبات والأغراض تتفاوت وتتنوع والذي يفصح عنها هو التنوع في التعبير والتركيب وزائد ذلك هو الإعراب الذي "يوقف على أغراض المتكلمين"[3]

الإعراب هو وسيلة التفكير لأنه عمود اللغة وطبيعي أن الفكر لا يتركز في استخلاص الأحكام والآراء والموازنة بينهما على مفردات اللغة مجردة أنما يتركز على تركيب تلك المفردات المصحوب بالعلاقة الإعرابية التي تفتح الطريق أمام الفكر في الوصول التي يبتغيها" ويكون الإعراب بهذا التصور عنصرا تعبيريا يشارك البني التركيبية في أداء معنى الكلام وفهمه"[4]

ومما لا شك فيه أن أوثق نص عربي تستفد إليه العربية في تقعيد قواعدها وفهمها واستجلاء بهائها وحليتها النص القرآني" وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه ويتوصل به إلى تبيين أغراضه ومغزاه معرفة إعرابه"[5]

**مفهوم البناء:**

البناء مصطلح نحوي يقابل الإعراب، فهو قسيم له، كالصرف والنحو تماما، لا يكاد يذكر أحدهما إلا ومعه قسيمه. قال الأزهري: البناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت، وفي الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، ضمة كانت هذه الحالة أو فتحة أو كسرة أو سكونا[6]

[1]–العقاد محمود عباس: اللغة الشاغر، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ص20.

[2]–ابن يعيش: شرح المفصل، مرجع سابق، ص72.

[3]–أحمد بن فارس: الصاحبي، تح: مصطفى التو مي، بيروت، 1924، ص190.

[4]–أحمد حاطوم: كتاب الإعراب، مرجع سابق، ص14.15.

[5]–أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط2، 1987، ص1.

[6]–خالد بن عبد الله الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1 ،(د.ت) ، ص58.

نستخلص من هذا التعريف أن البناء دائما يلزم حالة واحدة في الكلمة ألا وهي الحركات (الضمة، الفتحة، الكسرة، السكون)

"تطرق ابن مالك إلى ذلك في ألفيته، فقال:

وكل حرف مستحق للبنا والأصل في المبني أن يسكنا

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كأين أمس حيث والمساكن كم

ومعنى ذلك أن الأصل في البناء أن يكون على السكون لأنه أخفى من الحركة، ولا يحرك المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين، وقد تكون حركة البناء فتحة نحو: أين، قام، إن، وقد تكون كسرة نحو: أمس وجيز (بمعنى نعم)، وقد تكون ضمة نحو: حيث، منذ، وقد تكون سكونا–وهو الأصل كما ذكرنا–نحو: كم، أجل، أضرب، صه"[1]

وبالتالي يتضح لنا أن حركات البناء هي الفتحة، الضمة، الكسرة، لكن السكون هو الأصل في البناء.

"وقد علق ابن عقيل على ذلك كله، فقال: وعلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل، بل في الاسم والحرف، وأن البناء على الفتح أو السكون، يكون في الاسم والفعل والحرف. ومما يلفت الانتباه قول ابن عقيل أن الضم لا يكون في الفعل، ونحن نردد مرارا وتكرارا أن الفعل الماضي المسند إلى واو الجماعة في مثل (ضربوا) مبني على الضم...

ولعل هذا ما جهر به الأزهري حين قال: وكذلك ضمة الباء من (ضربوا) عارضة لمناسبة الواو"[2]

ومن هنا نستنتج أن البناء على الكسر والضم يتعلق بالاسم والحرف، بينما البناء على الفتح والسكون يتعلق بالاسم والفعل والحرف.

**حركات البناء وألقابه:**

"وللبناء حركات وألقاب خاصة به، فحركاته هي الضمة والكسرة والسكون، وألقابه هي الضم والفتح والسكون، ومن النحاة من يفرق بين السكون والوقف، فيجعل السكون للإعراب والوقف للبناء، ومنهم من يجعل حذف الحركة للإعراب والسكون للبناء...وإن كان بعض النحاة يحاول أن يفرق بين علامات الإعراب وعلامات البناء، كما فرقوا بين قوانين ألقاب كل منهما، فيطلق على حركات الإعراب الرفعة أو حركة الجر للكسرة وحذف الحركة للسكون"[3]

[1]–جميل علوش: الإعراب والبناء، مرجع سابق ص169.

[2]–المرجع نفسه، ص 169–170.

[3]–جميل علوش، الإعراب والبناء، مرجع سابق، ص170.

وبالتالي فإن حركات البناء هي الضمة والكسرة والسكون وألقابه هي الضم والفتح والكسر والسكون وهناك من النحاة من اعتبر السكون من ألقاب الإعراب والبعض الآخر جعله من ألقاب البناء.

ويعرف النحاة حركات البناء بأنها: "ما لم تكن ناجمة عن عامل سابق، وهي أيضا الضمة والفتحة والكسرة والسكون"[1]

وفي الأخير يتضح لنا أن الضمة والفتحة والكسرة والسكون هما العلامات الأساسية للبناء المتفق عليها من قبل النحاة.

**أنواع البناء:**

"البناء نوعان: لازم وعارض، فالبناء اللازم أو الثابت هو ما لا ينفك عن الكلمة في حال من أحوالها، والأسماء المبنية بناء لازما هي الضمائر وأسماء الإشارة و الاسماء الموصولة وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وبعض الكنايات وبعض الظروف وأسماء الأفعال والأصوات ، أما البناء العارض، فهو أن يكون معربا في الأصل ثم يقتضي تركيب الكلام بناءه في حالة خاصة، وذلك في المواضع التالية:

1. المنادى المفرد في نحو: يا زيد ويا رجل
2. اسم لا النافية للجنس في نحو: لا حول ولا قوة.
3. بعض الأسماء المركبة في نحو: وقعوا في حيص بيص.
4. بعض الأحوال المركبة في نحو: هو جاري بيت بيت...
5. بعض الظروف المركبة في نحو: يزورني صباح مساء، وهو يعمل ليل نهار
6. الأعداد المركبة: نجح خمسة عشر طالبا، اشتريت ثمانية عشر كتابا
7. الظروف المقطوعة عن الإضافة في نحو قوله تعالى:(لله الأمر من قبل ومن بعد)

بعض الظروف المضافة في نحو قوله تعلى: (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)[2]

**واقع اللغة من حيث المصدر(القرآن، الحديث الشريف، الشعر):**

علم النحو واسع و متشعب فهو يعتبر القاعدة التي تحافظ على اللغة ويعود الباحثون إلى المصادر التي يعتبرونها شاهدا لغويا ونحويا على اللغة وهاته المصادر هي القرآن الكريم والحديث والشعر لذلك فان علل النحو ليست موجبة للحكم بل هي مستنبطة من أوضاع ومقاييس من تكلم بالعربية من حيث يقول الرضي: "اعلم–أولا–أن قول النحاة: إن الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به

[1]– جميل علوش الاعراب والبناء ،مرجع سابق ، ص170.

[2]– المرجع نفسه، ص174

أنه موجب له بل، المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم"[1]

ومصدر الحكم هنا يكون من الشعر الجاهلي والقرآن الكريم والحديث الشريف وذلك باعتبار القرآن أصح وأفصح وأبلغ كلام عربي سمعته وعرفته العرب وباعتباره كلام الله المنزه عن الخطأ المعجز ببيانه وبلاغته وباعتبار الحديث النبوي كلام النبي محمد ابن عبد الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب.

وباعتبار الشعر الجاهلي ذو مكانة رفيعة عند العرب فقد كان ديوان علمهم تقوم أحكامه على اللغة وبه يأخذون، وقد كان في كل من هؤلاء الثلاثة ما خالف قاعدة النحاة واللغويين في ما هو ممنوع من الصرف فمنهم ما هو مصرف وعند النحاة ممنوع وسنعطي أمثلة لبعض ما خالف قاعدة النحاة عن كل واحد منهم.

**الممنوع من الصرف في القرآن الكريم:**

لقد وافق العرب قاعدة الممنوع من الصرف أكثر مما خالفها وذلك ما وجد في المراجع من أمثلة كثيرة في هذا الموضوع نذكر منها:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلْ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴿١٨٩﴾ ﴾[2]

وهنا الممنوع هو مواقيت لوزن مفاعيل، وقوله تعالى قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ﴿٦﴾ ﴾[3] **صدق الله** وهنا **(أحمد)**: للعلمية ووزن الفعل.

وقوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ﴿١٠٢﴾ ﴾[4]

وقد جاءت كلمة بابل للعلمية والتأنيث، اما هاروت وماروت للعلمية والعجمية وقوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴿١٠٩﴾ ﴾[5]

---

[1]– د. شعبان زين العابدين محمد:العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف(دراسة تحليلية موازنة) الناشر مكتبة الآداب 42 ميدان الأبرار، القاهرة (ط1)، 1432، 2002، ص60.

[2]–سورة البقرة: الآية 189.

[3]–سورة الصف: الآية 6 .

[4]–سورة البقرة: الآية 102 .

[5]–سورة التوبة: الآية 109 .

جاءت هنا كلمة تقوى لألف التأنيث المقصورة وفي قوله تعالى: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ۝ ﴾ [1]

وهنا دراهم على وزن مفاعل، وقوله: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿... وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ۝ ﴾ [2]

وجاء في مختصر التفسير **(لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ)** ان المقصود بالصوامع هي المعابد التي للرهبان وقيل هي معابد الصائبين[3]، ونلاحظ هنا أنه منع من الصرف كل من كلمة صوامع ومساجد لانهما صيغة منتهى الجموع صوامع: فواعل، مساجد: فواعل.

**ب/ صرف الممنوع من الصرف في القرآن الكريم:**

ويقول قوله تعالى (القوارير، قوارير): "يقرآن بالتنوين وبغير التنوين وقد ذكر، الأكثرون يقفون على الأول بالألف لأنه رأس آية وفي نصبه وجهان: **الأول** هو خبر كان ، **والثاني** هو حال و"كان" نامية أي كونت"[4]

"وحسن التكرير لما اتصل به من بيان أصلها، ولولا التكرير لم يحسن أن يكون الأول رأس آية لشدة اتصال الصفة بالموصوف"[5]

ومن هنا نصل إلى كلمة **قوارير** ممنوعة من الصرف لأنها على وزن مفاعيل مثل **مصابيح** والممنوع من الصرف لا ينون إلا بشروط ونلاحظ هنا أن كلمة قوارير الثانية قرأت بغير تنوين على الأصل أما قوارير الأولى بتنوين فخالف القرآن هنا قاعدة الممنوع من الصرف مراعاة الكلمات الواقعة في الفواصل ويقول العكبري في قوله تعالى **(سلاسل )**: القراءة بترك التنوين ونونه قوم أخرجوه على الأصل وقرب ذلك عندهم شيئان:

---

[1]– سورة يوسف: الآية 20 .

[2]– سورة الحج: الآية 40 .

[3]- الصابوني محمد علي: مختصر تفسير إبن كثير، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان للنشر، ط7، 1402هـ، 1981م، ج3، ص 547.

[4]– د/ عفيف دمشقية ، أثر الدراسات القرآنية في تطوير الدرس النحوي، معهد الإنماء العربي فرع لبنان، بيروت،(ط1)، 1978،ص162.

[5]–د– أبو البقاء العسكري، إملاء ما منّ به الرحمان، دار الكتب العلمية، باكستان، ج2، 1260.

1- اتباعه ما بعده (أي "أغلالا")

2- إنهم وجدوا في الشعر مثل ذلك منونا في الفواصل، وان هذا الجمع قد جمع كقول الراجز: [1] "قد جرت الطير أيا مينا" [2]

وهنا نلاحظ أن (سلاسل) ممنوعة من الصرف لكن تم صرفها إتباعا لما بعده وذكر العكبري هنا أنه خولف أيضا مثل هذا الشعر العربي وذكر بيت مثال على ذلك.

**الممنوع من الصرف في الحديث النبوي الشريف:**

ذهب النحاة الأوائل إلى الاستشهاد بالقرآن والشعر غالبا دون الحديث النبوي الشريف "زاعمين أنه روي في بعض الأحيان بمعناه لا بلفظه، أضف إلى ذلك أن رواته من الأعاجم والمولدين".[3]

فهذا الخلاف الدائر حول الاحتجاج بالحديث النبوي جعل الدراسات النحوية تعتمد على الشعر والقرآن الكريم أكثر من الحديث.

وقد ذهب كثير من النحاة من مثل أبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من البصريين، والكسائي والفراء من الكوفيين إلى عدم الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ذلك أن رواته يلحنون ولا يتقنون العربية، لذا فلا يستشهد به في اللغة.[4]

أي أنهم لا يتقنون العربية لذا لم يستشهد به النحاة في اللغة فكان بعض الرواة يروون الحديث بلفظه ومعناه، وبعضهم يرويه بمعناه دون لفظة، ألا أن العلماء منعوا رواية الحديث بالمعنى مثل: ابن سيرين وعلي بن المدني والقاسم بن محمد والقاضي عياض.[5]

أما المجيزون لرواية الحديث بالمعنى، وهم ابن عباس، وأنس بن مالك، وأبو الدرحاء وعمرو ابن دينار والزهري، فقد اشترطوا حفاظ الراوي على المعنى كاملا وأن يكون الراوي على علم بالألفاظ[6] وهنا يجب على الراوي أن يكون على دراية بالمعنى الصحيح والكامل.

---

[1]- عفيف دمشقية، المرجع السابق، ص161.

[2]- أبو البقاء العسكري، المرجع السابق، ص 148.

[3]- ابن الأنباري، أبو البركات (ت577ه)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين الكوفيين، تح: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 34.

[4]- حمادي محمد ضاري: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، الجمهورية العراقية منشورات اللجنة الوطنية، ط1، (1982م)، ص307،308.

[5]- الصباغ، محمد بن لطفي، الحديث النبوي مصطلحه بلاغة، كتبه، المكتب الإسلامي، ط5، 1986م، ص142.

[6]- مرجع نفسه، ص144.

وقد مثل الحديث النبوي الشريف المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم فحاز على اهتمام كبير من الصحابة في نقله عن الرسول صلى الله عليه وسلم وقد حذر الرسول من الكذب عليه في قوله: "من كذب عليّ متعمّدا فليتبوأ مقعده من النار".[1]

وسنتطرق إلى بعض من الأعلام الممنوعة من الصرف في الحديث النبوي الشريف.

**الأعلام المؤنثة:** مثل كلمة (طابة) ورد ممنوعا من الصرف في موضعين من صحيح البخاري ففي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم عندما أقبل على المدينة قال: "...هذه طابة".[2] وقد كانت تسمى هذه المدينة بيثرب ولكن النبي صلى الله عليه وسلم- سماها طابة من الشيء الطيب وذلك لطيب ساكنها وطيب العيش بها وطيب ترابها وهوائها...[3]

وقد أطلق عليها الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الاسم لطيبة هوائها وترابها وسكانها.

ولعل السبب في كونها قد جاءت منونة أن الرسول- صلى الله عليه وسلم- لم يقصد فيها العلمية إنما قصد المعنى وهي أنها طيبة، ويرجع ذلك أن للمدينة اسما آخر هو طيبة[4]

**الأعلام المعدولة:** مثل كلمة (عمر) في صحيح البخاري حديث عروة أن عائشة أخبرته قالت: "أعتم رسول الله-صلى الله عليه وسلم- ليلة بالعشاء وذلك قبل أن يفشو الإسلام فلم يخرج حتى قال: عمر: "نام النساء والصبيان فخرج فقال لأهل المسجد ما ينتظرها أحد أهل من الأرض غيركم"[5]

وهنا كلمة (عمر) جاءت على وزن فعل وهي ممنوعة من الصرف لأن سبب منعها من الصرف العلمية والعدل فعمر معدول عن عامر.

**صرف الممنوع من الصرف في الحديث النبوي الشريف:**

قال الرسول- صلى الله عليه وسلم-: "**ما آمن بي من بات شبعانا وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به**"[6]

---

[1]- البخاري محمد بن إسماعيل (ت256ه)، صحيح البخاري، ضبطه، ورقمه، ووضع فهارسه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الإيمان، المنصورة، 2003م، حديث رقم 104.

[2]- البخاري، صحيح البخاري حديث رقم 1481- 4422.

[3]- ابن حجر أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب، دار الريان، القاهرة، ط2، (1988)، ج4، ص106.

[4]- قال النبي- صلى الله عليه وسلم- "للمدينة عشر أسماء وهي، المدينة، وطابة، وطيبة، المطيبة، المسكينة، الدار، جابرة، مجبورة، منيرة، يثرب"، ابن حجر، فتح الباري، ج4، ص106.

[5]- البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، حديث رقم566.

[6]- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة بن تيمية،(د.ط)،(د.ت)،ص77.

وقوله- صلى الله عليه وسلم-"**ليس بالمؤمن الذي يبيت شبعانا وجاره جائع إلى جنبه**"[1] فمن هذه الشواهد صرف الوصف الذي على وزن فعلان.

حيث روى الإمام أحمد من حديث المقداد بن معدي كرب الكندي قال: قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم- "ألا إني أتيت الكتاب ومثله معه ألا إني أتيت القرآن ومثله معه لا يوجد شك رجل ينثني شبعانا على أريكته"[2]

فكلمة "شبعان " التي وردت في الأحاديث الثلاث هي الممنوعة من الصرف وهي صفة على وزن فعلان بزيادة ألف ونون و الممنوع من الصرف لا ينون.

وقول عائشة: "إن أم حبيبة سألت رسول الله- صلى الله عليه وسلم- عن الدم فقالت عائشة: "قد رأيت مركنها ملآن دما"...[3] وكلمة ملآن ممنوعة من الصرف لأنها على وزن فعلان

عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-:"لولا لا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت لبنيته على أساس إبراهيم عليه السلام، فإن قريشا استقصرت بناءه وجعلت له خلفا"[4]

وقولها رضي الله عنها: "إن قريشا كانت تصوم يوم عاشوراء في الجاهلية..."[5]

وهنا كلمة قريش ممنوعة من الصرف لأنها دالة على اسم قبيلة وقد قرر النحاة في قواعدهم أن العلم المؤنث الدال على اسم القبيلة يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث.

**الممنوع من الصرف في الشعر العربي:**

استنبط النحويون أسبابا لمنع الإسلام من الصرف لكل ما كان علتان أو علة تقوم مقام العلتان من علل تسعة وهذه العلل هي:التأنيث، صيغة منتهى الجموع، التركيب المزجي العجمة، العلمية، العدل، الوصفية، زيادة ألف ونون، النون.

---

[1]- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري،تح:مصطفى عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1422ه، 2002م، ص73.

[2]- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنوطي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1415ه، 1996م، رقم الحديث 25735، ص178.

[3]- مرجع نفسه رقم 15482.

[4]- صحيح البخاري: 307، رقم الحدبث1585.

[5]- المرجع نفسه 345، رقم الحديث 1893.

وسنعطي أمثلة لبعض منهم:

يقول النابغة الذبياني:

**فلو شدت سهم وأبناء مالك فتعذرني من مرة المتناصرة** [1]

وفي موضع آخر:

**فوارس من منولة غير مبل ومرّة فوق جمعهم العقاب**[2]

وهنا(مرّة) ممنوعة من الصرف لأنها من الأعلام المذكرة المختومة بتاء التأنيث.(للعلمية والتأنيث) وفي البيت لشاهدان آخران للمنع من الصرف هما (فوارس)، لصيغة منتهى الجموع و (منولة) للعلمية والتأنيث. وجاء في شرح ديوانه أن (منولة) هما مازن ابن فرارة بن ذبيان. (ومرة) هو ابن عوف بن سعد بن ذبيان[3]

يقول: **إلى ذبيان حتى صبحتهم ودونهم الربائع والخبيث**

ويقول: **ألا أبلغا ذبيان عني رسالة فقد أصبحت عن منهج الحق جائره**[4]

وهنا نعلم أن العلمية وزيادة الألف والنون علتان تمنعان الاسم من الصرف وهذا ما تطرق له علماء النحو وهنا كلمة.(ذبيان) ينطق عليها الشرطان والقاعدة ويجري عليها أحكام الاسم الممنوع من الصرف حيث الجر بالفتحة وعدم التنوين.

ويقول عنترة:

**ظننتم يا بني شيبان عني رسالة فأخلف ظنكم جلدي وصبري**[5]

ومن الأعلام المزيدة بالألف والنون أيضا كلمة– شيبان– وقد منعت كذلك من الصرف.

يقول دريد بن الصمة:

**فطاعنت عنه الخيل حتى وحتى علاني حالك اللون الأسود**[6]

ويقول (طرفة بن العبد)

**ألا إنني شربت أسود حالكا ألا بجلى من الشراب ألا بخل**[7]

---

[1]– ديوان النابغة الذبياني ص68.

[2]– نفس المرجع ،ص20.

[3]– نفس المرجع، ص 20.

[4]– نفس المرجع ص26.

[5]– ديوان عنترة، تح: عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، إبراهيم الأبياري، المكتبة التجارية بالقاهرة، ص 90.

[6]– الأصمعيات، تح: الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط3، 1964م ، ص109.

[7]– ديوان طرفة بن العبد، تح: درية الخطيب ولطفي السقال، دمشق 1970م، ص89.

وذكر في شرح (أشعار الهذليين) قول أبي ذؤيب:

على أنها قالت رأيت خولدا تنكر حتى عاد أسود كالجذل[1]

منعت كلمة (أسود) من الصرف لوصفيتها وقد أجمع العرب على ألا تصرفها.

ويقول (عبد الله بن غنمه الضبي):

سنلهو بليلى والنوى غير غربة تضمنها من رامتين جمادها

ويقول: [32]

أشتّ بليلى هجرها وبعادها بما قد تواتينا وينفع زادها

وهنا كلمة (ليلى) جاءت ممنوعة من الصرف لأنها من الأسماء المؤنثة المقصورة فهي من العلل التي تقوم مقام علتين.

**صرف الممنوع من الصرف في الشعر العربي:**

يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، وتبعا لهذه المقولة نلاحظ أن الشاعر لم يجز لنفسه الهروب بخياله ووضعه وزيادة حرف أو حذفه للحفاظ على القافية، بل أجاز لنفسه صرف ما هو ممنوع من الصرف مثل كلمة (محاسن) في البيت التالي:

**إن الذي ملأ اللغات محاسنا جعل الجمال وسره في الضاد**[4]

وهنا نلاحظ أن كلمة(محاسنا) التي هي في الأصل (محاسن) دون تنوين لأنها ممنوعة من الصرف فهي على وزن (مفاعل) قام الشعر بصرفها بالتنوين اقتضاءا للضرورة الشعرية.

يقول(الملثم بن رياح المري):

**إني مقسم ما ملكت فجاعل أجرا لآخره ودنيا تنفع**[5]

والشاهد هو صرف (دنيا) وذلك بتنوينها وهي منتهية بألف

والممنوع من الصرف الذي صرف للضرورة الشعرية يعرب حسب موقعه في الجملة ويزاد في إعرابه حين يكون منونا أن تنوينه للضرورة.

يقول الشاعر:

[1]– السكري، شرح أشعار الهذليين، تح: الأستاذ عبد الستار أحمد فراج، القاهرة 1384ه،1965م، ص91.

[2]– أحمد شوقي، الشوقيات، تقديم محمد حسين هيكل، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط10، 1404ه، 1984م، ص95.

[3]– شرح أشعار الهذليين: مرجع سابق، ص 177.

[4]– الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، د. ط، ج2، ص 227.

[5]– ينظر: الكامل أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1992م، ص 314.

**لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تغد د عد في العلب**

فصرف (دعد الأولى) ولم يرصف( دعد الثانية) فالشاهد هو صرف(دعد) ومنع صرفه، وذلك لسكون الحرف الأوسط مع كونه ثلاثيا.

ويقول صاحب شرح المفصل:"اعلم أن ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة، فالوجه منعه من الصرف لاجتماع السببين فيه، وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسط فكان الخفة قاومت أحد السببين فبقي سبب واحد فانصرف"[1]

يقول امرئ القيس:

**ويوم دخلت الخذرخذرعنيزة فقالت: لك الويلات إنك مرجلي**[2]

فالشاعر إذا صرف ما لا ينصرف جره بالكسرة وهنا جر كلمة (عنيزة) لأنه علم مؤنث وقد اجتمع فيه علتان فهو ممنوع من الصرف لكنه و (عنيزة) لقب فاطمة، وحقه المنع نمن الصرف إلا أنه اضطر فصرفه.[3]

ويقول عنترة:

**وعاد بي فرسي يمشي فتعثره جماجم تثرب بالبيض و الأسل**[4]

وصرفها ذو الرمة في قوله:

**كأنها فلقت عنها ببلقعة جماجم يبس أو حنطل خرب**[5]

وهنا كلمة(جماجم) ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع أي الجمع الذي ليس بعده جمع، وهي علة قائمة بذاتها لا تحتاج إلى علة أخرى.

[1]– ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ص70.

[2]– ديوان امرئ القيس، ضبط وتصحيح مصطفى عبد الشافي، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط1، 1983، ص 112.

[3]– شرح القصائد السبع الطوال، أبو بكر بن الأنباري، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، 1969م، ص217.

[4]– ديوان عنترة، مرجع سابق، ص133

[5]– جمهرة أشعار العرب: أبو زيد القرشي، تح: علي محمد البجاوي، القاهرة، (د.ط)، 1968م، ج2، ص980.

# الفصل الثاني

# علل الممنوع من الصرف

**الفصل الثاني: علل الممنوع من الصرف:**

علل الممنوع من الصرف

أولا: الممنوع من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام علتين:

1. ما كان منتهيا بألف التأنيث الممدودة:

2. ما كان منتهيا بألف التأنيث المقصورة:

3.صيغة منتهى الجموع:

ثانيا: الممنوع من الصرف لعلتين:

1. العلمية و العلل المصاحبة:

1 .1. العلم المركب تركيبًا مزجيا:

2 .1. .العلم المعدول:

3 .1. العلم المزيد بألف ونون:

4 .1.العلم المؤنث:

5 .1.العلم الأعجمي:

6 .1. العلم الموازن للفعل:

7 .1. العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة:

8 .1. العلم المختوم بألف التكثير:

2.الوصفية والعلل المصاحبة:

1 .2. الصفات المزيدة بالألف والنون:

2 .2. الصفات التي على وزن الفعل:

3 .2. الصفات المعدولة:

تنوعت قصائد وروايات الشاعر والأديب "علاوة كوسة" من مدح وذم وحزن وألم، فقد تأثّر كغيره من الأدباء بالقرآن الكريم تأثرا بالغا وبالحديث الشريف من خلال ما جاء في رواية "خطيئة مريم" من إشارات وتلميحات تحمل معاني القصص الديني، وألفاظ ترتبط بالفكر الديني، مستلهما من التراث الديني ركائز يتكئ عليها في روايته.

## علل الممنوع من الصرف:

الأسماء الممنوعة من الصرف تشبه الفعل في عدم دخول التنوين والجر عليها، ويمنع الاسم من الصرف إذا اجتمع فيه علتان، بحيث لابد أن تكون إحدى العلتين المجتمعتين معنوية، والأخرى وصفية، أو إذا كانت فيه علة تقوم مقام علتين.

وقد نظم **أبو بكر بن طاهر** علل الممنوع من الصرف في شعر (الطويل) حيث يقول:

**"مَوانِعُ صَرْفِ الاسمِ عشرٌ ملخصةً إن كنتَ في العلمِ**
**فجمعٌ وتعريفٌ وعدلٌ وعجمةٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ووزنٌ**
**وما زيدَ في عدة وعمرانَ وعاشِرُها التركيبُ هذا**

ونستخلص من شعر ابن طاهر هذا لعلل الممنوع من الصرف التي ذكرها بإيجاز سهل وبسيط يسهل حفظه، أن العلل التي تمنع الاسم من الصرف عشر علل وهي: الجمع والوزن والزيادة والتركيب، العلمية والوصفية، العجمة والعدل والتأنيث، ثم أضاف إليها علة أخرى يخالف بها النحاة ألا وهي: تعريف التأنيث والعجمة والتركيب، لأن النحاة قد أجمعوا على أن علل الممنوع من الصرف هي تسع علل، بينما أضاف إليهم ابن طاهر علة عاشرة.

واتبع أبو قاسم الشاطبي **(ت 590 ه)**أيضا رأي ابن طاهر في مخالفته للنحاة في عدد العلل التي تمنع الاسم من الصرف عندما أضاف العلة العاشرة، إذ قال: (الطويل).

**"دعُوا صرْفَ جمع ليس وفُعْلانَ فعْلى ثمَّ ذي الوصفِ أفعلاَ**
**وذو ألفِ التأنِيثِ والعدْل عُدّهُ والأعْجَمُ في التعريفِ خُصَّ مُطوّلا**
**وذو العدل والتركيب بالخفِ بوزْن يخُصُ الفعل أو غالبٌ عَلا**

[1] السيوطي: الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ج2، ص 82.

**وما ألفٌ مع نون أُخْراهُ زيدتَا وذو هاءِ وقْفٍ والمؤنّثُ أثْقلاَ"[1]**

ومن هنا يتضح لنا أن ابن طاهر لم يكن وحيدا في مخالفته للنحاة في عدد العلل الممنوعة من الصرف بل وافقه أبو قاسم الشاطبي في إضافته للعلة العاشرة المتمثلة في: علة تعريف التأنيث والعجمة والتركيب.

تطرق الدكتور إميل بديع يعقوب في كتابه الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي إلى أنه لابد أن تجتمع في الأسماء الممنوعة من الصرف علتان: "إحداهما ترجع إلى المعنى والثانية تعود إلى اللفظ، أو أن تكون فيه علة تقوم مقام علتين. وهذه العلة نوعان:

1- ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة، لأن وجودها في آخر الاسم هو علة لفظية، وملازمتها إياه في كل حالاته علة معنوية.

2- صيغ منتهى الجموع، لأن خروج هذه الصيغ عن أوزان الآحاد العربية علة لفظية، ودلالتها الجمع علة معنوية".[2]

ومن هنا نستنتج أن الممنوع من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام علتين هو نوعان:

- ما كان منتهيا بألف التأنيث (الممدودة والمقصورة).
- ما كان على وزن صيغة منتهى الجموع.

**العلل المعنوية:** نوعان وهما:

1. "العلمية، وذلك لأن النكرة هي الأصل، فالعلمية فرع عليها.

2. الوصفية، وذلك لأن الموصوف قبل الصفة، فالوصف فرع على الموصوف، والصفة تحتاج إلى الموصوف احتياج الفعل إلى الفاعل، والموصوف متقدم على الصفة تقدم الفعل على الفاعل، والصفة مشتقة كما أن الفعل مشتق."[3]

---

[1]- السيوطي: الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص 28، 29.

[2]- إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 43.

[3]- المرجع نفسه، ص 43، 44.

"أما العلل اللفظية فسبع، وهي:

1. العجمة، والعجمة فرع في العربية.

2. التأنيث، والتأنيث فرع على التذكير لوجهين: أحدهما أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها، يعبر عنها بلفظ مذكر...

3. وزن الفعل، لأن الفعل فرع على الاسم.

4. العدل، أي: عدل الاسم عن جهته، فالعدل فرع لأن العدل عن الأصل إزالة للأصل...

5. التركيب، لأن المركب فرع على البسيط وتال له، فالبسيط قبل المركب.

6. زيادة الألف والنون، والزائد فرع على المزيد عليه.

7. الحاق الألف المقصورة التي تشبه ألف التأنيث المقصورة، وهذه لم يذكرها بعض علماء النحو ضمن علل منع الصرف"[1]

ومما سبق نستخلص أن الممنوع من الصّرف لعلتين لابدّ أن تكون إحدى العلتين المجتمعتين معنوية والأخرى لفظية، بحيث تنحصر العلة المعنوية في **(الوصفية)** و**(العلمية)** والعلل الباقية **(لفظية)** وهي سبعة علل: **( العجمة، التأنيث، وزن الفعل، العدل، زيادة الألف والنون، إلحاق الألف المقصورة، والتركيب)**

وفي هذا الصدد نجد ابن جني في كتابه الخصائص قد خصص بابا بعنوان "باب في مقاييس العربية"، حيث قسم تلك المقاييس إلى نوعين: معنوي ولفظي، وفي أن الضرب المعنوي أقوى من الضرب اللفظي مستدلا بالأسباب التسعة المانعة من الصرف والتي جعلها جميعها من الضرب المعنوي باستثناء شبه الفعل فهي العلة الوحيدة اللفظية عنده.[2]

ومن هنا يتضح لنا أن علل الممنوع من الصرف التسع عند ابن جني هي علل معنوية باستثناء شبه الفعل الذي اعتبره العلة الوحيدة اللفظية.

[1]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق ، ص 44.

[2]– ابن جني: الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص 149.

وهناك من النحاة من قسّم علل المنع من الصرف إلى ثلاثة أقسام: علة صوتية، وعلة لفظية، وعلة معنوية، إذ تتمثل العلل الصوتية في الثقل، والمقصود به عند النحاة مجموعة من الأوصاف والشروط الخاصّةِ التي متى ما كان قسم منها في الاسم عدّ ثقيلا فحرّم من التنوين.[1]

وبالتالي فإنه إضافة إلى علّتي الممنوع من الصرف المعنوية واللفظية هناك علّة ثالثة العلة الصوتية المتمثلة في الثقل وهو مجموعة من القوانين أو الشروط الخاصّة التي إذا توفّرت في الاسم أصبح ثقيلاً فيمنع من التنوين وبالتالي يمنع من الصرف.

وذهب محمد العجل إلى تقسيم الثقل إلى نوعين:

أ- **ثقل صوتي:** وهو حاصل من اجتماع التنوين مع مماثِلِه أيْ النون أو أحرف قريبة منه، نحو: كلمة (**مِنًى**) فإنّ هذه الكلمة إذا نوّنت اجتمع فيها نظيران، فالألف ساقطة في اللفظ. وإنّ وجودَ التنوين يحدثُ ثقلاً على اللسان[2]

والقسم الثاني من أقسام الثقل يمثله الثقل النفسي: وهو اجتماع اللفظ المذكر مع المعنى المؤنث لأن الاسم المذكر إن سميت به مؤنثا فإنك بذلك تنقله من الخفة إلى الثقل، كأن تسمي أنثى (زيدا) مثال: حضرتْ زيْدُ إلى الجامعة.

وبذلك فقد جُعِلَ منعُ التنوين ضربًا من أضربِ التماس الخفة بالدلالةِ والصوتِ. إذ كان الغرضُ من منعِهِ إعادةَ التوازن للنّسق الصّوتّي للكلمة العربيّةِ بما يتناسبُ مع النسق الصّوتيِّ العامِّ. الذي تأسس على البساطة والسهولة في اللفظ والتخلص من الضيق في المخارج، وتخفيف الجُهدِ العضليّ أثناءَ الكلام.[3]

ومن هنا نستخلص أن الثقل النفسي هو اجتماع اللفظ المذكر مع المعنى المؤنث لان الاسم المذكر إذا أطلقناه على المؤنث يصبح ثقيلا.

---

[1]- فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1420ه، 2000م، ج3، ص 293.

[2]- محمد العجل: الممنوع من الصرف في الحديث النبوي الشريف، تح: حسن موسى الشاعر، الجامعة الهاشمية، الأردن، ط1، 2009م، ص 31.

[3]- أبو صيني: درس المماثلة في الكتب الثانوية والجامعية في الأردن، جامعة مؤته عمادة البحث العلمي، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، الأردن، 2008م، ص 52.

وذهب ابن عصفور في كتابه الممتع في التصريف إلى أنّ بعض النحاة جعل الخفّة متأتية من قلّة عدد حروفِ الكلمة ِعلى اعتبار أن الابنية الثلاثية هي الأصل ثمّ الرباعية فالخماسية فالأخفُ أصل ٌوالأثقلُ فرعٌ.[1]

ونستنتج مما ذهب إليه ابن عصفور أن الثقل يتمثل في كثرة عدد حروف الكلمة لذلك فإن الثقل هو فرع عن الأخف ألا وهو الأصل.

وتطرق ابن جنّي أيضا إلى أن قلّة عدد الحروف مع سكون الوسط تخفّف الاسمَ وتصرفُه، وقد جعلوا حركة الوسط عاملاً من عوامل الثقل، إذ يمنعُ من الصّرف ما كان ثلاثيا متحرّكَ الوسط في حال التعريف ويصرفُ في حال التنكير.[2]

أي أنه إضافة إلى قلة عدد الحروف يجب أن يَكون وسط الاسم ساكنا حتى يصبح الاسم خفيفا وقابلا للتصرّف لأن حركة الوسط عند ابن جنّي هي عاملا من عوامل الثقل.

وذهب محمد فؤاد إلى أن الاسم الممنوع من الصّرف مصروف إذا غيرنا فيه بنيته الشكلية وذلك بإضافة أصوات جديدة كصوت التصغير مثلا، لذلك فالممنوع من الصّرفِ موضوع صوتي يكونُ عند الحديث عن التناسُبِ وهو الغالبُ في لغةِ العربِ والقرآن تثبيتًا لإعجازه[3] وبالتالي فإن الاسم الممنوع من الصرف يمكن صرفه إذا أضفنا له أصوات جديدة كصوت التصغير أي إذا حدث تغيير في بنيته الشكلية.

و في هذا الصدد تطرق عفيف دمشقية في كتابه أثر القراءات القرآنية أنّ قراءة المنع من الصّرف في بعض الصيغ العربية أو الأعجمية قراءة متأخرة في الزمن على قراءة الصرف، بدليل التزام كتبة المصاحف العثمانية برسم حاملة التنوين بعد كل صيغة ممنوعة من الصرف.[4]

---

[1]– ابن عصفور: الممتع في التصريف، مرجع سابق، ج1، ص 562.

[2]– ابن جني: اللمع في العربية، تح، حسين محمد محمد، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1978م، ص 116.

[3]– محمود فؤاد: أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي، تح: جاسم الزبيدي، جامعة آلا البيت، ط1، 1999م، ص 88.

[4]– عفيف دمشقية: أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، معهد الإنماء العربي، طرابلس، ليبيا، بيروت، ط1، 1978م، ص 166.

أي أن علل الممنوع من الصرف قد وجدت قراءتها في بعض الصيغ العربية أو الأعجمية كرسم المصاحف العثمانية بتنوين الممنوع من الصرف (التنوين) في زمن متأخر على قراءة الصرف.

و ذهب ابن جني في كتابه سر صناعة الأعراب إلى أنّ الصّرف من أجل الضرورة لا أصل له إلاّ في الشعر، فالصّرف أصلٌ فإذا اضطرّ الشاعر رجع إليه.[1]

أي أن الصّرف لا يمت بصلة إلى واقع اللغة إلا في الشعر فقط.

و ذهب إبراهيم مصطفى أيضا إلى أن جملة ما يقولونه في علل الممنوع من الصرف نلاحظ فيها بوضوح تعسّفهم وتمحّلهم في تعليلاتهم الفلسفية هذه. فالعربي في صحرائه لم يفكّر بواحدة منها عندما تكلّم صارفًا كلمات ومانعًا أخرى من الصرف. ولو كانت مشابهة الفعل هي علّة منع الاسم من الصرف، لكان اسم الفاعل و اسم المفعول أولى الأسماء بالمنع من الصرف، فهما يسايران الفعل في هيئته و في معناه حتّى عدّها جماعة من النحاة نوعًا من أنواع الفعل، وحتّى سمّى الكوفيّون المشتق(و اسم الفاعل و اسم المفعول من المشتقات) فعلاً.[2]

ومن هذا نستنتج أن علل الممنوع من الصرف هي علل تعسّفية، لأن العرب في الجاهلية لم يفكروا بواحدة منها بل تكلّموا على فطرتهم وسليقتهم ولم تكن لهم صلة بهاته العلل.

و لو صحّت عللهم أيضا، لم نر بعض الأعلام ك (هند) و(حسّان) و(عفّان) و بعض الصّفات نحو (أخْيَل) و(أجْدل) تُصرْف حينًا و تُمنَعُ من الصرف حينًا آخر، و لم نَر بعض الأسماء قد استوفت علتي المنع على ما شرطوا، وهو مصروف، ف (عُمَر) و أمثاله، ممّا يمنع للعلمية و العدل، ورد كثيرا مصروفًا حتّى رفض بعض النحاة منعه، و قالوا بصرفه.[3]

ومن هنا يتضح لنا أن علل الممنوع من الصرف هي علل نسبية متغيرة و ليست علل مطلقة وثابتة كما ظنهّا النّحاة، إذ نجد بعض الأسماء الممنوعة من الصّرف قد صرّفت...إلخ.

[1]– ابن جني: سر صناعة الاعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421ه، 2000م، ص 546.
[2]– ابراهيم مصطفى: احياء النحو، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، د. ط، 1951م، ص 167.
[3]– المرجع نفسه، ص 171.

و لو صحّت عللهم أيضا، لما مُنعت من الصرف أعلام كثيرة، و ليس فيها من عللهم غير العلميّة، حتّى جعل الكوفيّون العلمية وحدها علّة تستقلّ بمنع الصرف.[1]

أي أنه لو كانت عللهم صحيحة لكانت موافقة لواقع اللغة إذ نجد بعض الأعلام ممنوعة من الصرف مع أنه ليس فيها من عللهم غير العلمية.

و تطرّق إميل بديع يعقوب في هذا الصّدد إلى رفض كل العلل التي تمنع الأسماء من الصرف حيث يقول: "لقد آن الأوان لرفض كلّ علل الممنوع من الصرف، فالتعليل الحقّ هو القول: إنّ العرب نطقت ببعض الأسماء منوّنة، و بغيرها من دون تنوين فعلت ذلك بفطرتها و طبيعتها ولم تكن فلاسفة مناطقة تفكّر بما اخترعه النحاة من علل زائغة، و فلسفة سمجة، و قياسات واهية، و منطق تبرأ اللغة منه كلّ البراءة".[2]

ومن هنا يتضح لنا أن علل الممنوع من الصرف جاءت طبقا لكلام العرب، و لم يكن العرب يعلم بها، بل تكلّموا بفطرتهم وطبيعتهم.

## تعليل جر الممنوع من الصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة:

علَّلَ الزّجاج في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف أن الاسم الممنوع من الصّرف يجّر بالفتحة عوضا عن الكسرة لشبهه بالفعل الذي لا يدخله الجر، إذ قال: "فأمّا الجرّ وهو الخفض فإنّما امتنع فيما لا ينصرف فرع في الأسماء كما أنّ الأفعال فرع عن الأسماء، لأن الاسم قبل الفعل، فقد أشبه مالا ينصرف الفعل، فلا يكون في أنحاء إعرابه مالا يدخل الفعل. فلذلك جُعل المخفوض فيه مفتوحا، فالفتح فيه بناء إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل في الفعل مثله، فأبدل عن الكسر بناء الفتح".[3]

أي أن الممنوع من الصرف يجرّ بالفتحة بدلاً من الكسرة لأنه يشبه الفعل في عدم دخوله الجر.

[1]– إبراهيم مصطفى: احياء النحو، مرجع سابق، ص 170، 171.

[2]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق ص 47.

[3]– الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، تح: هدى مجموز، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، لجنة إحياء التراث الاسلامي، مصر، ط1، 1361ه– 1971م، ص 201.

و في هذا الصدد قال المبرد في كتابه المقتضب: "إنّ للأشياء أصولاً، ثمّ يحذف منها ما يخرجها عن أصولها. فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشيء أصله. ومنه ما يحذف لأن ما بقي دالّ عليه وإن يكن ذلك أصله.

فأمّا ما يبلغ به أصله، فإنّ كناية المجرور في الكلام ككناية المنصوب، و ذلك لأنّ الأصل الرفع، وهو الذي لا يتمّ الكلام إلاّ به، كالابتداء و الخبر، والفعل و الفاعل، و إنّما المنصوب والمخفوض لما خرجا إليه عن هذا المرفوع، فلذلك اشتركا في التثنية والجمع، نحو(مسلمَين)، و(مسلمين)، و(مسلمات)، ولذلك كان مالا ينصرف إذا كان مخفوضًا فتح وحُمل على ما هو نظير الخفض، نحو: (مررت بعثمانَ وأحمد يا فتى).[1]

و قصد المبرد بهذا أن الاسم الممنوع من الصرف يجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة إذا حمل الخفض على نظيره (النصب) في حالة الجر.

و ذهب فريق من النحاة ومنهم أبو الحسن الأخفش، والمبرد، و الزجاج، وإبراهيم مصطفى، إلى أنّ الممنوع من الصرف مبني على الفتح في حالة الجرّ.[2]

وذلك لأنّ مشابهته للمبني (أي الفعل) ضعيفة فحذفت علامة الإعراب مطلقا أي التنوين، وبني في حالة واحدة فقط، واختصّ بالبناء في حالة الجرّ ليكون كالفعل المشابه في التعرّي من الجرّ.[3]

ومن هنا نستخلص أن الممنوع من الصرف يبنى على الفتح في حالة الجر ويمنع التنوين لمشابهته للمبني أو الفعل في التعرّي من الجرّ.

وفي مقابل ما سبق من تعليلات النحاة حول جر الممنوع من الصرف بالفتحة عوضا عن الكسرة طرح إميل بديع يعقوب مجموعة من التساؤلات:

1. لو كان الممنوع من الصرف جرّ بالفتحة عوضًا عن الكسرة حملاً على النصب الذي هو نظير الخفض، لماذا لم يجرّ بالفتحة أيضا لا بالكسرة عندما يكون مضافًا أو معرّفًا ب(أل)؟
2. إنّ الممنوع من الصرف يبقى مشابها للفعل عندما يكون مضافًا أو معرّفًا ب(أل)، فلماذا يجرّ بالكسرة، فلا يشبه الفعل في (التعريمن الجر)؟

[1]– المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، لجنة إحياء التراث الاسلامي، القاهرة، ط1، 1415ه–1994م، ج3، ص 383.

[2]– الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، مرجع سابق، ص 12.

[3] الأستراباذي: شرح الكافية في النحو، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن مسعود الاسلامية، ط1، 1417ه–1966، ج1، ص 38.

3. هل فكّر العرب في هذه المشابهة بين الممنوع من الصرف و الفعل، أو في حمل الخفض على نظيره وهو النصب، عندما نطقوا بلغتهم جارّين الممنوع من الصرف غير المضاف وغير المعرّف ب(أل)بالفتحة لا الكسرة؟[1]

" ثمّ لو جرّ العرب الممنوع من الصرف بالسكون مثلاً، أما كان النحاة قد علّلوا ذلك بمشابهة للفعل الذي يجزم فيسكّن، أو بتعليل آخر؟ ثمّ أليس من الأفضل أن نعلّل هذه الظاهرة بنطق العرب، فنرتاح من عناء تعليلات فلسفية سمجة وواهية، لا نحسب أن العرب قد فكّروا فيها ولو قليلا عندما نطقوا بلغتهم".[2]

ومن هذا نستنتج أن تعليلات المبرد حول جر الممنوع من الصرف بالفتحة عوضا عن الكسرة لا توافق الواقع الاستعمالي للغة، وأن كل هذه التعليلات مستنبطة في الواقع مما نطق به العرب في كلامهم.

" وأمّا تعليل الزجاج القائل إنّ الممنوع من الصرف جرّ بالفتحة لأنّه أشبه الفعل، فلم يدخله الكسر الذي لا يدخل الفعل، وهو لم يسكّن لكي يفرّق بينه وبين الأسماء غير المتمكنة، فيُعترض عليه بأنّ الأسماء غير المتمكنة (المبنية) ليست كلّها مبنية على السكون، فثمة كلمات كثيرة منها مبنية على الفتح، نحو(كيف)، و(الآن)، و(أمام)، أو على الكسرة، نحو:(هيهاتِ)، و(قطامِ) و(رقاشِ)، و(سيبويهِ)".[3]

وفي الأخير نستخلص أن علل النحاة في جر الممنوع من الصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة هي علل شكلية لا يمكن تطبيقها في واقع اللغة المستعملة.

## أولا: الممنوع من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام علتين:

يمنع صرف الممنوع من الصرف لعلة واحدة لسببين:

1-إذا كان مختوما بألف التأنيث (الممدودة أو المقصورة).

2-إذا كان على وزن صيغة منتهى الجموع وسنفصل كل واحدة على حدى:

**ما كان منتهيا بألف التأنيث الممدودة:**

"وقد أسماه سيبويه: (بابٌ ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة). و ذلك نحو صحراء، زكرياء، أصدقاء و حمراء...إلخ وتعرب بضمة ظاهرة رفعا، وبفتحة

[1]- إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 49، 50.

[2] - المرجع نفسه، ص 50.

[3]- المرجع نفسه، ص 50.

ظاهرة نيابة عن الكسرة جرّا. كل ذلك دون تنوين لمنعها من الصرف بالشرطين المعروفين لمنع الاسم من الصرف وهما: خلو الاسم من (أل) ومن (الإضافة)".[1]

ومن هنا يتضح لنا أن الأسماء المختومة بألف التأنيث هي أسماء ممنوعة من الصرف سواء أكانت نكرة أو معرفة، وترفع بالضمة الظاهرة، وتجر بالفتحة النائبة عن الكسرة.

وذهب عبد العزيز سفر إلى أنّ: "الأصل في الهمزة أنها ألف وقعت بعد ألف زائدة فقلبت همزة إذ لا يلتقي ساكنان ولم تحذف إحداهما، لأن في حذف إحداهما إضاعة للغرض من ذكرها، إذ لو حذفت الأولى الزائدة

لضاع الغرض من المد، و لو حذف الألف الثانية لضاع الغرض من التأنيث، ولإلتبس(حمراء) بحبلى، فتختلط الألف الممدودة بالمقصورة".[2]

وبالتالي نستخلص أن أصل تاء التأنيث الممدودة همزة جاءت بعد ألف زائدة فقلبت همزة لأنه لا يمكن أن يلتقي ساكنان ولا يمكن الاستغناء عن إحداهما إذ أن الألف الزائدة غرضها المد، بينما الهمزة التي قلبت ألفا غرضها التأنيث.

وللأسماء المنتهية بألف التأنيث الممدودة أوزان منها:

1. أَفْعِلاء، نحو: أربِعاء. (اسم لليوم المعروف).
2. أَفْعَلاء، نحو: أربَعاء. (اسم لليوم العروف،و اسم لعمود الخيمة).
3. أَفْعُلاء، نحو: أربُعاء. (اسم لليوم المعروف).
4. فَاعِلاء، نحو: قاصِعاء.(اسم لجُحر اليربوع).
5. فَاعُولاء، نحو: عَاشُوراء.(اسم لليوم العاشر من محرّم).
6. فِعَالاء، نحو:قِصاصاء.(اسم للقصاص).
7. فَعَالاء، نحو: بَرَاساء.(اسم للناس).
8. فَعْلاَء، نحو: صَحراء، و حمراء.
9. فَعَلاَء، نحو: جَنَفَاء (اسم لموضع).
10. فِعَلاَء، نحو: سِيَراء.(اسم لثوب مخطط مخلوط بالحرير).
11. فُعَلاَء، نحو: خُيَلاء.(اسم للكِبْر و الاختيال).

[1]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، ط 1، 2000م، ص 505.

[2]– المرجع نفسه، ص 505، 506.

12. فَعْلَلاَء، نحو: عَقْرَبَاء.(اسم لأنثى العقرب).
13. فُعْلُلاَء، نحو: قُرفُصَاء.(اسم لنوع من القعود).
14. فِعْلِيَاء، نحو: كبْرِيَاء.
15. فَعُولاَء، نحو: جَلُولاَء.(بلدة بالعراق).
16. فَعيلاء، نحو: كريثاء.(اسم لنوع من التمر).
17. مفعولاء، نحو: مشيوخاء. (اسم لجماعة الشيوخ، اسم للأمر المختلط).
18. فِيَعْلاء، نحو: دِيكْساء.(القطعة العظيمة من الغنم).
19. يَفَاعِلاء، نحو: ينابعاء.(اسم مكان).
20. تَفْعُلاء، نحو: تَرْكُضاء.(مشية المتبختر).
21. فَعْنَلاء، نحو: بَرْنَسَاء. (الناس).
22. فُنْعُلاء،نحو:خُنْفُساء.
23. مَفْعِلَاء، نحو: مَرْعِزَاء.(الزغب الذي تحت شعر العنز).
24. فُعَيْلياء،نحو: مُزَيْقياء. (لقب عمرو بن عامر ملك اليمن).[1]

**علل النحاة:**

" قلنا إن ألف التأنيث الممدودة تقوم مقام علتين في منع الاسم من الصرف وهنا نطرح سؤالا هو: إذا كانت الألف للتأنيث والتاء للتأنيث فلماذا لا تعامل التاء معاملة الألف في قيامها مقام العلتين فتمنع الاسم من الصرف؟".[2]

وفي هذا الصدد ذهب المبرد في كتابه المقتضب إلى أن: الفصل بينهما يتمثل في أن ما كان فيه الهاء فإنما لحقته، وبناؤه بناء المذكر، نحو قولك:جالس، كما تقول جالسة، وقائم ثم تقول: قائمة. فإنما تخرج إلى التأنيث من التذكير والأصل التذكير.

وما كانت فيه الألف فإنّما هو موضوع التأنيث على غير تذكير خرج منه، فامتنع من الصرف في الموضعين لبعده من الأصل.[3]

[1]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 81، 82، 83.

[2]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 506.

[3]– المبرد: المقتضب، مرجع سابق، ج 3، ص 320.

وبالتالي فإن ألف التأنيث ليست مأخوذة من الأصل ألا وهو التذكير لذلك منع الاسم المختوم بها من الصرف، بينما تاء التأنيث لا تقوم مقام علتين في منع الاسم المختوم بها من الصرف لأنها تخرج من التذكير (الأصل).

ويقول سيبويه: "اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتأنيث فإن ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة. قلت: فما باله انصرف في النكرة، وإنما هذه للتأنيث، هلا ترك صرفه في النكرة كما ترك صرف ما فيه ألف التأنيث، قال من قبل أن الهاء ليست عندهم في الاسم، وإنما هي بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم فجُعلا اسمًا واحدًا نحو: حضرموت".[1]

لذلك فإن الاسم المختوم بهاء التأنيث إذا كان معرفة منع من الصرف وإذا كان نكرة انصرف، نحو: حضرتْ الفائزةُ، حضرتْ فَائِزةٌ.

"ومن هذه الأسماء التي تمنع لوجود ألف التأنيث الممدودة (حمراء، وصفراء، وخضراء، وصحراء، وطرفاء، ونفساء، وعشراء وقوباء وفقهاء وسابياء وحاوياء وكبرياء، ومنه عاشوراءُ، ومنه أيضا أصدقاءُ وأصفياء، ومنه زِمِكَّاءُ، وبروكاءُ وبراكاء ودبوقاء وخنفساء وعُنْظُباءُ و عَقربَاء وزكرياء)، فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث".[2]

و كل هاته الأسماء المختومة بألف التأنيث الممدودة هي أسماء ممنوعة من الصرف سواء أكانت معرفة أو نكرة نحو: قطفتُ وردةٌ حمراءُ، و شمَمْتُ الوردةُ الحَمْرَاءُ.

**كلمة أشياء:**

أثارت كلمة أشياء اختلاف النحاة حول أصلها وسبب منعها من الصرف.

فاحتج البصريون أن "أشياء" على وزن **(لَفْعَاء)** لأن الأصل فيه **(شْيْئَاءَ)** بهمزتين على وزن **(فَعْلاَءَ)**.[3]

أما الكوفيون فقد احتجوا بأن أشياء على وزن **(أَفْعَاء)**، لأن الأصل **(أَشْيْئَاءَ)** على وزن **(أفعِلاَءَ)** وذهب الكسائي إلى أنّها على وزن أفعال، لأن مفردها شيء ومنعَت من الصرف تشبيها لها بفَعَلاء.[4]

[1]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 507.

[2]– المرجع نفسه، ص508، 509.

[3]– ابن الأنباري: الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، مرجع سابق، ص 656.

[4] المرجع نفسه، ص 654.

ومن هذا يتضح لنا أن البصريون والكوفيون قد اختلفوا حول أصل (أشياء) ووزنها، إذ نجد أصلها لدى البصريين (**شيئاءَ**) على وزن (**فَعْلاَء**)، بينما أصلها لدى الكوفيون (**أشيئَاءَ**) على وزن (**أفعِلاَءَ**).

"فأشْيَاءٌ على زنة (**فَعْلاَءٌ**) و لذا فهو ممنوع من الصرف عند الخليل و سيبويه والجمهور.

و ذكره المبرّد أيضا في باب القلب وبيّن رأي الخليل وسيبويه فيه بقوله: "ومن ذلك "أشياء" في قول الخليل: إنّما هي عنده (**فَعْلاَء**) وكان أصلها (**شيئاء**) يا فتى فكرهو أهمزتين بينهما ألف فقلبوا النحو ما ذكرت لك من خطايا كراهةَ ألفين بينهما همزة. بل كان هذا أبعدَ، فصارت اللام التي هي همزة في أوله، فصار تقديره من الفعل (لفعاء) ولذلك لم ينصرف، قال الله عز و جل:﴿ لاَ تَسْئَلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[1]، ولو كان (أفعالا) لانصرف كما ينصرف أحياء وما أشبهه".[2]

ومن هنا نستخلص أن (أشياءَ) في رأي الخليل و سيبويه على وزن (فعْلاَءَ)لأن الأصل فيها (شَيْئَاءَ) ولالتقاء همزتين بينهما ألف المد قلبت الهمزة الأولى لامًا، فأصبح على وزن (لَفْعَاء).

وفي هذا الصدد يقول الحملاوي: " إننا لو لم نقم بقلبها، لزم منع أفعال من الصرف بدون مقتض.

و قد ورد مصروفا. قال تعالى:﴿ إِنْ هي إلاَّ أسماءُ سمّيتموها﴾ فنقول: أصل أشياء (**شَيْئَاء**)، على وزن (فعلاء)، قدّمت الهمزة التي هي اللام، في موضع الفاء فصار أشياء على وزن لَفْعاء، فمنعها من الصرف نظرًا إلى الأصل، الذي هو فَعْلاء ولاشك أن فعلاء من موازين ألف التأنيث الممدودة، فهو ممنوع من الصرف لذلك، وهو المختار".[3]

فبما أن (أشياء) على وزن (فعلاء)التي هي وزن من موازين ألف التأنيث الممدودة إذن فهي أيضا ممنوعة من الصّرف.

**الواقع اللغوي:**

إنّ علل منع كلمة(أشياء) من الصّرف لا توافق الواقع اللغوي، إذ نجدها مصروفة في بعض الحالات وممنوعة من الصّرف في حالات أخرى لكن المنع أكثر.

"ومن المنع قول( مليح بن الحكم):

---

[1] –المائدة، الآية101.

[2]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 509، 510.

[3]– أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، شركة دار الارقم بن أبي الأرقم للطباعة و النشر و التوزيع، د، ط، د، تـــ، ص 23.

**وخبّرتُها أشياءَ تعلمُ أنّها كذاك فقالت كلُّ ما قال نعرفُ**

ويقول في بيت آخر:

**تمحَى الرسومَ وتبدي من معارفها أشياءَ فيها الذي الأشواق تهييجُ"**[1]

"وقد صرفها (الأعلم) في البيت التالي:

**جزى الله حبْشيًا بما قال أبؤسًا بما رام أشياءً بنا لا نرومُها"** [2]

وبالتالي فإن العرب في الجاهلية قد منعت (أشياء)من الصرف تارة، وصرفتها تارة أخرى، وذلك حسب خفّة نطقها في السّياق.

وتطرّق الأنباري في كتابه الانصاف في مسائل الخلاف أنّ: وزن(أفعال) ليس ممنوعا من الصرف، لأنّه لوكان (أشياء)على وزن أفعال لوجب أن يكون منصرفًا كأسماء وأبناء. وكذلك لوكان صحيحًا أنّ (أشياء) ممنوعٌ من الصّرفِ لشبه الهمزة الموجودة فيه لهمزة التأنيث لوجبَ منْع نُظائرهِ من الصّرفِ على نحو ما ذكرت.[3]

فلو كانت (أَشْيَاء)على وزن (أَفْعَالٌ) لكانت منصرفة مثلها مثل: أسماء... إلخ، ولو كانت ممنوعة من الصّرف لشبه الهمزة المختومة بها ألف التأنيث لوجب منع غيرها من الأسماء التي على وزنها.

كما ورد في القرآن الكريم صرف كلمة (تَتْرًا) في قوله تعالى﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا ﴿٤٤﴾ ﴾[4]

**ما كان منتهيا بألف التأنيث المقصورة:**

"ألف التأنيث المقصورة كسابقتها الممدودة في دلالتها على التأنيث إلّا أنّ هذه لا تسبقها ألف زائدة وذلك نحو( حبلى وحبارى وجَمزَى ودِفلى وشروى وغضبى ) وهي علّة قائمة بذاتها في منع الاسم من الصرف، وما قيل عن الألف الممدودة يقال عن المقصورة حيث إنّ الألف المقصورة تنزل منزلة الجزء من الكلمة ويختلف لفظ المذكر من المؤنث، بخلاف المؤنث بالتاء كما سبق أن ذكرنا، ولذا فإن مثل هذه تمنع من الصرف في حالتي التعريف والتنكير وإنما منعهم من صرف ( دفلى

[1] –عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 515، 516.

[2]– المرجع نفسه، ص 516.

[3]– ابن الانباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج2، ص 302.

[4]– سورة المؤمنون:آ 44.

وشروى) ونحوهما في المعرفة والنكرة أن ألفهما حرف يكسر عليه الاسم اذا قلت حبالى ولا تدخل في التأنيث لمعنى يخرج منه ولا تلحق به أبدًا بناءً ببناء".[1]

ومن هنا نستنتج أن الألف سواء أكانت ممدودة أو مقصورة تدل على التأنيث والفرق يكمن في أن الممدودة تسبقها ألف زائدة بينما المقصورة العكس، وكلاهما علّة تقوم مقام علتين في منع الاسم من الصرف سواء أكان معرَّفا ب(ال) أو نكرة.

وللأسماء المنتهية بألف التأنيث المقصورة أوزان منها:

1. فُعالى، نحو: حُبَارى (اسم لطائر)
2. فُعَلَى، نحو: شُعَبَى (اسم موضع)
3. فُعَّالَى، نحو: شُقَّارَى (اسم نبت)
4. فُعْلَى، نحو: حُبْلَى
5. فَعَلَى، نحو: بَرَدَى
6. فَعَّلى، نحو: سُمَّهى (اسم للباطل والكذب، واسم الهواء المرتفع)
7. فَعْلى، نحو: قَتْلَى (جمع قتيل)
8. فِعْلى، نحو: حِجْلَى (جمع حَجَلْ وهو اسم طائر)
9. فِعَلَّى، نحو: سِبَطرى (اسم لمشية فيها تبختر)
10. فُعُلَّى، نحو: كُفُرَّى (اسم لوعاء يوضع فيه طلع النخل، واسم للطلع نفسه)
11. فُعَلايَا، نحو: بُرَحايا (كلمة تقال عند التعجب من شيء)
12. فَعْلَوَى، نحو: هَرْنَوَى (اسم نبت )
13. فِعِّيلَى، نحو: حِثِّيثَى (مصدر للفعل حث)
14. فُعَّيْلى، نحو: خُلَّيْطى (اسم الاختلاط)
15. فَوْعُولى، نحو: فَوْضُوضى (اسم بمعنى المفاوضة)
16. فَيْعَلَى، نحو: خَيْسَرى (اسم للخسارة)
17. فَيْعُولى، نحو: فَيْضُوضَى (اسم بمعنى المفاوضة)
18. فَوْعَلَى، نحو: خَوْزَلَى (مشية فيها تثاقل)
19. فَعَنْلَى، نحو: بَلَنْصَى (اسم طائر)

[1]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 571.

20. أَفْعِلَاوَي، نحو: أَرْبِعاوي (لضرب من مشية الأرنب)
21. فَعَلُوتَى، نحو: رَهَبُوتَى (الرهبة)
22. فَعْلَلُولى أو فَنْعَلُولى، نحو: حَنْدَقُوقَى (اسم بنت)
23. فَعَيَّلَى، نحو: هَبَيَّضى (مشية فيها تبختر)
24. يَفْعَلَّى، نحو: يَهْيَرَّى(الباطل)
25. إِفْعِلَّى، نحو: إِيجِلَّى (اسم موضع)
26. مَفْعِلَّى، نحو: مَكْوِرَّى(للعظيم الأرنبة)
27. مُفْعَلَى، نحو: مُكْوِرى (العظيم الروثة من الدواب:أو العظيم الأرنبة)
28. مِفْعِلَّى، نحو: مِرْقِدَّى (الكثير الرقاد)
29. فَعَلَيَّا، نحو: مَرَحَيَّا (كلمة تقال للرامي إذا أصاب)
30. فَعْلَلايَا، نحو: بردرايا (اسم موضع)
31. إِفْعيلى، نحو: إهجيرَى(الدأب و العادة)
32. أَفْعَلَى، نحو: أَجْفَلَى (الدعوة العامة للطعام)
33. إِفْعَلَى، نحو: إِيجَلَى (اسم موضع)
34. فَوْعالى، نحو: حَوْلايَا (اسم موضع)
35. فَعَوْلَلَى، نحو: حَبَوْكَرَى (المعركة بعد انقضاء الحرب)
36. فَعْلَلَى، نحو: جَحْجَبَى(حي من الأنصار)
37. فِعْلِلَى، نحو: هِنْدِبَى (اسم بقل )
38. فُعَالِلَى، نحو: جُخَادِبَى (ضرب من الجنادب)
39. مِفْعَلَّى، نحو: مِكْوَرَّى(العظيم الروثة)
40. أَفْعَلَى، نحو: أُرْبَعَى (أربعاء)
41. فُعْلُلَى، نحو: قُرْفُصَى(القرفصاء)[1]

[1] –إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 27، 28، 29.

**علل النحاة:**

يقول الزجاج: "اعلم أن ما كانت فيه ألف التأنيث لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو (سكرى وغضبى وعطشى...) وإنما لم ينصرف هذا الباب في معرفة. ولا نكرة لأن فيه ألف التأنيث وهو مع ذلك مبني على الألف".[1]

ونفهم من قول الزجاج أن الاسم المختوم بألف تأنيث يمنع من الصرف سواءً أكان معرفة أو نكرة نحو: سلمى، مروى،...، ويكون مبني على الألف.

ويقول ابن يعيش في كتابه شرح المفصل: "وإنّما كان هذا التأنيث وحدَهُ كافيا في منع الصرف، لأن الألف للتأنيث، وهي تزيد على تاء التأنيث قوة لأنها يبنى معها الاسم، وتصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن بنية التذكير".[2]

أي أن ألف التأنيث هي علّة كافية في منع الاسم من الصرف أثناء انتهائه بها، وهي أكثر قوّة من تاء التأنيث لأنها تغيّر في إعراب الاسم من المعرب إلى المبني.

ويقول أيضا: "وإنّما منعت الصّرفَ لأنّها لازمة للتأنيث، وقد بنيت الكلمة عليها فتنزل منزلة الجزء منها، فلذلك تثبت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكارى".[3]

وبالتالي فإن ألف التأنيث المقصورة هي مانعة للصرف لأنها تصبح جزء من الكلمة التي تبنى عليها، ولا تحذف حتى في جمع التكسير.

وقد علل المبرد منع الاسم المختوم بألف مقصورة من الصرف لأن بناءه في المذكر يختلف عن بنائه في المؤنث، مثل(أحمر: حمراء)، (عطشان: عطشى) فامتنع من الصرف في الموضعين لبعده من الأصل.[4]

وقصد المبرد بما ذهب إليه أن العلة التي تمنع الاسم المختوم بألف مقصورة من الصرف هو اختلاف بنائه في المذكر عن المؤنث، إذ يمنع من الصرف في كلتا حالتيه.

وقد اختلف القراء أيضا في قراءة كلمة **(تترى)** إذ نجدها منونة تارة و ممنوعة من التنوين تارة أخرى، حيث ذهب الزجاج إلى أنّ في **(تترى)** لغتين "فبعض العرب لا ينونها، و بعضهم ينونها".[5]

---

[1] – الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، مرجع سابق، ص 27.

[2] – ابن يعيش: شرح المفصل، مرجع سابق، ج1، ص 59.

[3] – المرجع نفسه، ص 71.

[4] – المبرد: المقتضب، مرجع سابق، ج3، ص 320.

[5] – الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، مرجع سابق، ص 28.

وذهب الفراء إلى أن ابن كثير، و أبو عمرو، و ابو جعفر، قد قرأوا **(تَترًا)** منونة، و الوقف بالألف لمن نَوّن. و قرأ نافع و عاصم وابن عامر، و حمزة، و الكسائي **(تترًا)** بدونتنوين. و الوقف في قراءة عاصم و نافع، و ابن عامر بالألف، و في قراءة حمزة، و الكسائي بالياء[1]، و بالتالي نستنتج أنه لا يمكننا الجزم بأن ألف التأنيث المقصورة تمنع الاسم من الصرف على نحو مطلق (ثابت) بل ان حكمها نسبي (متغير)إذ نجدها منوّنة تارة وممنوعة من التنوين تارة أخرى.

وفي هذا الصدد قال أبو جعفر: "من قرأ تترى بلا تنوين، و جعلها (فَعْلى)مثل سكرى، ومن نَوّنَ جعل الألف للنصب كما تقول: رأيت زيدًا يا هذا، و التاء في القراءتين جميعًا مبدلة من واو كما يقال: تالله، ووالله، وهو من وترتُ واشتقاقه من الوَتر والوِتر."[2]

ومن هنا يتضح لنا أن (تترى)إذا قرأت منونة كانت الألف للنصب، وأصل هاته الكلمة (وترى)، وإذا قرأت ممنوعة من التنوين كانت على وزن (فعلى).

**الواقع اللغوي:**

اختلف النحويون حول تعليل منع الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة من الصرف، "و لو قالوا: إنّ العلّة الحقيقية لهذا المنع هو نطق العرب ليس غير، لو فّروا على أنفسهم هذا التمحّل في التعليل، و هذا الاختلاف الشديد فيه، و لكانوا أقرب إلى الواقع اللّغوي، فالعربيّ عندما نطق مانعًا من الصرف هذا النوع من الأسماء لم يفكر من قريب أو من بعيد بهذه التعليلات الفلسفية أو بغيرها".[3]

وبالتالي فإن كل ما ذهب إليه النحاة من تعليلات حول منع الاسم المختوم بألف تأنيث سواء كانت ممدودة أو مقصورة هي تعليلات فلسفية لا يمكن تطبيقها في الواقع اللغوي وقد وردت أبيات شعرية كثيرة فيها شواهد على ذلك، فمثلا كلمة **(سلمى)** التي ذكرها **(زهير بن أبي سلمى)** بقوله:

**لعمرك ما هَرِمَ بْنُ سلمى بملحيٍّ لنا اللَّؤُماء ليموا.**

ويقول (الفرزدق):

**تَثاقَلُ أركانٌ عليه ثقيلةٌ كأركان سلمى أو أعزُّ و أكتفُ.**

ويقول (أبو صخر الهذلي):

---

[1]– الفراء: معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي/محمد علي النجار/عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، ج2، ص 236.

[2]– النحاس: إعراب القرآن، تح: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 2، 1429ه، 2008م، ص 636.

[3]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 78.

**بأطيبَ نَشوًا من سليمى وغرَّةً إذا ما سقى كأسُ الكرى كلَّ**

ونلاحظ في بيت أبو صخر الهذلي قد وردت كلمة (**سُلَيْمى**) وهي تصغير لكلمة سلمى ممنوعة من الصرف لأن علة المنع بقيت موجودة و هي الألف.

يقول سيبويه:" فأمّا ذفرى فقد اختلفت فيها العرب، فيقولون: هذه ذفرًى أسيلةٌ، ويقول بعضهم: هذه ذفرى أسيلةٌ، وهي أقلُها جعلوها تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة، كما أنَّ واو جدولٍ بتلك المنزلة، و كذلك: تترى فيها لغتان"[2]

ومن قول سيبويه نستخلص أن للعرب لغتين في الكلمات التي على وزن (فَعْلى، فِعْلى)إذ يجوز منعها من الصرف تارة، و صرفها تارة أخرى.

**صيغة منتهى الجموع:**

عرّفها عبد العزيز سفر بقوله: "أنّها كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ومثال ما بعد الألف حرفان نحو (مساجد، معابد، تجارب). و مثال ما بعد ألف ثلاثة أحرف أوسطها ساكن (عصافير، مفاتيح، مناديل)".[3]

أي أنها جمع تكثير يدل على الكثرة و تبدأ بحرفين يليها ألف و بعدا حرفان، أو تنتهي بثلاثة أحرف أوسطها ياء ساكنة، و أشهر أوزانها (مَفَاعِل)، (مَفَاعيل).

و قد جاء في حاشية الصبان على الأشموني حيث يقول:" يعني أن ممّا يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل أي في كون أوله مفتوحا و ثالثه، ألفا غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به، وبما بعده الانفصال، فإن الجمع متى كانت هذه الصفة كان فيه فرعية بخروجه عن صيغ الآحاد العربية، و فرعية المعنى بالدّلالة على الجمعية باستحقاق منع الصرف".[4]

ومن هنا نستخلص أن الكلمات التي على أوزان مشابهة ل(مَفَاعِل) و (مَفَاعيل) مثل (فَعَائِل)و (فَعَائِيل) فهي ممنوعة من الصّرف، و تعدّ من صيغ منتهى الجموع أيضا.

[1]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 582.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج 3، ص 211.

[3]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 591.

[4]– الصبان: حاشية الصبان، مرجع سابق، ج3، ص241.

و يقول ابن مالك:

" **وكنْ لجَمْعً مُشبهٍ مَفاعِلاً أو المفاعيلَ بِمَنْعٍ كَافِلاً.**"[1]

أي أن كل الأسماء التي على وزن مشابه لمفاعل ومفاعيل تمنع من الصرف سواء أكانت جمعا أو مفردًا.

ويقول النحاة: "إنّ منتهى الجموع هي جمع تكسير مماثل لصيغتي مفاعل، ومفاعيل...وإنّما المقصود بالمماثلة هنا هو كون الكلمة خماسية أو سداسية ثمّ مشابهتها في أمور أخرى وهي حركة الحرف الأول سواء كان ميمًا أم غيره".[2]

و بالتالي فإن المقصود بمماثلة منتهى الجموع لصيغتي (مفاعِل) و (مفاعِيل)أي التوافق في الحركات سواء أكان الحرف الأول ميما أو غيره، والتوافق في كون الكلمة خماسية أو سداسية.

صيغ ما جاء مماثلا ل (مفاعِل) و(مفاعيل):

تمنع صيغة منتهى الجموع من الصرف إذا كانت على وزن (مفاعل) و(مفاعيل) أو على الأوزان المماثلة لهما، وهذه الأوزان هي:

1. أَفاعِل، نحو: أكارم (جمع أكرم).
2. أفاعيل، نحو: أساليب (جمع أسلوب).
3. تَفاعِل، نحو: تجارب (جمع تجربة).
4. تفاعيل، نحو: تقاسيم (جمع تقسيم).
5. فَعائِل، نحو: رسائل (جمع رسالة).
6. فَعاعِل، نحو: سلالم (جمع سلم).
7. فَعاعِيل، نحو: خفافيش (جمع خفاش).
8. فُعَالى، نحو: سُكَارى (جمع سكرى).
9. فَعَالى، نحو: صحارى (جمع صحراء).
10. فَعالِلْ، نحو: دراهم (جمع درهم).
11. فَعَالِيلْ، نحو: قراطيس (جمع قرطاس).
12. فَعَالِين، نحو: بساتين(جمع بستان).

[1]– ابن مالك: ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ص 46.

[2]– عبد العزيز سفر، الممنوع من الصرف في اللغة العربية، المرجع السابق، ص 591، 592.

13. فَعَالِيّ، نحو: كَراسيّ،(جمع كرسي).
14. فَعَاوِيل، نحو: طواويس (جمع طاووس).
15. فَواعِل، نحو: كواكب ( جمع كوكب).
16. فَواعِيل، نحو: طواحين (جمع طاحونة).
17. فَياعِل، نحو: صيارف(جمع صيرف).
18. فَياعِيل، نحو: دياجير (جمع ديجور)أي الظلمة.
19. مَفَاعِل، نحو: مساجد (جمع مسجد).
20. مَفاعِيل، نحو: مفاتيح (جمع مفتاح).
21. يَفاعِل، نحو: يحامد (جمع يحمد) علم على رجل.
22. يفاعيل، نحو: ينابيع(جمع ينبوع).[1]

**علل النحاة:**

"نعلم أن الأساس في باب الممنوع من الصرف هو أنه قائم عل الأصلية و الفرعية، فالأصل مصروف و الفرع ممنوع منه، فمثلا المذكر أصل مصروف و المؤنث فرع ممنوع، و العربي أصل مصروف و الأعجمي فرع ممنوع، والواحد أصل والجمع فرع، وهكذا فلما كان الأصل أشد تمكنّا من الفرع صرف بخلاف الفرع الذي هو أقل تمكنّا منه، ولهذا يقول سيبويه: " واعلم أن الواحد أشد تمكنّا من الجمع؛ لأن الواحد الأول، ومن ثمّ لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس يكون للواحد نحو مساجد و مفاتيح."[2]

وبالتالي فبما أن المفرد أصل مصروف والجمع فرع ممنوع من الصرف فإن صيغة منتهى الجموع ممنوعة من الصرف لأنّها تدل على الكثرة، نحو: مَصَارِيف، ومَعَالِم.

ويقول المبرد في كتابه المقتضب: "وإنما امتنع الصرف فيهما، لأنه على مثال لا يكون الواحد، والواحد هو الأصل فلمّا باينه هذه المباينة وتباعد هذا في النكرة امتنع من الصرف فيها وإذا امتنع من الصرف فيها فهو من الصرف في المعرفة أبعد".[3]

أي أن صيغة منتهى الجموع امتنعت من الصرف لأنها ليست مفردة و الصرف يختص بالمفرد إذن فالمنع من الصرف في صيغتي (مفاعل ) و( مفاعيل) يختص بالنكرة والمعرفة على حد السواء.

[1] – إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص55، 56، 57.
[2] – عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 597.
[3] – المبرد: المقتضب، مرجع سابق، ج3، ص 327.

وفي هذا الصدد يقول السهيلي: "وأما باب مَسَاجِدَ ودَرَاهِمَ وكل جمع على عدة هذا الجمع فإنه جمع ليس له نظير في الواحد فيشبّه به فهو بناء مخصوص بالجمع كما أن بنية الجمع المسلم مخصوصة بالجمع أيضًا ونونه لا تنون أبدًا كنون التثنية، فكان آخر هذا الجمع لا ينون أبدًا، لأنه بناء مخصوص بالجمع، فكان حمله على الجمع المسلم في ترك التنوين أولى من حمله على الواحد، وتشبيهه به. ولا شك أن تشبيه جمع بجمع أولى من تشبيه جمع بواحد".[1]

ومن هنا نستخلص أن صيغة منتهى الجموع ليس لها نظير في المفرد يشبهها بل تختصّ بالجمع فقط لذلك تمنع من الصرف.

**المعتل الآخر من صيغ منتهى الجموع:**

أثارت صيغة منتهى الجموع معتلة الآخر اختلاف العلماء حول صرفها أو منعها من الصرف في حالتي الرفع والجر.

ذهب عبد العزيز سفر إلى أنه: إذا كان الحرف الأخير من صيغ منتهى الجموع "حرف علة (ياء) وكان مجرّدًا من (أل) والإضافة فإن الياء تحذف في حالتي الرفع والجر ويعوّض عنها بتنوين العوض. بينما تظهر الفتحة على الياء عند النصب لخفّة الفتحة وذلك نحو جواري، غواشي. تقول: مررتُ بجَوارٍ وغواشٍ، وجاءَتْ جوارٍ وغواشٍ (الرفع والجر)، ورأيتُ جواريَ وغواشيَ (النصب)".[2]

أي أنه إذا كانت صيغة منتهى الجموع منتهية بحرف علة (الياء) ومجرّدة من (ال) التعريف والإضافة، تحذف الياء وتعوض بتنوين العوض في حالتي الرفع والجر، وفي حالة النصب تظهر الفتحة على الياء.

وجاء في معاني القرآن وإعرابه: أن سيبويه والخليل زعموا أن النون هاهنا عوضا عن الياء لأن غواش لا تنصرف والاصل فيها **(غواشي)** بإسكان الياء فإذا ذهبت الياء أدخلت التنوين عوضا منها.[3]

وبالتالي فإنّ ما ذهب إليه سيبويه والخليل يوافق ما ذهب إليه عبد العزيز سفر في أن النون عوضا عن الياء في كلمة (غواشٍ).

---

[1]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 578.

[2]– المرجع نفسه، ص 608.

[3]– الزجاج: معاني القرآن واعرابه، مرجع سابق، ج3، ص273، 274.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَوَقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ﴾[1] وورد في مشكل إعراب القرآن أن (غواش) في قوله تعالى:

مبتدأ، والمجرور خبرها، وأصلها ألا تنصرف لأنها على فواعل مثل (سلاسل) في ترك الصرف، وواحدتها (غاشية) إلا أن التنوين دخلها عوضًا من ذهاب حركة الياء المحذوفة، فلما التقى ساكنان سكون الياء لثقل الضمة عليها، والتنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار التنوين تابعًا للكسرة التي كانت قبل الياء المحذوفة.[2]

ومن هنا يتضح لنا أنّ كلمة (غواش) هي كلمة ممنوعة من الصرف إلاّ أنّه لالتقاء الساكنين حذفت الياء وعوّضت بنون تابعة للكسرة التي قبلها.

و قد فسّر أكثر النحاة مذهب سيبويه على أنّ:" الإعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمرًا ظاهرًا محسوسًا بخلاف منع الصرف فإن سببه مشابهة الاسم الفعل و هي خفية".[3]

ولعلّ تقدم الإعلال على منع الصرف لتعلق الإعلال بجوهر الكلمة، بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة.

"و أيّدَ السيرافي هذا التفسير وبيّن أن أصل جواري بالتنوين، و الإعلال مقدم على منع الصرف".[4]

و بالتالي فإن الإعلال بالقلب في كلمة (جواري) مقدم على منع الصرف بسبب الثقل.

**الواقع اللغوي:**

اختلف النحاة في صيغة منتهى الجموع، إذ نجدها في بعض الأبيات الشعرية ممنوعة من الصرف تارة و مصروفة تارة أخرى.

يقول (عنترة):

**منازلٌ تطلُعُ البدورُ بها مُبرقعاتِ بظلمة الشعر**[5]

---

[1]– سورة الأعراف، آ41.

[2]– القيسي: مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405ه، 1984م، ج1، ص 315.

[3]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 612.

[4]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]– عنترة بن شداد: ديوان عنترة، مرجع سابق، ص 89.

ويقول (عبد الله بن عنمة):

**فلم يَبْقَ إلَّا دِمْنَةٌ ومنازلٌ كما رُدَّ في خط الدَّواةِ مِدَادُهَا**[1]

ومن هاتين البيتين الشعريين نلاحظ أن صيغة منتهى الجموع (منازل) قد وردت مصروفة أو منوَّنة.

كما نجد هناك أبيات أخرى قد وردت فيها (منازل) ممنوعة من الصرف، و ذلك في قول (معاوية بن مالك)

**فإن لها منازِلَ خاوياتِ على نَمَلَى وقفتُ بها الرِّكابا**[2]

كما نجد أيضا صرف صيغة منتهى الجموع في القرآن الكريم وقراءاته مثل كلمة (سلاسلا) في قوله تعالى ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ۝٤﴾ [3]

وممّا سبق نستخلص أن الواقع اللغوي قد أثبت أن علل النحاة في منع صيغة منتهى الجموع من الصرف، لم تصل إلى مستوى اليقين لأن العرب قد نطقت بما تعوّدَ عليه لسانهم و ليسَ كما وصنعهُ لهم النحاة، لذلك نجد الكثير من الكلمات التي على صيغة منتهى الجموع مصروفة في بعض الأحيان و ممنوعة من الصرف في الحين الآخر.

[1]– الأصمعي: الأصمعيات، مرجع سابق، ص 226.

[2]– المرجع نفسه، ص 213.

[3]– سورة الإنسان: الآية 4 .

ويمكن إيجاز ما سبق في هذا في مخطط كالتالي:

**ثانيا: الممنوع من الصرف لعلتين:**

**العلمية و العلل المصاحبة:**

ذهب البصريون إلى أن العلمية لا تكفي لمنع الصرف، فلا بدّ أن يجتمع معها إحدى العلل السبع التالية: التركيب المزجي، والعدل، و زيادة الألف و النون، و التأنيث، و العجمة، ووزن الفعل والاتصال بألف الإلحاق المقصورة.[1]

و بالتالي فإن اجتماع العلمية بإحدى العلل المصاحبة السبعة تمنع من الصرف.

[1]– عباس حسن: النحو الوافي، مرجع سابق، ج 3، ص 216

**العلم المركب تركيبًا مزجيا:**

ينقسم العلم باعتبار لفظه إلى علم مفرد و علم مركّب، و العلم المفرد هو الذي يتكوّن من كلمة واحدة، نحو: زيد، ودمشق... والعلم المركب هو كل اسمين جعلا اسمًا واحدا منزّلاً ثانيها من الأوّل منزلة تاء التأنيث ممّا قبلها.[1]

وما يهمنا هنا في باب العلمية والعلل المصاحبة هو العلم المركب(اسمين امتزجا في اسم واحد) وينقسم العلم المركب إلى ثلاثة أقسام:

أ- **المركب الإضافي:** وهو العلم المركّب من مضاف ومضاف إليه، وهو قسمان(**1-كنية**، نحو: أم كلثوم، ابن زيدون....، **2 -غير كنية**، نحو: امرئ القيس، عبد الله....).

**ب- المركب الاسنادي:** هو كل كلمتين اسندت احداهما إلى الأخرى، ويكون إمّا جملة فعلية مؤلفة من فعل وفاعل ظاهر، نحو: **(شابَ قرناها)**، أو من فعل وضمير مستتر، نحو: إصْمِتَ (عَلَم على الصحراء)....، وإمّا

جملة فعلية مركبة من فعل وفاعل و مفعول به، نحو**(تأبَطشرًا)** لقب الشاعر الجاهلي ثابت بن جابر وإمّا جملة اسمية نحو: الخيرُ نازلُ..[2]

**ج- المركب تركيبًا مزجيا:** وهو العلم المركب من كلمتين امتزجا حتى صارتا كلمة واحدة ذات شطرين، كل شطر منهما في العلم بمنزلة الحرف الهجائي الواحد من الكلمة الواحدة، نحو**(حَضَرَمَوتَ)**، وبَعَلْبكَ، وسيبويهِ، وعمرويهِ...[3]

وبالتالي فإن المركب المزجي هو علم مكوّن من اسمين امتزج الاسم الثاني بالاسم الأول امتزاج تاء التأنيث بالكلمة، حتى أصبحوا كلمة واحدة، مثل: نفطويه...إلخ.

**علل النحاة في منع العلم المركب تركيبا مزجيا من الصرف:**

يقول إميل يعقوب: "التعليل السائد عند النحويين وأن هذا النوع من العلم منع من الصرف لوجود علّتين فيه: واحدة لفظية تعود إلى كونه مركبا، والمركب فرع على البسيط، والثانية معنوية

[1]- الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج1، ص114.

[2]- إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 121، 122، 123.

[3]- المرجع نفسه، ص 124.

تعود إلى كونه معرفة، والمعرفة فرع على النكرة، وبهاتين العلّتين أشبه الفعل الذي فيه علتان كما سبق بيانه، فمنع مثله من التنوين والجر".[1]

ومن هنا يتضح لنا أن العلم المركب تركيبًا مزجيا يمنع من الصرف لوجود علتين: معنوية تتمثل في المعرفة، ولفظية تتمثل في التركيب.

وعلل المبرد عدم صرفه بأن الاسمين اللذين تركّب منهما العلم المركب "جعلا بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التأنيث، لأن الهاء ضمّت إلى اسم كان مذكّرا قبل لحاقه، فترك آخره مفتوحا، نحو: (حمدة)، (و طلحة). ألا ترى أنك إذا صغّرت واحدا من هذين النوعين قلت (حميدة يا فتى)، و(حُضَيْرَ موت فتى). والدليل على ما وصفنا صرفك هذين الاسمين في النكرة وهي أصول الأسماء، وعلى هذا يجري الترخيم، تقول، إذا ناديت (يا حضَرَ أقبل)."[2]

أي أن هذا النوع من العلم قد منع من الصرف لمشابهته بالعلم المنتهي بتاء التأنيث في إلحاقه أو مزجه بالاسم الذي قبله.

وفي هذا الصدد ذهب إبراهيم مصطفى إلى تعليل هذا النوع من العلم بأنه: "اسم نقل من لغة أخرى وبقيت له صورة تأليفيه وتركيبيه، فليس له من أصل كان منوّنًا قبل العلمية فيمكن أن ينوّن بعده".[3]

وقصد إبراهيم مصطفى بتعليله هذا أن العلم المركب تركيبا مزجيا قد منع من الصّرف لأنه اسم أعجمي دخل العربية وحافظ على صورة تأليفه وتركيبه، ولأن أصله غير منونًا لذلك منع من الصّرف.

لكن جملة هاته التعليلات لا توافق واقع اللغة، كما قال إميل بديع يعقوب: "وأمّا تعليل النحاة فبعيد كل البعد عن التعليلات اللغوية الصرفة، فهو تعليل فلسفي منطقي قائم على الغوص في الأشياء واستنباط علل فلسفية لها، وإضفاء صفة (المنطقية)عل اللغة "[4]

ومن هنا نستنتج أن العلماء النحويين قد بالغوا فيما ذهبوا إليه من تعليلات فلسفية في منع العلم المركب المزجي من الصرف.

---

[1]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 130.

[2]– المبرد: المقتضب، مرجع سابق، ج 4، ص 20، 21.

[3]– إبراهيم مصطفى: احياء النحو، مرجع سابق، ص181.

[4]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 131.

لذلك فإن تعليل المبرد يبتعد عن الواقع اللغوي، "فلا نعتقد أن العربي الجاهلي قاسه بالعلم المنتهي بتاء التأنيث، ولولا ذلك لقيل: لماذا لم يقسه بالنكرة المنتهية بتاء التأنيث، وهي الأكثر والأشيع".[1]

وبالتالي فإن العرب في الجاهلية قد نطقوا بلغتهم دون التزام بأيّة قواعد أو قوانين سابقة بل بالفطرة والتعوّد.

كما أن تعليل إبراهيم مصطفى أيضا هو تعليل غير مطبق في الاستعمال اللغوي لأنه ينقصه "عدم صرف (قاطم) و(مصّان) (علم على رجل) وأشباههما، رغم أن أصلهما: (قاطمة) (اسم فاعل للمؤنث) من (قطم)، ومصّان (صفة بمعنى طويل) ومؤنّثه (مصانة) ينوّنان".[2]

أي أن قاطم وأشباهها ممنوعة من الصرف بالرغم من أن أصلها (قاطمة) من (قَطم).

وتعليل منع صرف العلم المركب تركيبا مزجيا: "هو ثقل هذا العلم، وهذا الثقل ناتج من ناحيتين: أولاهما عدد أحرفه الذي يزيد عن خمسة. وثانيهما طبيعة تركيبيه المزجيّة، هذا التركيب البعيد عن سُنَنْ العربية في اشتقاق كلماتها، والذي هو من طبيعة بعض اللغات الأجنبية التي تؤلف بعض كلماتها من كواسع Préfixes ولواحق Suffixes تلحق بالكلمة فتتحصل كلمة جديدة ".[3]

ومن هنا يتضح لنا أن العلم المركب المزجي يمنع من الصرف نتيجة زيادة حروفه عن خمسة أي لتكوّنه من سوابق ولواحق التي من خصائص اللغات الأجنبية.

**واقع اللغة:**

هذا النوع من الأعلام قليل الورود في الشعر العربي، فقد وردت لفظة (بعلبك)في بيت شعري لامرؤ القيس، حيث يقول:

**لقد أنْكَرتني بعلبكُ وأهلهَا ولَابنُ جُريجٍ في قرى حِمْصَ**

نلاحظ أنه إضافة إلى (بعلبك)هناك كلمة أخرى ممنوعة من الصرف في وهي (حمصَ)وقد منعت من الصرف لأنها علم مؤنث.

[1]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 130، 131.

[2]– المرجع نفسه، ص 131.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– امرئ القيس: ديوان امرئ القيس، مرجع سابق، ص 68.

كما وردت لفظة (خندريس) (الخمر القديمة) في بيت شعري لعنترة بن شداد إذ يقول:

**تطوف عليهم خَنْدريسَ مُدامةُ ترى حببًا من فوقها حين**

ف(خندريس) ممنوعة من الصرف لأنها علم ممزوج من كلمتين.

وجاء في شرح أشعار الهذليين كلمة (قسطنطين) وذلك في قول (أبي العيال):

**أقام لدى مدينة آل قسطنطينَ وانقلبوا.**[2]

بحيث منعت كلمة (قسطنطين) من الصرف.

ومنها (قيسرون)في قول: (حبيب أخو بني عمرو بن الحارث):

**ولقد نظرْتُ و دون قومي منْظرٌ من قَيْسَرُونَ فبلقعُ فسلابٌ**[3]

فقد منعت (قيسرون)من الصرف بسبب العلمية والتركيب المزجي.

إضافة إلى كلمة (حضرموت)فقد أوردها (أبو صخر الهذلي ) في قوله:

**حَدَتْ مُزْنَهُ من حَضْرَمَوْتَ مُرِبَّةٌ ضُجُوعٌ له منها مُدِرٌّ وحالِبُ**[4]

فقد وردت كلمة (حضر موت) ممنوعة من التنوين ومجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة.

كذلك نجد كلمة (شمنصير) في قول: (ساعدة بن جؤية):

**مستأرضًا بين بطنِ الليثِ أيمَنُهُ إلى شمَنْصيرَ غيثًا مرسلًا**

وفي هذا البيت أيضا وردت لفظة (شمنصير) ممنوعة من التنوين والجر معا.

**العلم المعدول:**

عرّف عبد العزيز سفر مفهوم العدل بقوله: "هو تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي بشرط ألا يكون التحويل لقلب أو تخفيف أو الإلحاق، أو لزيادة معنى. فليس من المعدول (يئس) ولا(فخْذ) بسكون الخاء تخفيف (فخِذ) بكسرها، ولا (كوثر) بزيادة الواو، لإلحاق الكلمة بجعفر. ولا (رُجيل) بالتصغير لإفادة معنى التحقير أو غيره".[6]

[1]– عنترة بن شداد: ديوان عنترة، مرجع سابق، ص 35.

[2]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 385.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6]– المرجع نفسه، ص 201.

وبالتالي فإن العدل هو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى مع الحفاظ على المعنى الأصلي.

وعرّفه ابن السراج بقوله: "أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويغير بناؤه إمّا لإزالة معنى إلى معنى، وإمّا لأنّه يسمّى به. فأمّا الذي عُدل لإزالة معنى، فمثنى وثلاث ورباع وآحاد، فهذا عدل لفظه ومعناه عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، فأمّا ما عدل في حال التعريف، فنحو: عُمر، وزفَر، وقُثَم".[1]

ومن هنا نستخلص أن العدل هو العدول عن صيغة بنائية إلى أخرى، فعمَر وأمثالها معدولة عن عامر أي أنها مشتقة عن فاعِل إلى فُعَل...إلخ.

**علل النحاة في منع العلم المعدول من الصرف:**

**فُعل( العلم المعدول عن فاعل)**

يقول سيبويه: "وأمّا عُمَرَ وزُفَرَ فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما وهو بناؤهما في الأصل فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامرٍ وزافِرٍ".[2]

أي أنّ عُمَر وزفَر قد منعا من الصرف لأنهما خالفا بناءهما في الأصل لأن عُمَرَ وزُفَرَ مشتقان من أصلهما عامرٍ وزافرٍ.

ويقول أيضا: "ولا يجيء عمر وأشباهه محدودًا عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة كذلك جرى في الكلام. فإن قلت: عميرٌ آخر صرفته لأنه نكرة.

فتحول عن موضع عامر معرفة، وإن حقرته صرفته، لأن فعيلا لا يقع في كلامهم محدودًا عن فُوَيْعِل وأشباهه كما لم يقع (فُعَل)نكرة محدودًا عن عامر، فصار تحقيره كتحقير عمرو، كما صارت نكرته كصُرَد وأشباهه وهذا قول الخليل".[3]

---

[1]– ابن السراج: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط 3، 1417ه/1996م، ج2، ص 89.

[2] – سيبويه:الكتاب، مرجع سابق، ج2، ص 14.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وجاء في المقتضب: "فأما ما كان منه لم يقع إلا معرفة، نحو: عمر، وقثم، ولكع، فإنّه غير مصروف في المعرفة لأنه الموضع الذي عدل فيه. ألا ترى أنك لا تقول: هذا القثم، ولا هذا العمر، كما تقول:هذا الجُعَل، وهذا النُغَر".[1]

وبالتالي فالأعلام المعدولة تمنع من الصرف لأنها معرفة معدولة عن نكرة.

ويقول المبرد: "اعلم أن كل اسم على مثال (فُعل)فهو مصروف في المعرفة والنكرة إذا كان اسمًا أصليًا أو نعتا، فالأسماء نحو:(صُرَد و نُغَر و جُعَل)، وكذلك إن كان جمعا نحو: ظُلَم وغُرَف.. و إن سميت بشيء من هذا رجلا انصرف في المعرفة والنكرة...فإن كان الاسم على (فُعَل)معدولا من (فاعل) لم ينصرف إذا كان اسم رجل في المعرفة، وينصرف في النكرة وذلك نحو (عُمَرو قُثَم)لأنه معدول عن (عامر) وهو الاسم الجاري على الفعل، فهذا ممّا معرفته قبل نكرته".[2]

ومن هنا نستخلص أن الاسم إذا كان على وزن (فُعل) وهو اسما أصليا أو نعتا أو جمعًا منع من الصرف في المعرفة والنكرة، لكنه إذا كان (فُعل)معدولا عن (فاعل)منع من الصرف إذا كان اسم رجل في المعرفة فقط. و يضيف ابن يعيش بقوله: "والمعدول بابه السّماع ألا ترى أنهم لم يقولوا في مالك ملَك ولا في حارث حُرث كما قالوا عمر وزفر".[3]

ومن هنا نستنتج أن المعيار الأساسي الذي يضبط هذا الموضوع هو السّماع لأن الأعلام قد عدّلت عمّا سُمع عن كلام العرب.

وفي هذا الصدد يقول عباس حسن: "فوزن (فُعَل) هذا قد يجب منعه من الصرف إذا كان علما مفردا، مذكرا مسموعًا بالمنع. وقد يجب صرفه إذا كان جمعا. وقد يجوز فيه الأمران، والأحسن الصرف إذا كان السماع مجهولًا".[4]

ويقصد عباس حسن أن اسم العلم يمنع من الصرف إذا كان مفردا بينما يصرف إذا كان جمعا، كما يجوز فيه المنع والصرف معًا.

**ما جاء على وزن فَعَال: (الأعلام المؤنثة المعدولة)**

اختلف النحاة حول هذه الأعلام إذ نجد:

[1]– المبرد: المقتضب، مرجع سابق، ج 3، ص 323.

[2]– المبرد: الكامل في اللغة و الادب، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1417ه، 1997م، ج3، ص 310.

[3]– ابن يعيش: شرح المفصل، مرجع سابق، ج 1، ص 62.

[4]– عباس حسن: النحو الوافي، مرجع سابق، ج 2، ص 195.

1) **بني تميم:** أقروا بمبدأ المنع من الصرف بشرط "ألا يكون العلم مختوما بالراء وذلك نحو: قَطَامَ، حَذَامَ، رُقاش، وسبب منعها من الصرف كما يقول النحاة هو العلمية والعدل لأن الأصل فيها هو: قاطمة وحاذمة، وراقشة فعدل عنها إلى صيغة (فَعَال)".[1]

وبالتالي فإن العلم إذا كان غير مختومًا بالرّاء منع من الصرف وذلك لاجتماع العلمية مع العدل.

يقول سيبويه:" ألا ترى أن بني تميم يقولون، هذه قطام، وهذه حذام، لأن هذه معدولة عن حاذمة، قطام معدولة عن قاطمة أو قطمة".[2]

ف(قطام) و(حذام) قد منعا من الصرف لأنهما معدولان عن أعلام مؤنثة (قاطمة) و(حاذمة).

2) **الحجازيين:** "أما مذهب الحجازيين في مثل هذه الأعلام المؤنثة التي على زنة (فَعَال) فهو البناء على الكسر مطلقًا، أي سواء كانت مختومة بالراء أو غير مختومة".[3]

وبالتالي فالحجازيون يبنون الأعلام المؤنثة التي على وزن ( فَعال) على الكسر في جميع حالاتها.

وفي هذا الصدد يقول سيبويه: "وأمّا أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤنث، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه لأن البناء واحد وهو ها هنا اسم للمؤنث كما كان ثمَّ اسمًا للمؤنث وهو ها هنا معرفة كما كان ثمَّ".[4]

**تسمية المذكر بصيغة (فُعَال) المؤنثة:**

ورد عن النحاة أنه عند تسمية مذكر بأحد هذه الأسماء المؤنثة مثل (حَذَامٍ، رَقَاشٍ، قُطَامٍ) فإنه يمنع من الصرف، قال سيبويه: "وأنهم لا يصرفون رجلا سموه رَقَاش وَحَذَام، ويجعلونه بمنزلة رجل سموه بعَنَاق، واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فَعال ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسمًا لمذكر لم ينجر أبدًا، وكان المذكر في هذا بمنزلته إذا سمي بعناق، لأن هذا البناء لا يجيء معدولا عن مذكر فيشبّه به. تقول هذا حذم، ورأيت حذام قبل ومررت بحذام قبل، سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه".[5]

---

[1]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 220.

[2]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج 3، ص 40.

[3]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 227.

[4]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج3، ص 40.

[5]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج2، ص 41.

وبالتالي رقاش وحذام يمنعان من الصرف إذا سمّيا لرجل لانهما معدولان عن أعلام مؤنثة معنويا.

علل المبرد منع الصرف: "بأن هذه الأعلام رباعية والمذكر اذا سميته بمؤنث مكون من أربعة أحرف فصاعدا فإنه يمنع من الصرف كما تسمّي رجلًا بعقرب وعناق. ثم علل عدم لزوم بناء الكسر فيها عند التسمية بأن البناء ليس راجعًا للتأنيث وإلا لكان نحو: عقرب وعقارب مبنيين ولكن أرجع سبب البناء إلى المعنى ولهذا يُعرب حينما ينقل إلى المذكر لزوال المانع".[1]

وبالتالي فإن الأعلام الرباعية المؤنثة تمنع من الصرف إذا سمّيت بها رجلاً.

لكن هاته العلل التي جاء بها النحاة ليست بمبادئ مطلقة، بل يجوز فيا كذلك صرفها، قال سيبويه: "ومن العرب من يصرف رَقَاش وغَلَاب إذا سمّي به مذكر لا يضعه على التأنيث بل يجعله اسمًا مذكرًا كأنه سمَّى رجلاً بصباح".[2]

ومن هنا يتضح لنا أنّ علل منع العلم المعدول من الصرف ليست علل لغوية صرفة، ولكنّها نسبية متغيّرة، إذ هناك أعلام معدولة تمنع من الصرف تارة وتصرف تارة أخرى مثل: رقاش

ويقول السيوطي: ولو سمي به مذكر جاز فيه الوجهان المنع ابقاء على ما كان لبقاء لفظ العدل، والصرف لزوال معناه وزوال التأنيث بزواله لأنه إنما كان مؤنثا لإرادة ما عُدِل عنه وهو رقاشة".[3]

أي أن العلم المعدول إذا سمي به مذكرا يجوز فيه المنع لأنه معدول عن علم مؤنث، كما يجوز فيه الصرف أيضا لزوال التأنيث.

ما كان على صيغة (فَعالِ) مجهول الأصل:

إذا كان الاسم الذي على هذه الصيغة مجهول الأصل فإنه يصرف قياسا على أنه: "الأكثر من هذا البناء مصروف غير معدول مثل الذهاب والصلاح والفساد والرباب".[4]

وبالتالي فإن العلم إذا كان مجهول الأصل على وزن (فَعال) يمنع من الصرف لزوال العدل.

---

[1]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 233.

[2]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج 2، ص 41.

[3]– السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1418ه، 1998م، ج 1، ص 29.

[4]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج 3، ص 41.

وفي هذا الصدد يقول ابن السراج: "وإذا كان اسم على (فَعال) لا يدري ما أصله فالقياس صرفه".[1] أي أن صيغة (فَعال) مجهولة الأصل تصرف قياسا على كلام العرب.

وفي خلاصة القول يقول عبد العزيز سفر: "أن مجهول الأصل من هذه الصيغ مصروف لأن الغالب فيهما الصرف وعدم العدل، خاصة إذا علمنا أن الأصل في الأسماء هو الصرف ثم يأتي المنع لعلة من العلل، فالرجوع إلى الأصل في مثل هذه الحالات أفضل، حتى لو صرفنا النظر عن مسألة الأصل والفرع فإننا نرجع إلى الأغلب ألا وهو الصرف".[2]

ومن كل ما سبق نستخلص أن مجهول الأصل من صيغة (فَعال) يمنع من الصرف لأن أصل الأسماء هو الصرف ولزوال عدله.

**الواقع اللغوي:**

"علمنا مما ذكر أن الأعلام المعدولة نوعان(فُعَلْ)(كعُمَرْ وزُفَرْ ومُضَرْ) وهي تمنع من الصرف بالاتفاق). و(فَعالِ)كحذام وقطام وفيه اختلاف بين أهل الحجاز وبني تميم، فالحجازيون يبنونه على الكسر، وأما بنو تميم فإنهم قالوا: إذا لم يكن العلم مختوما بالراء كحذام وقطام فإنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، وأما المختوم بالراء كسفار ووبار فإنهم يبنونه على الكسر مثل الحجازيين".[3]

وفي الاخير نستخلص أن الأعلام المعدولة إذا كانت على وزن (فُعَل) تمنع من الصرف باتفاق النحاة. لكن إذا كانت على وزن (فَعال) فيجوز فيه المنع والصّرف.

لكن هاته العلل التي جاء بها النحاة هي عبارة عن قواعد أو قوانين فلسفية فيها إجحاف في حق اللغة، لذلك نجد هناك من العرب من تقيّد بها، وهناك من تجاوزها، إذ نجد في قول(لبيد) كلمة (نَوَارَ):

**بل ما تذكرون من نوارَ وقد وتقطعت أسبابها ورمامُها**[4]

وفي هذا البيت نلاحظ أنه على الرغم من أن كلمة (نوار) مختومة بالراء إلاّ أنها قد وردت ممنوعة من الصرف وليست مبنية على الكسر كما ذهب الحجازيون.

وقوله أيضا في بيت آخر:

[1]– ابن السراج: الموجز في النحو، تح: محمد عاطف التراس، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2018م، ص 72.

[2]– عبدالعزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، 235، 236.

[3]– المرجع نفسه، ص 257.

[4]– بن دريد: جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987، ص 319.

**أو لم تكن تدري نوارُ بأنني وصَّالُ عقدِ حبائلِ صرامُها.**[1]

وفي هذا البيت أيضا نلاحظ ورود كلمة (نوار) ممنوعة من الصرف.

بينما في البيت التالي نجد أن كلمة (نوار) قد وردت مصروفة، في قول (أبي الحنان):

**ولو سَمِعَتْ تدلُّلها نوارٌ تَبِيتُ بمشرِفِ نائي الشَّمامِ.**[2]

وقد وردت أيضا كلمة (مُضَر) على وزن (فُعَل) في بيت (أعشى باهلة) في قوله:

**تأتي على الناسِ لا يلوى على حتى أتتْنا وكانت دوننا مُضَرُ.**[3]

فكلمة (مضر) جاءت ممنوعة من الصّرف.

**العلم المزيد بألف ونون:**

العلم باعتبار حروفه قسمان: مجرد، نحو: (سعد) و(زيد)و (عمر)، ومزيد، نحو: (زياد)، (سعيد)، (عمران). ويمنع العلم من الصرف إذا كان مختوما بألف ونون زائدتين.[4]

وبالتالي فما يهمنا هنا هو العلم المزيد إذا كان منتهيا بألف ونون زائدتين حيث يمنع من الصرف. "وشرط منع العلم المختوم بالألف والنون الزائدتين، أن يكون هذان الحرفان زائدين معًا، أمّا إذا كانا أصليين، كما في نحو: (بان) و(خان)أو إذا كانت النون فيه أصلية كما في (أمان) و(لسان) و(ضمان)، فلا يمنع العلم من الصرف، فتقول: مررت ببانٍ وأمانٍ وضمانٍ".[5]

لذلك فإن منع العلم المزيد من الصرف يشترط أن تكون الألف والنون فيه زائدة يمكن الاستغناء عنها وليست أصلية نحو: (عمر)، و(عمران).

ويستدل عامّة على زيادة الألف والنون في العلم بأن يتقدّمهما ثلاثة أحرف أصلية أو أكثر. أمّا إذا تقدّمها حرف أصليّ واحد، نحو (بان)، أو حرفان أصليّان، نحو: (ضمان)، فالحكم أنّ النون غير مزيدة، ولذلك لا يمنع العلم من الصرف. أمّا إذا تقدّمهما حرفان ثانيهما مشدّد كما في (غسّان) و(ودّان) و(حيّان). فيجوز فيها الأمران (الصرف، والمنع من الصرف).[6]

---

[1]– بن دريد: جمهرة اللغة، مرجع سابق، ص 319.

[2]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 257.

[3]– بن دريد: جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج 2، ص 710.

[4]– إيميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 142.

[5]– المرجع نفسه، ص 143.

[6]– المرجع نفسه، ص 143، 144.

ومن هنا نستخلص أن العلم المختوم بألف ونون زائدتين يمنع من الصرف، إذا سُبقت الألف والنون بثلاثة أحرف أصلية أو أكثر، أمّا إذا سبقت بأقل من ثلاثة أحرف يصرف العلم لأنها أصلية وليست زائدة، أمّا إذا تقدمهما حرفان ثانيهما مشدّد يجوز فيه المنع والصرف.

وذهب عباس حسن إلى أنه إذا كان العلم ذو الألف والنون المزيدتين مسموعًا عن العرب الفصحاء بصورة واحدة هي الصرف أو المنع منه. فالأولى إتباع المسموع، كما في (حسّان) شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم، فالمسموع عنهم منعه من الصرف، ولذلك يحتّم أكثر النحاة منعه.[1]

وبالتالي فإن العلم المزيد بألف ونون يمنع من الصرف إذا كان على صيغة (فعّال) نحو: حسّان...وهذا قياسًا لما سُمع عن كلام العرب.

وذهب سيبويه أنه إذا صغّر العلم المختوم بالألف والنون المزيدتين صرّف ولم يمنع من الصرف.[2]

وجاء في المقتضب: "وكذلك سرحان لو صغرته فقلت سريحين لصرفت سريحيناً في المعرفة والنكرة. وما كان مثله نحو: (تصغيرك) سلطانا وضبعانا إذا قلت سليطين وضبيعين".[3]

وذلك لزوال احدى العلتين المانعتين ألا وهي ( الألف والنون)

وجاء في حاشية الصبّان: "إذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف إعطاء للبدل حكم المبدل، مثال ذلك أصيلال فإن أصله (أصيلان) فلو سمي به منع، ولو أبدل من حرف أصلي (نون) صرف بعكس أصيلال، مثال ذلك: (حنان) في (حناء) أبدلت همزته نوناً".[4]

وبالتالي فإن أصيلال ممنوعة من الصرف لأنها أخذت حكم المبدل (أصيلان)، بينما (حنان)لا تمنع من الصرف لأن النون أبدلت مكان حرف أصلي (حناء).

علل النحاة في منع صرف العلم المنتهي بألف ونون مزيدتين:

يقول سيبويه: "هذا بابُ ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفةٍ ولا في نكرة، وذلك نحو: عطشان، وسكران،...ذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف (حمراء) لأنها على مثالها في عد الحروف والتحرك والسكون".[5]

---

[1]– عباس حسن: النحو الوافي، مرجع سابق، ج 4، ص 234.

[2]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج 2، ص 317.

[3]– المبرد: المقتضب، مرجع سابق، ج 3، ص 327.

[4]– الصبان: حاشية الصبان، مرجع سابق، ج 3، ص 252.

[5]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج3، ص 238.

وبالتالي فإن (عطشان) و(سكران) وأشباههما يمنعان من الصرف لمجيء النون بعد ألف مثل (حمراء) ولأنها تشبهها في عدد الحروف والحركات والسكون.

ويذهب المبرّد مذهب سيبويه في التعليل[1]، أما الزجاج فينقل تعليل سيبويه دون أن يعلّق عليه ممّا يدلّ على أنّه موافق عليه.[2]

أما جمهور النحاة فيعلّل عدم صرف العلم المزيد بألف ونون بأن فيه علتين، علة معنوية لكونه معرفة، والمعرفة فرع على النكرة، وعلّة لفظية للزيادة التي فيه، والمزيد فرع على البسيط، فأشبه الفعل، فمنع مثله، من التنوين والجرّ.[3]

ومن هذا نستخلص أن العلم المزيد بألف ونون يمنع من الصرف لاجتماع علتين: الأولى معنوية لأنه معرفة والثانية لفظية تتمثل في زيادة الألف والنون.

لكن هاته التعليلات النحوية في منع صرف العلم المنتهي بألف ونون زائدتين هناك ما ينقضها، وفي هذا الصدد يقول إميل بديع يعقوب: "أنّ العرب كانوا، في بدء عهدهم باللغة، مناطقة يعرفون العلة، والمعلول، والمزيد، والبسيط، والأصل، والفرع، واللفظيّ، والمعنويّ، وغير ذلك ممّا يحتّمه القول بتعليلهم، وهذه الأمور لا نحسب أن العربي فكّر فيها يوما عندما نطق بلغته مانعا من الصرف العلم المزيد فيه ألف ونون".[4]

وفي الأخير نستخلص أن الأعلام المزيدة بألف ونون قد منعها النحاة من الصرف منتقين عللهم النحوية من كلام العرب في العصر الجاهلي، لأن العرب قد نطقوا بذلك بالفطرة والسليقة ولم يكونوا على علم بهاته العلل.

**الواقع اللغوي:**

إذا اجتمعت العلمية وزيادة الألف والنون مُنع الاسم من الصرف، وهذه القاعدة موافقة لما جاء في الشعر العربي من أعلام ينطبق عليها هذان الشرطان، وينطبق عليها أحكام الاسم الممنوع من الصرف، حيث الجر بالفتحة وعدم التنوين.[5]

[1]– المبرد: المقتضب، مرجع سابق، ج 3، ص 235.

[2]– الزجاج: ما ينصرف ومالا ينصرف، مرجع سابق، ص 32.

[3]– بن يعيش: شرح المفصل، مرجع سابق، ج1، ص 66.

[4]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 147.

[5]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 318.

وقد وردت كلمة (ذبيان) في أبيات (النابغة) وهذا أمر طبيعي لأنها قبيلته، وقد وردت عنده أربع مرات ممنوعة من الصرف، إذ يقول:

**إلى ذبيَانَ حتى صبحتهم ودونَهُمُ الربائعُ والخبيت**

ويقول:

**ألا أبلغا ذبيانَ عني رسالةٌ فقد أصبحت عن منهج الحق**

ويقول أيضًا:

**ليهنئ بني ذُبيانَ أنَّ بلادهم خلت لهم من كلِّ مولى وتابعٍ.**

ومنه قوله:

**هلا سألت بني ذبيانَ ما حسبي إذا الدخانُ نعشى الأشمط البربا.**[1]

كما نجد أيضا كلمة (ذبيان) قد وردت في عدة أبيات أخرى ممنوعة من الصرف إضافة إلى ورود كلمة (غطفان) في عدة أبيات شعرية، كما جاءت عند (امرئ القيس) بقوله:

**و أتى على غطفانَ فاختلفوا دينٌ يجيءُ و هاربٌ مُجْلي.**

وفي بيت آخر (الأسامة ابن خارجة) إذ يقول:

**والحي مِنْ غَطَفانَ قد نَزَلُوا من عِزَّةٍ في شامخٍ صَعْبٍ.**[2]

وفي الأخير نستخلص أن الأعلام المختومة بـــألف ونون زائدتين قد وردت ممنوعة من الصرف في الشعر العربي مثل (ذيبان) و(غطفان).

**العلم المؤنث:**

**الحكم العام للعلم المؤنث بالنسبة إلى الصرف وعدمه:**

يمنع العلم المؤنث من الصرف في المواضع الآتية:

- **إذا كان مختوما بتاء التأنيث الزائدة:** "سواء أكان مؤنثا لفظيا نحو: (عنترة)، و(طلحة)، و(معاوية) أم مؤنثًا لفظيًّا ومعنويا، نحو: (فاطمة) و(خديجة)، و(سميرة) وسواء أكان فوق الثلاثي، كما في الأمثلة المتقدّمة، أم ثلاثيّا، نحو: (هبة) و(دغة)."[3]

ومن هنا نستخلص أن العلم إذا كان منتهيا بتاء التأنيث الزائدة يمنع من الصرف.

[1]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 318.

[2]– المرجع نفسه، ص 320، 321.

[3]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 147، 148.

- إذا سمّي المذكر ب(بنت) أو (أخت) لا يمنع من الصرف، أمّا إذا سمّي المؤنث بهما فحكمه حكم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط الذي سوف نتطرّق إليه فيما يلي، وإذا صغّر العلم المختوم بتاء التأنيث، نحو: (حُميزة)، فحكمه المنع من الصرف.[1]

وبالتالي فإنّ هذا الصنف من العلم إذا صغيّر يبقى ممنوعًا من الصرف.

وذهب المبرد إلى أن ما كانت فيه هاء التأنيث، جمعًا كان أو واحدًا نحو: طلحة، ونسّابة، وأجربة، وصياقلة، فهو لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة واحدا كان أم جمعًا، عربيا كان أم أعجميا، قليلا في عدد حروفه أم كثيرا.[2]

وقصد المبرد بقوله هذا أن العلم المختوم بتاء التأنيث الزائدة يمنع من الصرف في المعرفة، بينما ينصرف في النكرة.

**إذا كان زائدا على ثلاثة أحرف:** نحو:(زينب) و(سعاد) و(مريم) كما في قوله تعالى: قَالَ تَعَالَى:﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا ﴿٥٧﴾ ﴾[3]، فهذه الأعلام ممنوعة من الصرف لأنها مؤنثة زائدة على ثلاثة أحرف أي بسبب الثقل الناتج عن هذه الزيادة، كما بيّن ابن الأنباري أن (مريم) ممنوع للعملية والعجمية وقيل للتعريف والتأنيث.4

وبالتالي فإن العلم المؤنث إذا كان زائدا على ثلاثة أحرف يمنع من الصرف نتيجة الثقل في اللفظ.

ويقول المبرد: "فإن كان على أربعة أحرف فصاعدًا، ومعناه التأنيث لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة. وذلك نحو رجل سميته (عقربا أو عناقا أو عقابا) فإنه ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة. وإنّما انصرف في الثلاثة لخفته، لأن ثلاثة أقل أصول الأسماء".[5]

ومن هنا نستخلص أن العلم المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف يمنع من الصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة.

---

[1]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 148

[2]– المبرد: المقتضب، مرجع سابق، ج 3، ص 344.

[3]– الزخرف:57

[4]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 23.

[5]– المبرد: المقتضب، مرجع سابق، ج 3، ص 320.

- **إذا كان ثلاثيا محرّك الوسط لفظًا:** "نحو: (سَقَر)، و(كَتِف)، و(لَظَى)(أعلام على نساء) وقال ابن الأنباري بجواز الوجهين: الصرف عدمه. وأمّا محرّك الوسط تقديرا، نحو: (دار)(علم على امرأة) و(نار)(علم على امرأة)، فيجوز فيه الصرف وعدمه".[1]

وبالتالي فإن العلم الثلاثي متحرّك الوسط لفظا أو تقديرا يجوز فيه الصرف والمنع معًا.

علل النحاة منع صرف العلم المؤنث الثلاثي متحرك الوسط سواءًا سميت به مؤنثا حقيقيا كقَدَم في اسم امرأة، أو غير حقيقي كَسَقَر لجهنم، بسبب "التاء المقدرة، ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء.. وإن سميت به مذكرا حقيقيا أو غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث، وذلك كرجل سميته بسَقَر وكتاب سميته بقَدَم".[2]

لذلك فإن العلم المؤنث الثلاثي متحرك الوسط يمنع من الصرف سواءًا كان مؤنثا حقيقيا، أو غير حقيقيا لأن التاء مقدرة في تحرك الوسط الذي قام مقامها.

- **إذا كان ثلاثيا أعجميا ساكن الوسط:** وذلك نحو: (مَاه، وجُور، وحِمْص، وبَلْخ) وهي أسماء لبلدان، ونحو (رام) علم امرأة، و(سيب)علم على التفاح، فهذه الأسماء ممنوعة من الصرف وجوبًا. بسبب انضمام علة العجمة إلى علتي التأنيث والعلمية، وهذا ما أدّى إلى تقوية الحكم ووجوب المنع.[3]

ومن هذا نستخلص أن العلم الاعجمي الثلاثي ساكن الوسط يمنع من الصرف وجوبا، بسبب اجتماع العجمة مع التأنيث والعلمية.

- **إذا كان ثلاثيًا منقولا من المذكَّر إلى المؤنّث:** "كأن تسمّى امرأةٌ بسعد أو زيد أو قيس، فإن هذه الأسماء تمتنع عن الصرف وإن كانت ساكنة الوسط ومخالفة لكل الشروط السابقة.

وهذا مذهب سيبويه وكثي من العلماء إلا عيسى بن عمر والجرمى والمبرد وأجمعوا إلاّ عيسى وحده على أنهم: إن سموا المؤنث بالمذكر فكان عندهم أثقل لأن المذكر لا يجانس المؤنث. وكان عيسى يذهب إلى أن السكون الذي في وسطه قد خففه فحطه عن الثقل."[4]

ونفهم من اتفاق النحاة أن العلم الثلاثي إذا أنتُقِل من المذّكر إلى المؤنث يمنع من الصرف بسبب الثقل الناتج عن عدم تجانس المذكّر مع المؤنث.

---

[1]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 148.

[2]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 25.

[3]– المرجع نفسه، ص 26.

[4]– المرجع نفسه، ص25.

"أمّا إذا كان العلم المؤنث ثلاثيا عربيا ساكن الوسط، وغير منقول عن مذكّر نحو: (هِنْد) و(دعْد) و(جمل) فيجوز في الوجهان، والمنع أفضل. وأوجب الزجّاج هذا المنع. وكذلك يجوز الوجهان في العلم المؤنّث الثنائي اللفظ، نحو: يد".[1]

وبالتالي فإن هذا الصنف من الأعلام يجوز فيه الأمران: الصرف والمنع من الصرف.

**تسمية المذكر باسم مؤنث:**

يقول إميل بديع يعقوب: "إذا سمّي مذكّر باسم مؤنث بالتاء وجب منعه من الصرف، أمّا إذا كان خاليا من التاء، فإنه يصرف إذا كان ثلاثيا، ويمنع من الصرف بالشروط الأربعة التالية:

**1)** أن يكون رُباعيا فأكثر، حقيقة، نحو: (زينب) أو تقديرًا، نحو: (جَبَل) مخفف (جيئَل)(اسم للضبع)".[2]

ومن هذا نستخلص أن العلم المذكر إذا سميناه باسم مؤنث بالتاء وجب منعه، وإذا كان ثلاثيا وخاليا من التاء يصرف، لكن إذا كان زائدا على ثلاثة أحرف يمنع من الصرف، نحو: مريم.

**2)** "أن لا يسبق له تذكيرا نفرد به محققا أو مقدرًا.

**3)** أن لا يحتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم.

**4)** أن لا يغلب استعماله قبل العلمية في المذكر".[3]

وكل هاته الشروط تمنع العلم المذكر إذا سميناه باسم مؤنث خاليا من تاء التأنيث من الصّرف.

**أسماء القبائل:**

ذهب إميل بديع يعقوب" أن أسماء القبائل، نحو (ثمود) و(سبأ)، و(تميم) و(أسد)، فإنها إذا جُعلت أسماء لجماعة (ثمود) أو(سبأ)، أو(تميم)، أو(أسد)، أو إذا أردت (بني ثمود)، و(بني سبأ)، و(بني تميم) و(بني أسد)، أو إذا أردت بها أسماء الأحياء، فإنّها تعامل معاملة العلم المذكر، أي إنّها تصرف ما لم يكن هناك مانع، غير التأنيث، من الصرف".[4]

ومن هنا يتضح لنا أن أسماء القبائل تمنع من الصرف إذا كانت أسماء لجماعة، لكن إذا أردنا بها أسماء الأحياء تصرف ولا تمنع من الصرف، وبالتالي فإن حكم القبائل مبني على المعنى.

---

[1]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 149.

[2]– المرجع نفسه، ص 150.

[3]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 29.

[4]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 151.

ويقول أيضا: "وأمّا (يهود) أو(مجوس) فإذا أريد به اسمًا للجيل، نحو: (سند)، و(هند) و(روم)، فإن العرب تعامل اسم الجيل كاسم القبيلة، ولذلك يجوز صرفه ومنعه من الصرف، أمّا إذا لم يرد به اسم الجيل، أي اسم جمع، فيصرف".[1]

وبالتالي فإن اسم الجيل يأخذ حكم أسماء القبائل أي أنه يجوز فيه الأمران الصرف والمنع.

**أسماء الأحياء:**

فرّق سيبويه وغيره بين أسماء الأحياء نحو: (ثقيف)، و(قريش)..، وأسماء القبائل، نحو: (عاد)، و(ثمود)... في أن الأولى لا تصلح أن تكون آباء، وأمهات، فلا تقول العرب: (فلان من بني ثقيف)، و(فلان من بني قريش)..، بل تقول: (فلان من ثقيف)، و(فلان من قريش)...وحكمها كحكم أسماء القبائل في إجازة الوجهين: الصرف وعدمه.[2]

**أسماء البلدان:**

أسماء البلدان يجوز فيها الصرف والمنع، إذ قال المبرد: "فأمّا البلاد فإنّما تأنيثها على أسمائها وتذكيرها على ذلك، تقول: (هذا بلد)، و(هي بلدة)، وليس بتأنيث الحقيقة، وتذكيره كالرجل والمرأة، فكلّ ما عنيت به من هذا بلدًا، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه، وكل ما عنيت به من هذه بلدة منعه من الصرف ما يمنع المرأة، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث على أنّ منها ما يغلب عليه أحد المذهبين والوجه الآخر فيه جائز.[3] وفي الأخير نستخلص أن أسماء البلدان يمكن تأنيثها وتذكيره، كما يجوز فيها المنع والصرف.

**أسماء سور القرآن الكريم:**

يقول إميل بديع يعقوب: "يمنع (نوح) و(هود) من الصرف إذا جعلتهما اسمين للسورتين، ويصرفان إذا أريد: هذه سورة نوح، أو هذه سورة هود...، وأما (يونس) و(إبراهيم) فغير مصروفين سواء جعلتهما اسمين للسورتين أو للرجلين، وذلك لأنّهما أعجميان زائدان على ثلاثة أحرف، وأما (حم)، أو(حاميم) فاسم أعجمي لا ينصرف، سواء جعل اسمًا للسورة أو للحرف، والدليل على أنه أعجمي أن العرب لا تدري ما معناه، وليس في العربية اسم على وزن(فاعيل)".[4]

---

[1]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 153.

[2]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج 3، ص 1254.

[3]– المبرد المقتضب، مرجع سابق، ج 3، ص 357.

[4]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 158.

وفي الأخير نستخلص أن حكم أسماء سور القرآن الكريم يجوز فيها الأمران: المنع والصرف، لكنّ الأعجمية منها فوجب منعها من الصرف.

**أسماء حروف المعجم:**

تصْرف أسماء حروف المعجم سواءًا أكانت للمذكر أو للمؤنث، إذ أن هناك من النحاة من يذكّرها، ومنهم من يؤنّثها، وفي كلتا الحالتين تصرف، وأمّا (إنّ) وأخواتها و(أو) فإن اعتبرت أسماء للحروف صرفت، وإن اعتبرت أسماء للكلمات جاز فيها الصرف وعدمه بلغة من يؤنث الحروف، ووجب منعها الصرف بلغة من يذكّر الحروف.[1]

وبالتالي فإن حكم حروف المعجم هو الصرف، باستثناء (إنّ) وأخواتها و( أو) فيجوز فيها الصرف عند تأنيثها، والمنع عند تذكيرها.

**تعليل النحاة لمنع صرف العلم المؤنث من الصرف:**

يعلل سيبويه عدم صرف العلم المؤنث بقوله: "إنّ الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكلّ مؤنث شيء، والشيء يذكَّر، فالتذكير أوّل، وهو أشدّ تمكّنًا، كما أنّ النكرة هي أشد تمكّنا من المعرفة، لأن الأشياء إنّما تكون نكرة، ثمّ تعرّف. فالتذكير قبل، وهو أشدّ تمكّنا عندهم فالأوّل هو أشدّ تمكّنا، كما أنّ النكرة هي أشدّ تمكّنا عندهم، فالنكرة تعرّف بالألف واللام والإضافة، وبأن يكون علمًا، والشيء يختصّ بالتأنيث، فيخرج من التذكير، كما يخرج المنكور إلى المعرفة".[2]

ومن هذا نستخلص أن العلم المؤنث يمنع من الصرف لأن النكرة أشدّ تمكنا من المعرفة.

وافق الزجاج سيبويه فيما ذهب إليه إذ يقول: "وإنّما لم تصرف جميع ما ذكرناه في هذا الباب، لأن التأنيث فرع من التذكير، والتذكير هو الأصل".[3]

وبالتالي وجب منع العلم المؤنث من الصرف.

ويعلل الأزهري منع العلم المؤنث المختوم بالتاء بوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه، وهي ملازمة له، ومن ثمّ لم تؤثر في الصفة، نحو: (قائمة، لأنّها في حكم الانفصال، فإنّها تارة تجرّد منها، وتارة تقترن بها.[4]

لذلك فإن العلم المؤنث يمنع من الصرف لاجتماع العلمية بتاء التأنيث.

---

[1]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 160.

[2]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج3، ص 241، 242.

[3]– الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، مرجع سابق، ص 49.

[4]– الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ج 3، ص 217.

ويعلل منع الصرف العلم المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف بتنزيل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث.[1]

أي أن الحرف الرابع جاء في محل تاء التأنيث لذلك مُنع من الصرف.

كذلك يعلل عدم صرف المؤنث الثلاثي المحرّك الوسط لفظا، نحو(سَقَر)، بإقامة حركة وسطه مقام الحرف الرابع[2]، أي أنّ حركة الوسط قد عوّضت التنوين لذلك وجب منعه من الصرف.

أمّا المؤنث الثلاثي الأعجمي فقد علل منعه من الصرف بأن "العجمة لمّا انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتّم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي، لأنهما، ههنا، لم تؤثر منع الصرف، وإنمّا أثرت تحتمه".[3]

وبالتالي فإن العلم المؤنث الثلاثي الأعجمي إذا كان زائدا على ثلاثة حروف وجب منعه من الصرف لاجتماع العجمة مع علتي.

لكن في حقيقة الأمر أن هذه التعليلات لم ترق إلى مستوى التعليل اللغوي البحتْ (الصّرف)، وفي هذا الصدد يقول إميل بديع يعقوب: "أنها تعود إلى المنطق الفلسفي لا إلى أسباب لغوية صرفة، وأنها بعيدة كل البعد من تفكير العرب، عندما نطقوا بلغتهم. ولو كانت صحيحة لما جاز الصرف وتركه في الكثير من الأعلام المؤنثة. كالعلم الثلاثي الساكن الوسط لفظا، نحو: (هند)، والثلاثي المحرك الوسط تقديرا، نحو(نار)(علم على امرأة)...".[4]

لذلك فإن العرب في الجاهلية عندما نطقوا ببعض الأعلام المؤنثة ممنوعة من الصرف تارة ومصروفة تارة أخرى، عن طريق الفطرة والسليقة ولم يكونوا على علم بهاته التعليلات الفلسفية.

لذلك نقدهم إميل بديع يعقوب بأنّهم تمادوا في تعليلاتهم إذ يقول: "فعندما اصطدموا بشواهد عربية كثيرة ورد فيها العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط غير الأعجمي، وغير المذكّر الأصل مصروفا، أجازوا فيه الصرف وتركه، وعللوا الصرف بخفّة لفظه التي قاومت إحدى علتي منعه، وهما: التأنيث والعلمية وعللوا ترك الصرف فيه ببقاء هاتين العلتين".[5]

---

[1]– الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ج 3، ص 217.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– المرجع نفسه، ج 2، ص 218.

[4]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 163، 164.

[5]– المرجع نفسه، ص 164.

وبالتالي فإن علل النحاة في وجوب منع العلم المؤنث او جواز منعه وصرفه، مستنبطة من كلام العرب، لأن ما منعوه أوجبوا منعه، وما صرفوه أجازوا صرفه ولم يبدعوا بشيء من عندهم.

كما يقول أيضا: "كذلك عندما وجدوا أنّ أسماء القبائل والأحياء، والبلدان تصرف حيناً وتمنع حينا آخر، اضطروا إلى الزعم أن اسم القبيلة أو الحيّ إذا أريد منه القبيلة والجماعة منع التنوين، وإذا أريد منه الجمع والقوم صُرف، وأنّ أسماء البلدان إذا قصد فيها إلى أسماء البقع منعت من الصرف، وإذا قصد إلى المكان صرفت. وهذا تعسف ظاهر من قبل النحاة لا يضنّ عاقل أنّ العرب فكّروا به عندما نطقوا بلغتهم صارفين أسماء القبائل والأحياء والبلدان حيناً، ومانعين إياها من الصرف حينا آخر".[1]

وفي الأخير نستخلص أن هاته العلل فيها إجحاف في حق اللغة وتقيدها وهذا لا يوافق الواقع اللغوي الذي سنتطرق إليه.

**الواقع اللغوي:**

وردت مجموعة كبيرة من الأعلام المؤنثة في الشعر العربي سواء كانت مختومة بالتاء أم لا، كما وردت أيضا الأسماء التي تدل على القبائل والأماكن....نوجزها في ما يلي:

**1) الأعلام المذكرة المختومة بتاء التأنيث:**

نحو: كلمة (ثعلبة)، إذ وردت مرّتين في الأصمعيات عند المفضل النكري حيث يقول:

**وسائلة بثعلبةَ بن سير وقد أودت بثعلبة العَلوقُ.**[2]

وفي هذا البيت نلاحظ أن كلمة (ثعلبة) ممنوعة من التنوين ومجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة.

ويقول أيضا:

**لقينا الجهم ثعلبةَ من سير أَضرَّ بمَن يُجمِّع أو يسوق.**[3]

ومن هنا نستخلص أن كلمة (ثعلبة) قد وردت ممنوعة من الصرف لأنها علم مذكر مختوم بتاء التأنيث مثل: عنترة، طلحة.

**2) الأعلام المؤنثة المختومة بتاء التأنيث:**

وردت أعلام كثيرة من هذا الصنف في الشعر العربي وذلك مثل كلمة (**أمامة**) التي نجدها في بيت شعري(للنابغة الذبياني) إذ يقول:

---

[1]– إيميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 164، 165.

[2]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 121.

[3]– الأصمعي: الأصمعيات، مرجع سابق، ص 201.

**وَدّعَ أُمامَةَ والتوديعُ تعذيرُ وما ودّاعُك من قَفَّتْ به الميْرُ.**[1]

نلاحظ أن (أمامة) فد وردت ممنوعة من الصرف.

وذكرها كذلك عمرو بن معد يكرب بقوله:

**وقد عجبتُ أمامةُ أن رأتْني تفرّع لِمّتي شيبٌ فظيعُ.**[2]

كما منعت (أمامة) هنا ايضا من الصرف لالتقاء العجمة مع تاء التأنيث.

**3) الأعلام المؤنثة غير المختومة بتاء التأنيث:**

**أسماء القبائل و الأماكن:**

قد وردت أسماء كثيرة من هذا الصنف في الشعر العربي، وذلك مثل (عكاظ)، وهي علم على نخلة في واد بينه وبين الطائف ليلة وبه كانت تقام سوق العرب، وقد وردت مرتين في (ديوان النابغة الذبياني) إذ يقول:

**مُتكنّفي جنبَيْ عكاظَ كليهما يدعو بها ولْدانُهم عرعار.**[3]

نلاحظ أن النابغة قد منع (عكاظ)من الصرف.

وقال أيضا:

**وَهُمْ وَردوا الجفارَ على تميم وهم أصحابُ يومِ عكاظَ أنى.**[4]

كما وردت كلمة (الجفار) أيضا ممنوعة من الصرف.

**أ- الأعلام المؤنثة معنى لا لفظا:**

ورد هذا الصنف من الأعلام أيضا في الشعر العربي، وذلك مثل (سعاد) في ديوان النابغة الذبياني إذ يقول:

**أرسمًا جديدًا من سعادَ تجنب؟ عفت روضةُ الأجداد منها**

فلاحظ منع (سعاد) من التنوين وجرّها بالفتحة نيابة عن الكسرة.

[1]- عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 160.

[2]- الأصمعي: الأصمعيات، مرجع سابق، ص 174.

[3]- النابغة الذبياني: ديوان النابغة الذبياني، مرجع سابق، ص 60.

[4]- المرجع نفسه، ص 123.

[5]- المرجع نفسه، ص 22.

ويقول أيضا:

**بانت سعادُ وأمسى حبلُها انجذما واحتلَّت الشرخَ فالأجزاعَ من**

وفي هذا البيت أيضا وردت (سعاد) ممنوعة من الصرف.[1]

**صرف العلم المؤنث:**

يقول عبد العزيز سفر: "الأصل في الأعلام المؤنثة هو المنع من الصرف سواء كان التأنيث باللفظ والمعنى كفاطمة، وبالفظ فقط كحمزة، أو بالمعنى فقط كسعاد. وفي هذه الحالات الثلاث يكون المنع واجبا وذلك إذا كان العلم أكثر من ثلاثة أحرف أو ثلاثيا متحرّك الوسط كسَحَر، أمّا إذا كان سكن وسطه فيجوز فيه المنع والصرف كهِنْد. وهذا إذا لم يكن هناك ضرورة شعرية".[2]

وبالتالي فإن حكم العلم المؤنث أنه يمنع من الصرف سواءًا كان للتأنيث باللفظ أو المعنى في الثلاثي أو متحرك الوسط في الزائد عن ثلاثة أحرف، أما إذا كان ساكن الوسط فيجوز فيه الأمران: المنع والصرف.

ورد صرف العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط في الشعر العرب في العديد من المرات، نذكر منها مثال كلمة (هند) عند (النابغة الذبياني) في قوله:

**يا قوم إنّ ابنَ هِنْدٍ غيْرُ تاركِكم فلا تكونوا لأدنى وقعةٍ جزرًا.**[3]

وقوله:

**مَنْ مبلغٌ عَمْرُو بنَ هِنْدٍ آيةً ومن الفضيحةِ كثرةُ الأنذارِ.**[4]

وفي قوله أيضا:

**ولكن ما أتاك عن ابنِ هِنْدٍ مِنْ الحَزْمِ المهين والتمام.**[5]

وفي الأخير نستخلص أن (هنْد) قد وردت في أبيات النابغة الذبياني مصروفة.

[1]– النابغة الذبياني: ديوان النابغة الذبياني، مرجع سابق، ص 101.

[2]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 180.

[3]– النابغة الذبياني: ديوان النابغة الذبياني، مرجع سابق، ص 74.

[4]– المرجع نفسه، ص 76.

[5]– المرجع نفسه، ص 113.

**العلم الأعجمي:**

ذهب النحاة إلى أن الأعلام الأعجمية هي: "من المواضع التي يمنع فيها الاسم من الصرف موضع العلمية والعجمة أي أن يكون الأصل في الاسم العلم أجنبيا (أي غير عربي من أية لغة كانت) كيوسف وإبراهيم. وذلك **لأن** العجمة فرع من العربية".[1]

**علامات العجمة:**

إنّ العلماء قد وضعوا علامات للعجمة يميزونها بها عن الأسماء المعربة، وفي هذا الصدد يقول ابن يعيش: "والأسماء الأعجمية تعرف بعلامات منها خروجها عن أبنية العرب نحو: إسماعيل وجبريل. ومنها مقاربة ألفاظ العجم لأنها غُيرت إلى معربة نحو(إبراهام) إذ قالوا إبراهيم على الإخلاص ومنها ترك الصرف نحو: (إبليس)، ولو كان عربيا لا نصرف، ومن زعم أنه من (أبلس) إذا يئس فقد غلط، لأن الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية".[2]

وبالتالي فإن الأعلام الأعجمية تمنع من الصرف.

شروط منع الاسم الأعجمي من الصرف:

للاسم الأعجمي شروط لابدّ من توافرها لكي يتحقق فيه حكم المنع من الصرف، وهي:

1. "أن يكون الاسم علما في اللغة التي كان فيها.
2. أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف.
3. أن يكون متحرك الوسط في الاسم الثلاثي".[3]

ومن هنا نستخلص أن هذه الشروط المذكورة هي أساس المنع من الصرف، فإذا اختلت إحدى هذه الشروط وجب الصرف.

والشرط الوحيد الذي يكاد يخلو من اختلاف العلماء فيه هو شرط الثاني(أن لا يكون ثلاثيا)، أمّا الأول فقد ذهب بعض العلماء إلى عدم اشتراط علميته في لغته الأصلية، وكذلك الشرط الثالث فيه خلاف إذ ذهب بعضهم إلى عدم ضرورة تحرك الحرف الأوسط وأن ذلك لا يؤثر في صرف الاسم أو منعه من الصرف.[4]

---

[1]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 261.

[2]– ابن يعيش: شرح المفصل، مرجع سابق، ج 1، ص 66.

[3]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 262.

[4]– المرجع نفسه، ص262، 263.

وذهب إميل بديع يعقوب إلى أن:"أسماء الملائكة كلها ممنوعة من الصرف للعلمية و العجمة إلّا (مالكًا) و(منكرًا) و (نكيرًا) فهذه الثلاثة مصروفة لأنها عربية، وأمّا (رضوان) فممنوع من الصرف للعلمية والزيادة.

وأسماء الأنبياء ممنوعة أيضًا من الصرف إلاّ (محمدًا)، و(صالحًا) و(شعيبًا) و(هودًا) و(لوطًا) و(نوحًا)، و(شيئًا)، وسبب المنع العلمية والعجمة".[1]

وفي الأخير نستخلص أن اجتماع العلمية مع الأعجمية سببا في منع الاسم من الصرف.

**علل النحاة في منع صرف العلم الأعجمي:**

**علل سيبويه هذا المنع من الصرف:** "بعدم تمكنه من لغة العرب، أي باستثقاله، كما أنّه يعلل صرف (نوح) و(هود) و(لوط) بخفتها، فالتعليل عنده لفظيّ بحتْ".[2]

وقصد سيبويه بما ذهب إليه أنسبب منع الأسماء من الصرف هو الثقل، بينما تُعدّ الخفّة سببًا في الصرف.

وذهب المبرد في كتابه المقتضب إلى تعليل منع العلم الأعجمي من الصرف: "لامتناعه، بالتعريف الذي فيه، من إدخال الحروف العربية عليه... لأنك لا تقول: الفرعون".[3]

ومن هنا يتضح لنا أن سبب منع العلم الأعجمي من الصرف هو امتناع دخول (ال) التعريف عليه مثل: الفرعون.

"وأمّا النحاة المتأخرون فعلّلوا عدم صرفه، لاجتماع علّتين فيه: واحدة تعود إلى المعنى، وهي علّة العلمية، وأخرى تعود إلى اللفظ وهي علّة العجمة، فأشبه الفعل الذي تجتمع فيه علّتان:معنوية لأنه يحتاج إلى الاسم، ولفظية لأنه مشتق من الاسم، ولمّا أشبه الفعل حرم، كالفعل من التنوين والجر".[4]

وهذا يوافق ما ذهب إليه إميل بديع يعقوب فيما سبق، أي أن العلم الأعجمي يمنع من الصرف لاجتماع علتين: الأولى معنوية تتمثل في العلمية، والثانية لفظية تتمثل في العجمة.

لكن هات التعليلات في حقيقة الأمر غير منطقية وبعيدة عن طبيعة العربي الجاهلي الذي لا نظنّ أنّه فكر في هاتين العلّتين عندما منع (إبراهيم) ونحوه من الصرف، وذلك للأن العجمة تكون

[1]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة واقع اللغوي، مرجع سابق، ص 174.

[2]– المرجع نفسه، ص 175.

[3]– المبرد: المقتضب، مرجع سابق، ج 3، ص 325.

[4]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 177.

عنوان للاسمية وليس الفعلية، وأن الأعلام الأعجمية الثلاثية الساكنة الوسط، نحو(نوح) أو المفتوحة الوسط، نحو(شَتَر)تصرف رغم وجود العلّتين فيها.[1]

وبالتالي فإن كلام العرب هو المصدر الأساسي في منع أو صرف الأعلام الأعجمية.

فالسبب الرئيسي في منع الأعلام الأعجمية من الصرف هو: "ثقلها في اللفظ، فهي غريبة على لسان العربي، وكل ما كان غريبا على اللسان يكون النطق به أصعب من النطق بما اعتادهُ اللسان".[2]

وفي الأخير نستخلص أنّه سبب منع العلم الأعجمي من الصرف هو ثقل اللفظ على اللسان العربي.

**الواقع اللغوي:**

إن الأعلام الأعجمية قد وردت في بعض الأبيات الشعرية، إذ نجد كلمة (قابوسَ) ممنوعة من الصرف في بيت شعري (للنابغة الذبياني)إذ يقول:

**وعيد أبي قابوسَ في غيرِ كنهِهِ أتاني و دوني راكسٌ في**

و يقول أيضا:

**فإنْ يهلك أبو قابوسَ يهلك ربيع الناس، والشهرُ الحرامُ.**

كما نجدها أيضا في بيت(طرفة بن العيد) يقول:

**لعَمْرُكَ إنَّ قابوسَ بن هندٍ ليخلُط ملكَهُ نوكٌ كثير.**

كما وردت أيضا لفظة (داودَ) ممنوعة من الصرف في العديد من الأبيات الشعرية من بينها، قول (أبي صخر الهذلي)

**و قد هاجني طيف لداودَ بعدما دَنَتْ فاستقلّت تالياتُ الكواكب.**[3]

**العلم الموازن للفعل:**

إذا كان العلم على وزن الفعل (الماضي أو المضارع أو الأمر) يمنع من الصرف، و ذلك بشروط وهي:

1. "أن يكون الوزن خاصا بالفعل بأن لا يوجد في الاسم إلا في علم منقول من الفعل أو في أعجمي معرب.
2. أن يكون لازما ليخرج نحو(امرئ و ابنم) علمين، فإنهما على لغة الاتباع رفعًا و نصبًا و جرًا.

[1]– إميل بديع يعقوب، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 177.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– المرجع نفسه، ص 293، 294.

3. أن يكون الوزن غالبا في الفعل، أو مشتركا بينها.

4. أن لا يخرجه إلى شبه الاسم سكونُ تخفيفٍ ليخرج نحو: (ردّ و قيل)إذا سمي بهما، فإنهما يصرفان، لأن الاسكان أخرجهما إلى شبه الاسم.

5. أن يكون مع الوزن علمية (كخضم) اسم لعنبر بن عمرو بن تميم و (بدر) اسم بئر، و(عثر) اسم واد بالعقيق، وأحمد و زيد و يشكر و أجمع و أخواته في التوكيد، أو وصفية".[1]

وبالتالي فإن العلم الذي على وزن الفعل لا يمنع من الصرف إلاّ إذا توفّرت فيه: (خصوصية الوزن بالفعل دون الاسم – أن لا يخرج الوزن إلى شبه الاسم– أن يكون لازما – و أن تجتمع مع الوزن العلمية).

**صور أوزان الفعل التي ترد عليه الأسماء:**

يمنع الاسم للعلمية ووزن الفعل إذا كان على صورة من صور ثلاث و هي:

1. **أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل:** "أي الذي على وزن لا يوجد في غير الفعل، و يكون خاصا: بالفعل الماضي وحده دون مرفوعه، كالماضي الذي على وزن (فعّل)، نحو (هذَّب)، وكالماضي المبني للمجهول، نحو:(كُتب)، و (قُوتِل)، و المضي المبدوء بهمزة وصل، أو بتاء زائدة للمطاوعة أو لغير المطاوعة، نحو: (أمتَثَل) و (تَقاتل) و (تكلَّمَ)."[2]

و بالتالي فإن الاسم الذي على صيغتي (فَعَّلَ)وصيغة المبني للمجهول (فُعِل) يمنع من الصّرف.

"بالفعل المضارع وحده دون مرفوعه إذا كان الوزن من غير الثلاثي، نحو:(يُدَحْرِجُ)،(يَسْتَعلِمُ)".[3]

"بفعل الأمر وحده دون فاعله إذا كان الوزن من غير الثلاثي، نحو:(دَحْرِجْ)و (اسْتَعْلِمْ) إلّا الأمر الدال على المفاعلة، فإنه ليس خاصًا بالفعل و لا غالبًا فيه، نحو: (قاتِل)، و(قاوِمْ) فإن الأسماء التي على وزنه كثيرة، نحو:(راكب) و(صاحب)".[4]

[1]– عبدالعزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 345.

[2]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 178.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2. **العلم الذي على وزن مشترك بين الاسم و الفعل:** "و لكنه أكثر في الفعل، نحو صيغة(إِفْعِل)، نحو(إِثْمِد) (حجر الكحل)، و صيغة (إِفْعَلْ)، نحو: (إصْبَع)(علم على رجل)، وصيغة (أفعُل)، نحو(أَبْلُم)، (نوع من البقل)."[1]

وبالتالي فإن صيغة (إِفْعِل ) و (أَفْعَل) و(أَفْعُلْ) هي أوزان مشتركة بين الاسم و الفعل.

وفي هذا الصدد يقول سيبويه: "وإذا سميت رجلاً(بإثمد)لم تصرفه، لأنه يشبه (اضرب) وإذا سميت رجلًا (بإصبع) لم تصرفه، لأنه يشبه اصنع، وإن سميته (بأبلم) لم تصرفه، لأنه يشبه (أقتل)".[2]

وقصد سيبويه بهذا القول أن الأسماء التي على وزن مشترك بين الاسم و الفعل تمنع من الصرف.

ويقول أبو اسحاق الزجاج: "فإذا كان الاسم على مثال الفعل لم تصرفه وحكمت بأن (الهمزة) زائدة، نحو(أُبْلُمٍ) وهو خوص المُقْل واحدته (أُبْلُمَةٌ) فهذا يحكم عليه بأنه(أفْعُلُ) على وزن (أَقْتُلُ) فلا ينصرف في المعرفة و ينصرف في النكرة، و إن لم يعلم بالاشتقاق أنه فيه زيادة."[3]

وبالتالي فإن الاسم إذا كان على وزن (أَفْعُلْ) يمنع من الصرف في المعرفة و ينصرف في النكرة.

3. **العلم الذي على وزن مشترك بين الاسم و الفعل دون ترجيح أحدهما على الآخر:**" فإن الرأي الذي عليه الجمهور هو صرف هذا النوع من مثل (ضرَبَ و دَحْرَجَ) مسمى بهما الرجل، فإنهما مصروفان لأنهما على صيغة مشتركة و ليس فيهما ما يرجح أحد الطرفين".[4]

ومن هنا نستخلص أن الاسم إذا كان على وزن مشترك بين الاسم والفعل دون ترجيح أحدهما على الآخر لا يمنع من الصرف.

وعلل ابن السراج هذا بقوله:" وإن سميته بضرب صرفته، لأنه مثل حجر وجمل و ليس بناؤه بناء يخص الأفعال، ولا هي أولى به من الأسماء، بل الأسماء و الأفعال فيه مشتركة، وهو كثير فيها جميعًا."[5]

---

[1]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 179.

[2]– سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج2، ص3.

[3]– الزجاج: ما ينصرف و ما لا ينصرف، مرجع سابق، ص 14.

[4]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 354.

[5]– ابن السراج: الأصول في النحو، مرجع سابق، ج2، ص 81.

وجاء في (ما ينصرف وما لا ينصرف):"أن أكثر قول البصريين أنه منصرف في المعرفة والنكرة، وذلك نحو رجل سميته ب (ضاربْ) من قولك (ضارب زيدًا) أو(ضارَبَ)من قولك(قد ضارب زيدا عمرًا) لأن (ضارب) مثل (حاجز) وضارب مثل (تابل) و(خاتم) فليس هذا المثال بأحق الأفعال منه بالأسماء، وكذلك (ضرب)."[1]

ومنه نستخلص فإن الاسم إذا كان على هذا الصنف من الأوزان ينصرف في المعرفة والنكرة.

ويقول السيوطي: "ويجريان أيضا في (ألبب) عدمًا فعن الأخفش صرفه لمباينة الفعل بالفك، والأصح وعليه سيبويه منعُه، ولا مبالاة بفكه لأنه رجوع إلى الأصل متروك فهو كتصحيح مثل (استحوذَ) وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعًا، فكذا الفك، ولأن وقوع الفك في الأفعال معهود كأشدد في التعجب ولم يردد، وألبُب السقاء فلم يباينه".[2]

**تعليل منع العلم الموازن للفعل من الصرف:**

يعلّل سيبويه منع صرف الأسماء الموازنة للفعل بقوله: "ليس أصل الأسماء عندهم على أن تكون من أوّلها الزوائد وتكون على هذا البناء. ألا ترى أنّ (تَفْعَل) في الأسماء قليل. وكان هذا البناء إنّما هو في الأصل للفعل، فلمّا صار في موضع قد يستثقل فيه التنوين استثقلوا فيه ما استثقلوا فيما هو أولى بهذا البناء معه".[3]

وبالتالي فإن منع صرف هذا الصنف من الأسماء يعود إلى الثقل في اللفظ بسبب الزوائد التي في أوله.

ذهب إميل بديع يعقوب إلى أن بقية النحاة كالمبرد، والزجاج، وابن يعيش، ابن هشام، والازهري لم يعلّلوا سبب منع صرف الأسماء الموازنة للفعل، رغم منهجها التعليلي في تفسير الظواهر النحوية وذلك إنّما يعود إلى أن علة موازنة الفعل لا تحتاج عندهم إلى تفسير، ولعلّ اعتبارهم خروج الاسم عن أوزانه الأصلية علّة تضاف إلى علّة العلمية، فيصبحان كافيين لمنع العلم من الصرف.[4]

ومن هنا يتضح سبب منع العلم الموازن للفعل من الصرف هو اجتماع العلمية مع خروج الاسم من أوزانه الأصلية.

---

[1]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 355.

[2]– السيوطي: همع الهوامع، مرجع سابق، ج1، ص 31.

[3]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج3، 197.

[4]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 184.

ويقول سيبويه أيضا: "وإن سميت رجلاً ببقَّم وشلَّم وهو بيت المقدس لم تصرفه البتة، لأنه ليس في العربية اسم على هذا البناء، ولأنه أشبه فعلًا...فإن حقرته صرفته."[1]

وبالتالي فإن (بقَّم) و(شلَّم) ممنوعان من الصرف لأن الاسم في العربية لا يكون على وزن (فعَّل)، إلا اذا حقرته يصرف ومهما يكن من أمر فإن تعليل سيبويه في منع صرف العلم الموازن للفعل. "يؤيده أن الحس اللغوي يميل إلى إعطاء الشبيه حكم شبيهه، فاللسان العربي نطق بالأفعال غير منوّنة، وعندما نطق بالأعلام الموازنة للأفعال لم ينوّنها، ويؤيده أيضا أن الأعلام التي على أوزان غالبة في الأسماء تصرف، وأنّ الأعلام التي على أوزان مشتركة بين الأسماء والأفعال يجوز الصرف فيها وتركه، ويردّه كون الأسماء التي ليست أعلاما والتي على أوزان الأفعال، نحو:(أنهُر)، (جمع نهر) لا تمنع من الصرف، وهو يفترض أن اللسان العربي قد نطق بالأفعال ردحًا من الزمن قبل النطق بالأعلام الموازنة للأفعال، وهذا أمر يحتاج إلى ما يثبته".[2]

وفي الأخير نستخلص أن تعليلات النحاة في منع صرف العلم الموازن للفعل هي تعليلات منطقية ومتطابقة مع الواقع اللغوي، لكن هذا لا يعني أن العرب في العصر الجاهلي كانوا على علم بما سيأتي به النحاة من أسس ومبادئ، بل أن النحاة قد عللوا منع صرف العلم الذي على وزن الفعل لأن العرب قد نطقت به ممنوعًا من الصرف كذلك.

**الواقع اللغوي**

قد وردت الأعلام الموازنة للفعل في بعض الأبيات الشعرية ممنوعة من الصرف، كما جاء في قول (عنترة):

**عمرو بن أسودَ فازبّاء قاربةٍ ما الكُلاب عليها الظَّبى معناق.**[3]

ففي هذا البيت الشعري نجد كلمة (أسودَ) الذي هو في الأصل صفة إلّا أنه استعمل علمًا ممنوعًا من الصرف.

ونجد كلمة (يثرب) في قول امرؤ القيس:

**تنوّرتُها من أذْرِعاتٍ و أهلُها بيثرِبَ أدنى دارِها نظرٌ عالِ.**

نلاحظ أن (يثرب) ممنوعة من الصرف أي ممنوعة من التنوين و الجر معًا.

وجاء عنده أيضا (يشكر) حيث يقول:

---

[1]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج3، ص 8.

[2]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بيم مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 185.

[3]– عنترة بن شداد: ديوان عنترة، مرجع سابق، ص 115.

**له الويلُ إن أمسى و لا أمُّ قريبٌ و لا البسباسةُ أبنةُ**

وردت كلمة (يشكرا) في هذا البيت ممنوعة من الصرف لأنها علم على وزن الفعل.

**العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة:**

الألف المقصورة في آخر الاسم قد تكون من أصل الكلمة، نحو(فتى)، (ندى)، (هوى)، وهذه تأتي على ثلاث أضرب:

أ- زائدة للتأنيث، نحو: (حُبْلى) و(سكرى)...، كما سبقنا ذكرنا من قبل.

ب- زائدة لإلحاق الاسم الذي تتَّصل به بوزن اسم آخر، مثل ألف(مِعْزى) الملحقة وزن الكلمة بوزن (دِرْهم).

ج- زيادتها لغير إلحاق و لا تأنيث، كما في (قَيَعْثَرَى).[2]

ومن هنا نستخلص أن ألف الإلحاق هي ألف غير لازمة تلحق بعض الأسماء و لست بألف تأنيث، وألف مقصورة مثل: (مِعْزى)أصلها (المَعْز).

والإلحاق عند النحاة، هو: "زيادة حرف على أصول الكلمة لا لغرض معنويٌّ بل لتوازن بها كلمة أخرى كي تجري الكلمة الملحقة في تصريفها على ما تجري عليه الكلمة الملحق بها".[3]

وبالتالي فالإلحاق هو زيادة ألف مقصورة في أواخر أصول الكلمة.

وفي هذا الصدد قال السيوطي: "الإلحاق أن تبني مثلا عن ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعيّ الأصول، فتجعل كلّ حرف مقابل حرف، فتفنى (أي: تنتهي) أصول الثلاثي فتأتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعيّ الأصول، فيسمّى ذلك الحرف الذي زاد حرف الإلحاق".[4]

إذن فإن ألف الإلحاق تقابل الحرف الرابع من الحروف الأصلية.

وذهب ابن يعيش إلى أن معنى الإلحاق تكثير الكلمة و تطويلها، فكلّ إلحاق تكثير وليس كل تكثير إلحاقا.[5]

ويفرّق النحاة بين الألف المزيدة للتأنيث، والألف المزيدة للإلحاق أو لغيره بواسطة أحد أمرين:

---

[1]- عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 368.

[2]- إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 185.

[3]- محمد سمير اللبدي: معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط، د.ت، ص 201.

[4]- السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق، ص 185.

[5]- ابن يعيش: شرح المفصل، مرجع سابق، ص 147.

- "هاء التأنيث، أي التاء المربوطة، فإن لم يجز تأنيث الكلمة بالهاء كما في (حُبْلى) و(جُمادى)، كانت للتأنيث، وإن جاز، نحو(حَبَنْطى حبنطاة)، كانت لغير التأنيث، لأنه لا يدخل تأنيث عل تأنيث حسب زعم النحاة.
- التنوين: فما نُوّن كانت ألفه لغير التأنيث، وما لم ينوّن كانت ألفه للتأنيث".[1]

وممّا سبق نستخلص أن الفرق يكمن في أن التنوين يلحق آخر الاسم المختوم بألف الإلحاق المقصورة، ما لم يكن علما، و لا يلحق ألف التأنيث، كما يجوز مجيء تاء التأنيث بعد ألف الإلحاق مثل (معزاة)، ولا يجوز مجيء التاء بعد ألف التأنيث لأنه لا يمكن ان نقول: (حبلاة) و(عظماة).

**علل النحاة:**

يقول ابن السراج: "وتضارع هذه الألف الألف التي تجيء زائدة للإلحاق إذا سمّيت بما يكون فيه، وذلك نحو: ألف ذفرى وعلقى فيمن قال: علقاة، وحبنطى، فإن سميت بشيء منها لم تصرفه، لأنها ألف زائدة، كما أن ألف التأنيث زائدة. وحق كل ألف تجيء رابعة، فما زاد أن يحكم عليها بالتأنيث حتى تقوم الحجة بأنها زائدة."[2]

علل ابن السراج سبب صرف العلم المزيد بألف الإلحاق من الصرف لأن الألف زائدة نحو: علقى، علقاة.

كما فرقوا أيضا بين ألف الإلحاق والألف التي لغير الإلحاق" بوجود أصل تلحق به أو عدم وجوده، لذلك قالوا إنّ ألف (قبعثرى) ليست للتأنيث لأنها منونة، ولا للإلحاق لأنه ليس لنا أصل سداسي فيلحق (قبعثرى) به. ومثله ما حكيناه عنهم من قول بعضهم (باقلاّة)، و(شكاعاة)..

لأن لحاق الهاء لها يدل على أنّها ليست عندهم للتأنيث، ولا هي للإلحاق، لأنه ليس لنا أصل على هذا النحو فتلحق هذه الأسماء به".[3]

وبالتالي فإن ألف الإلحاق ألفا غير لازمة لكن (قبعثرى) ليست للإلحاق لأنّها أصلية، وليست للتنوين لأنّها منونة.

والإلحاق يجعل الثلاثي رباعيا، أو الرباعي خماسيًّا، وليس هناك إلحاق يجعل الخماسيّ سداسيًّا، لأنه ليس في العربية أصل سداسيّ. [4]

---

[1]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين علل النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 186.

[2]– المبرد: المقتضب، مرجع سابق، ج 3، ص 33.

[3]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف ابن مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 187.

[4]– ابن جني: سر صناعة الاعراب، مرجع سابق، ج 2، ص 694.

وبالتالي فإن ألف الإلحاق لا تلحق إلّا المصدر الثلاثي والرباعي والخماسي.

ومن أمثلة الأسماء المختومة بألف الألحاق (تترى و معزى) يقول سيبويه: "وكذلك تترى فيها لغتان، وأما معزى فليس فيها إلا لغة واحدة تنوَّن في النكرة".[1]

ومن هنا نستنتج أن (تترى) يجوز فيها الصرف والمنع بينما (معزى) لا تنوّن إلّا في النكرة.

ويقول عبد العزيز سفر: "فتترى يجوز فيها الصرف عند التنكير إذا اعتبرنا الألف للإلحاق، والمنع إذا اعتبرنا الألف للتأنيث".[2]

وذهب المبرّد إلى أن ألف الإلحاق تصرف في النكرة لأنها ملحقة بالأصول، وممنوعة من الصرف في المعرفة لأن ألفها زائدة كزيادة ما كان للتأنيث، وجعل منها (معزى) وألحقا بهجرع ودرهم[3] ومن هنا نستخلص العلم المختوم بألف الإلحاق يمنع من الصرف في المعرفة.

وعلّل أبو إسحاق الزجاج منع (معزى) من الصرف وصرفه فقال: "وإنّما لم ينصرف في المعرفة، لأن فيه ألفا تشبه ألف التأنيث في الزيادة وأنه معرفة. فإذا نكّر انصرف في النكرة ليفرق بين الألف الزائدة التي لغير التأنيث وبين التأنيث".[4]

وهذا التعليل يعلل جميع الأسماء المختومة بألف الإلحاق، فهي تمنع من الصرف في التعريف لمشابهتها بألف التأنيث، بينما تصرف في النكرة للفرق بينها وبين ألف التأنيث.

-"ومن الأسماء أيضا التي فيها ألف الإلحاق (أرطى، و حبنطى، و دلنظى، علقى) وغيرها، وهي كما قلنا جائز فيها الأمران المنع في حالة التعريف للعلة السابقة وهي شبهها بألف التأنيث، والصرف في التنكير لكي نفرق بين الألفين، ولإلحاقها بمذكر".[5]

وهذا يوافق ما ذهب إليه المبرد أن العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة يجوز فيها المنع في المعرفة والصرف في التنكير.

ونجد أيضا (ذفرى)التي اختلف فيها العرب كما قال سيبويه: " فقالوا هذه ذَفْرًى أسيلة فنوّنوا، وهي أقلها وقالوا ذِفرى أسيلة، وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها ألف تأنيث، فأمّا من نوّن جعلها ملحقة بهجرع كما أن واو جدول بتلك المنزلة".[6]

---

[1]- سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج 2، ص9.

[2]- عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 575.

[3]- المبرد: المقتضب، مرجع سابق، ج 3، ص 338.

[4]- الزجاج: ما ينصرف و ما لا ينصرف، مرجع سابق، ص 576.

[5]- عبدالعزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 576.

[6]- سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج 2، ص 8، 9.

وبالتالي فإن تنوين (ذفرًى) دليل على أن الألف ليست للتأنيث بل للإلحاق.

**العلم المختوم بألف التكثير:**

عرّفها عبد العزيز سفر بقوله: "وهي كألف الإلحاق تلحق الاسم لأجل تكثير عدد حروفه وتلحقها بتاء التأنيث مثل ألف الإلحاق أيضًا، وهي تمنع الاسم من الصرف مع العلمية، أي أنها لا تستقل بنفسها في منع الاسم، بل لابد من وجود علّة أخرى وذلك نحو: قَبَعثَرى".[1] لذلك فإن حكمها كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية.[2]

ومن هنا يتضح لنا أن ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق إذ تمنع الاسم من الصرف مع العلمية.

وفي هذا الصدد قال سيبويه: "وكذلك قبعثرى، لأنك لم تُلحق هذه الألف للتأنيث، ألا ترى أنك تقول (قبعثراة) وإنّما هي زيادة لحقت بنات الخمسة كما لحقتها الياء في (دردبيس)".[3]

فالألف في (قبعثرى) إلحاقها ليس للتأنيث ولا للإلحاق لأنه لا يوجد في العربية أصل سداسي.

"فقد نون (قبعثرى) لأن ألفها ليست للتأنيث وإنّما هي للتكثير وهي تمنع من الصرف مع العلمية إذا جُعلت علمًا".[4]

وبالتالي فإن اجتماع ألف التكثير مع العلمية يمنع الاسم من الصرف.

وجاء في حاشية الصبان أن المقصود بألف التكثير هي: "التي أتى بها لأجل تكثير حروف الكلمة وتلحقها تاء التأنيث كألف الإلحاق فيقال قبعثراة".[5]

وهذا يوافق ما ذهب إليه عبد العزيز سفر في تشبيهها بألف الإلحاق في تكثير عدد الحروف وإلحاقها بتاء التأنيث نحو: (قبعثرى) و(قبعثراة).

وجاء في الهمع: "قال أبو حيان: ما فيه ألف التكثير أيضًا إذا سمّي به منع الصرف نحو (قبعثرى) لشبه ألف التكثير بألف التأنيث المقصورة من حيث إنها زائدة في الآخر، لم تنقلب ولا تدخل عليها تاء التأنيث كما أن ألف التأنيث كذلك".[6]

وممّا سبق نستخلص أن (قبعثرًى) ألفها ليست للتأنيث لأنّها منونة وليست ملحقة لأنه ليس للسداسي أصلا حتى تلحق به، لذلك فهي للتكثير وتمنع من الصرف مع العلمية إذا جعلت علمًا.

---

[1]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 577.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج 2، ص 9.

[4]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 577.

[5]– الصبان: حاشية الصبان، مرجع سابق، ج 3، ص 263.

[6]– السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق، ج 1، ص 32.

**الواقع اللغوي:**

وردت الأعلام المزيدة بألف الإلحاق في الشعر العربي، نذكر منها ما يلي:

(غلقى)، وهو ضرب من الشجر، وفي ألفه اختلاف، فأكثر النحاة قال إنّها للإلحاق بدليل دخولها هاء التأنيث عليها والتأنيث لا يدخل على التأنيث، وأكثر العرب يقول: (علقاة) وينوّن. وذكر سيبويه أنّ بعض العرب يجعل الألف فيها للتأنيث، فيقول: (هذه علقى) غير منونة. قال العجاج (من السريع):

**يَسْتَنُ فِي عَلْقَى وفي مُكورِ.**[1]

نجد كلمة (علقى) في هذا البيت الشعري قد وردت ممنوعة من الصرف.

كما نجد أيضا لفظة (مِعْزى)، "وهو ملحق باتفاق ب (دِرْهَمْ) بدليل قولهم: (مَعِز) وتذكيرها وتنوينها في قول الشاعر (من الهزج)

**ومعزًى هدِبًا يعلو قِرانَ الأرض سُودانَا**

ونقل بعضهم أنّ من العرب من لا ينوّنها".[2]

وردت لفظة (معزى) في هذا البيت الشعري مصروفة وألفها الإلحاق.

وكذلك (تترى) "من المواترة وهي التتابع، وفي ألفها اختلاف، فبعضهم يجعلها للتأنيث بدليل عدم تنوينها عند بعض العرب، وبعضهم يجعلها للإلحاق بدليل تنوينها عند بعضهم الآخر، وقد قرئت الآية: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا ۖ كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ۖ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ ۚ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾[3] بتنوين (تترى) وعدم تنوينها".[4]

ومن هنا نستخلص أن (تترى) يجوز فيها الأمران: الصرف والمنع.

وقد وردت (عفرنى) في بيت شعري للأعشى حيث قال (من البسيط):

**بِذَاتِ لَوْتٍ عَفَرْنَاةٍ إذا عَثَرَتْ فالتّعسُ أدنى لها من أن أقول لَها**

كما وردت (سَبَنْتَى) في قول الكميت بن معروف الفقعسي (من الطويل):

**بِكُلِّ سَبَنْتَاةٍ، إذَا الخِمْسُ ضَمَّها يُقطّعُ أضْفَانَ النَّواجي هِبَابُهَا.**[5]

---

[1]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 188.

[2]– المرجع نفسه، ص 189.

[3]– المؤمنون: آ 44.

[4]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 189.

[5]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 190.

يتضح لنا أن الألف في (عفرنى) و(سبنتى) هي ألف الإلحاق.

**الوصفية والعلل المصاحبة:**

**الصفات المزيدة بالألف والنون:**

يقول عبد العزيز سفر "ورد عن النحاة كذلك أنه يمنع الاسم من الصرف للوصفية مع زيادة الألف و النون إذا كان وزن(فَعْلَان)-بفتح الفاء و سكون العين-"[1]

وبالتالي فإن الصفات المختومة بالألف و النون حكمها المنع من الصرف لاجتماع الوصفية مع الألف والنون.

وذهب إميل بديع يعقوب أن الوصف الذي على وزن (فعلان) يمنع من الصرف إذا توفر فيه شرطين:

أ-"أن تكون وصفيته أصلية، أي غير طارئة، فإن كانت غير أصلية صرف، نحو كلمة (صفوان) في قولك:(بئس رجلٍ صفوانَ قلبُه)، أي: قاسٍ قلبه والصفوان الحجر.

ب-أن لا يؤنث بالتاء إمّا لكونه لا مؤنّث له أصلًا، نحو: ( لحْيان) لكبير اللحية، وإمّا لأن مؤنثه الشائع (فَعْلى) نحو: (عطشان) و(غضبان) و(سكران)، فإن مؤنثاتها الشائعة (عطشى)، (غضبى)، و (سكرى)".[2]

ومن هنا نستخلص أن الوصف المختوم بالألف و النون، والذي على وزن فعلان يمنع من الصّرف إذا كانت وصفيته أصلية، و إذا كان لا يؤنث بالتاء، وبهذين الشرطين يمنع من الصرف.

ويقول أيضا: " فالشرط عند الجمهور لمنع صرف (فعلان) أن يكون له مؤنث على (فعْلَى) تحقيقا أو تقديرا. ويصرف بعضهم (فعلان) الوصف الذي لا مؤنث له لأن من العرب من يصرف (لَحيان) حملا على (ندمان)، وبحجّة أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء".[3]

**تعليل منع الوصف الذي على وزن (فَعْلان) ومؤنثه فَعْلَى من الصرف:**

يقول سيبويه: "هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة: وذلك نحو عطشان وسكران وعجلان وأشباهها، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء، لأنها على مثالها في عدّة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر، والمؤنث- سكران- بناء على حدة كما كان

[1]- عبدالعزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 413.

[2]- إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق، ص86.

[3]- المرجع نفسه، ص 86، 87.

لمذكر حراء بناء. على حدة، فلما ضارع (فَعلاءَ) هذه المضارعةَ وأشبهها فيما ذكرت لك أجرى مجراها".[1]

ونفهم من تعليل سيبويه أن الوصف الذي على وزن (فعلان) يمنع من الصرف في المعرفة والنكرة، وذلك لأن النون جاءت بعد ألف مثل ألف (حمراء) لأنها تشبهها في عدد الحروف و التحرك والسكون.

وعلل المبرد هذا المنع بتعليل مماثل لتعليل سيبويه، فقال: "وإنّما امتنع من ذلك (أي: من الصرف)، لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك: (حمراء) و(صفراء)، و الدليل على ذلك أن الوزن واحد في السكون، والحركة، وعدد الحروف، والزيادة، وأنّ النون والألف تبدل كلّ واحدة منهما من صاحبتها".[2]

وذهب ابن يعيش أيضا إلى أن العلة في منعه كون الألف و النون فيه زائدتين، والزائد فرع على المزيد عليه، وهما مع ذلك مضارعتان لألفي التأنيث، والألف في آخره نحو: حمراء، وصحراء، يمنع الصرف فكذلك ما أشبهه، وذلك نحو(عطشان)، و(سكران)، و(غضبان).[3]

وما سبق نستنتج أن سبب منع الصّفة المزيدة بألف ونون من الصرف، لأن الألف والنون زائدتان، ولمشابهتهم بألفي التأنيث، نحو(حمراء) و ما أشبهها نحو: (غضبان).

وعلل الأزهري منع صرف الوصف الذي على وزن (فعلان) بقوله: "وإنّما كان ذلك مانعًا فيه لتحقق الفرعيّتين به: فرعية المعنى وفرعية اللفظ. أمّا فرعية المعنى فلأنّ فيه الوصفية وهي فرع من الجمود، لأنّ الصفة تحتاج إلى موصوف ينسبُ معناها إليه، و الجامد لا يحتاج إلى ذلك، وأمّا فرعية اللفظ فلأنّ فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التأنيث في نحو: ( حمراء) في أنّهما في بناء يخصّ المذكّر كما أنّ ألفي التأنيث في (حمراء) في بناء يخصّ المؤنث و في أنّهما لا تلحقهما التاء، فلا يقال: (سكرانة)، كما لا يقال (حمراءة). والمزيد فرع عن المجرّد، فلمّا اجتمع في (فَعْلَان) المذّكر الفرعيّتان امتنع عن الصّرف".[4]

---

[1]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج2، ص 10.

[2]– المبرد: المقتضب، مرجع سابق، ج3، ص 235.

[3]– ابن يعيش: شرح المفصل، مرجع سابق، ج1، ص 66.

[4]– الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ج2، ص 113.

ويتّضح لنا من هذا التعليل أن هذا الصّنف من الوصف قد منع من لصرف لاجتماع علّتين: الأولى معنوية تتمثل في الوصفية و الثانية لفظية تتمثل في زيادة الألف والنون المشابهة لألفي التأنيث نحو: (صفراء).

لكن هذه التعليلات هناك ما ينقضها، كما ذهب إميل بديع يعقوب أنه على الرغم من أن تعليل سيبويه تعليل لغويّ غير فلسفيّ يقوم على المشابهة بين(فَعْلاء)الممنوعة من الصرف، و(فَعْلان) الذي منعه بسبب هذه المشابهة ومع أنّ الحسّ اللغويّ يعطي النظير حكم نظيره، و الشبيه حكم شبيهه، لكن ينقضه ثلاثة أمور:

1- أن العرب قد تكلّموا أوّلا ب(فعلاء) غير مصروفة، ثمّ تكلّموا في وقت لاحق ب(فعلان) غير مصروف لمشابهته (فعلاء) في عدد الحروف والتحرك والزيادة والسكون.

2- أن (فعلان) الذي يؤنث على (فعلانة)، يشبه أيضا (فعلاء) في عدد الحروف والتحرك والسكون والزيادة، وهو مع ذلك مصروف.

3- أنّ (غُضيبان) مصغّر(غَضْبان) يمنع من الصرف وهو لا يشبه (فعلاء).[1]

وبالتالي فإن كل هذه النقائض تبرهن على أن مصدر منع الصفات المزيدة بالألف والنون أو صرفها هو كلام العرب و ليس علل النحاة، لأنّ كل ما صرفه العرب أو منعه أخذه النحاة وجعلوا منه قاعدة نحوية.

وذهب إميل بديع أيضا إلى نقد تعليلات المبرد، وابن يعيش، والأزهري بأنه لو صحّ تعليلهم "لامتنع (فعلان) الوصف الذي يؤنّث على (فعلانة) لمضارعته (فَعلاء) تماما ك (فَعْلان)الذي يؤنث على (فَعْلى)، ولوجود العلّتين فيه: اللفظية كونه مزيدا، والمعنوية كونه وصفًا، أو لزيادة الألف والنون فيه كما ادّعى إبراهيم مصطفى".[2]

وفي الأخير نستخلص أن تعليلات النحاة مستنبطة من كلام العرب، وأن هذا الأخير هو أساس التعليل كما يقول إميل بديع يعقوب أيضا:" أن التعليل بالنطق العربي، هو التعليل السليم الذي لا ينقض، وأغلب الظن أن العربيّ نطق ب(فَعْلان) الوصف مصروفا حينا وغير مصروفا حينًا آخر، فجاء النحاة ووضعوا قاعدتهم فيه لكي لا يبقى دون ضبط".[3]

[1]- إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 91، 92.

[2]- المرجع نفسه، ص 92.

[3]- المرجع نفسه، ص 94.

**الواقع اللغوي:**

ورد هذا النوع من الصفات الممنوعة من الصرف في الشعر العربي، نذكر منها كلمة (نشوان) التي وردت مصروفة تارة و ممنوعة تارة أخرى، حيث يقول (عامر بن سدود):

**يعظلُ بها الداعي الهديلَ كأنَّهُ على السَّاق نَشْوانٌ تميلُ بِهِ**

نلاحظ ورود لفظة (نشوان) في هذا البيت منوّنة(مصرفة).

و يقول امرئ القيس:

**فَظَلِلتُ في دِمَنِ الديارِ كَأَنَّني نَشوانُ باكرَةُ صَبوحُ مُدامِ.**[2]

نجد في هذا البيت منع لفظة (نشوان) من الصرف.

كما وردت أيضا كلمة (ظمآن) في بيت شعري(لعنترة) في قوله:

**فدونك يا عمرو بن ودٍّ و لا فرمحِيَ ظمآنٌ لدم الأشاوس.**[3]

وبالتالي فإنّ (ظمآن) قد وردت مصروفة في هذا البيت الشعري.

وذكرها أيضا (المخبل السعدي) بقوله:

**وتُريك وَجْهَا كالصحيفةِ لا ظمآنُ مختَلَجٌ ولا جَهْمٌ.**[4]

ففي هذا البيت مُنعت (ظمآن) من الصّرف.

وفي الأخير نستنتج أن حكم هذا الصنف من الصفات يجوز فيه المنع والصرف.

**الصفات التي على وزن الفعل:**

يقول عبد العزيز سفر: "والوصفية تحل هنا محل العلمية، و باجتماعها مع الوزن تمنع من الصرف، ولكن بشروط، أو بالأحرى شرطين ذكرهما العلماء وهما:

1- أن يكون مؤنثها مجرّدًا من تاء التأنيث.

2- أن تكون وصفيتها أصلية غير طارئة.

وبالإضافة إلى هذين الشرطين يشترط كذلك تصدير هذه الصفات بالزيادة التي تخص الأفعال."[5]

---

[1]- عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 42.

[2]- امرئ القيس: ديوان امرئ القيس، مرجع سابق، ص 115.

[3]- عنترة ابن شداد: ديوان عنترة، مرجع سابق، ص 94.

[4]- عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 427.

[5]- المرجع نفسه، ص 435.

ولذلك نستخلص أنه إذا توفرت الشروط المذكورة تمنع الصفات التي على وزن الفعل من الصرف لاجتماع الوصفية مع الوزن.

ويرى النحاة أن هناك كلمات في العربية تستخدم في وضعها الأصلي اسمًا فتصرف، ويمكن منعها من الصرف إذا لوحظ معنى الصفة فيها مثل كلمة(أجدل) للصقر، و(أخيل) لطائر فيه نقط تخالف في لونها سائر البدن، إذ قد يلحظ في (أجل) القوّة لأنه مشتّق من الجدل بهذا المعنى، و في(أخيل) التلوّن، لأنّه من الخيلان، وعلى هذا الأساس تمنع من الصرف.[1]

ومن هنا نستنتج أن الكلمات إذا كانت على وزن (أَفْعَلْ) تصرف إذا استخدمت في وصفها الأصلي اسما، لكنها إذا كانت تدل على صفة تمنع من الصرف.

ويرى النحاة أيضا، "أن ثمّة ألفاظ على وزن (أفعل) وضعت أوّل نشأتها أوصافًا أصلية، ثمّ انتقلت بعد ذلك إلى الاسمية المجرّدة الخالية من الوصفية والعلميّة، وبقيت فيها، فاستحقّت منع الصرف بحسب أصلها الأوّل الذي وضعت عليه، ولكن يجوز صرفها بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها، ومنها (أدهم) للقيد المصنوع من الحديد، فإنّه في أصل وصفه، وصف للشيء الذي فيه دهمة (أي: سواد) ثم انتقل منه فصار اسما مجردًا للقيد".[2]

وبالتالي فإن الكلمات التي على وزن (أَفْعَلْ) إذا انتقلت من الوصف الأصلي إلى الاسمية المجرّدة يجوز فيها الأمران: المنع بحسب أصلها الأول، والصرف بحسب حالتها الجديدة.

تعليل النحاة لمنع الوصف الذي على وزن (أَفْعَلْ) والذي لا يؤنّث بالتاء من الصرف:

علّل سيبويه منع الوصف الذي على وزن (أفْعل) من الصرف بمشابهته للأفعال، نحو:(أَذْهَبْ)، و(أعْلم).

وهو يذكر أنّه سأل أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي قائلا: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ فأجابه: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل إذا كان مثله في البناء و الزيادة و ضارعه، نحو:(أخضر)، و(أحمر)، و(أسود)، و(أبيض)، و(آدر).[3]

ونستخلص من هذا التعليل أنّ هذا الصنف من الوصف حكمه المنع من الصرف لمشابهته للأفعال نحو: (ألعَبُ) و(أذهب).

---

[1]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 96.

[2]– المرجع نفسه، ص 97، 98.

[3]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج 3، ص 193.

وعلل المبرد منع صرف هذا الصنف بقوله: "وإنّما امتنع هذا الضرب من الصرف في النكرة، لأنه أشبه الفعل من وجهين:أحدهما أنه على وزنه والثاني أنه نعت، كما أنّ الفعل نعت، ألا ترى أنّك تقول:(مررت برجل يقوم) ومع هذا إنّ النعت تابع للمنعوت كاتباع الفعل الاسم، فإن كان اسمًا انصرف في النكرة، لأن شبهه بالفعل من جهة واحدة، وذلك نحو:(أفكَلَ)، و(أحمد)، تقول: (مررت بأحمدَ وأحمدٍ آخر). فإن قال قائل: ما بال (أحمد)مخالفا ل(أحمر)؟ قيل: من قبل أن (أحمد) وما كان مثله لا يكون نعتًا إلّا أن يكون معه (من كذا)، فإن ألحقت به (من كذا) لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، لأنه قد صار نعتًا ك(أحمر). وذلك قولك:(مررت برجل أحمدَ من عبد الله وأكرم من زيد)".[1]

وقصد المبرد بهذا التعليل أن هذا الصنف من الوصف يمنع من الصرف في النكرة لمشابهته الفعل لأنه على وزنه وكلاهما نعت، وإذا كان اسمًا انصرف في النكرة نحو: أحمد.

علّل الأزهري عدم صرفه بأنّه وصف على وزن الفعل بقوله: "إنّ وزن(أفعل) أولى بالفعل لأن أوّله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، فكان لذلك أصلا في الفعل لأنّ ما زيادته لغير معنى، وإنّما اشترط أن لا تلحقه تاء التأنيث لأن ما تلحقه من الصّفات ك(أرمل)، وهو الفقير، ضعيف الشبه بلفظ المضارع لأن تاء التأنيث لا تلحقه".[2]

وبالتالي فإن صيغة (أفعل) أولى بالفعل وذلك لزيادة الألف في أولها، لأن هذه الزيادة تمنع التحاق تاء التأنيث بآخر الاسم أو الصفة (أرمل).

وتطرّق إبراهيم مصطفى إلى تعليل مخالفا لمذاهب النحاة جميعًا، فيقول إنّ وزن (أفعل) أكثر ما يكون في أفعل التفضيل، و(أفعل) يستعمل مصحوبا ب (مِنْ) أو يكون معرّفًا. واستصحابه ب(مِنْ) نوع من التعريف، بل إنّ الكلمة التالية ل (مِنْ) هي بمثابة التكملة لمعنى أفعل التفضيل، فواضح أنّ (أفعل)، يحرمُ التنوين إذا صحب (مِنْ)، لأن فيه حظًّا من التعريف، ولأنّه يجب أن يكون شديد الاتصال ب (مِنْ) إذ كانت تكملة له. والتنوين كما يدلّ على التنكير يشير إلى تمام الكلمة وانقطاعها عمّا بعدها، ولذلك روى الكوفيون أن هذا الباب لا يصرف في ضرورة ولا في غيرها.[3]

ومن هنا نستخلص أن صيغة (أفعل) تختص بأفعل التفضيل، إذ لابدّ أن تتبعها من (أفعل من)، أو أن تكون معرّفة، لذلك وجب منعها من الصّرف.

---

[1]–المبرد: المقتضب، مرجع سابق، ج 3، ص 311.

[2]– الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ج 2، ص 213.

[3]– إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، د. ط، د. ت، ص 188، 189.

لكن ممّا لاشك فيه أن لهاته التعليلات بعض من الصواب إلّا أنه يَشوبُهُ جزء من المبالغة والخطأ، إذ نجد هناك ما ينقضه، كما ذهب إميل بديع يعقوب أن تعليل سيبويه تعليل لغوي لفظيّ، قائم على المشابهة، يؤيده أن الحس اللغويّ يعطي النظير حكم نظيره، والشبيه حكم شبيهه، لكنه ينقضه في ثلاثة أمور:

1- يفترض أن العرب تكلّموا بالأفعال أوّلًا، ثمّ تكلّموا في وقت لاحق بالوصف، فلم يصرفوا منه ما جاء على وزن الفعل، لأن الفعل لا ينوّن ولا يجرّ، وهذا الأمر لا دليل عليه، ومن المستحيل إثباته نظرًا إلى أنّ اللغة تعود في أصلها إلى أزمنة سحيقة في القدم.

2- أنّ الوصف الذي على وزن (أفْعل) ويؤنث بالتاء، نحو: (أرمل) للفقير، يصرف وهو على وزن الفعل تمامًا كالوصف الذي على وزن (أفعل) ولا يؤنث بالتاء.

3- أن هناك كلمات عربية على وزن (أفعل) تمنع من الصرف تارة وتصرف تارة أخرى.[1]

وبالتالي فإن علل النحاة في منع الصفات التي على وزن الفعل، هي علل فلسفية لا نظير لها في الواقع، لأنه هناك صفات على وزن (أفعل) وهي غير ممنوعة من الصرف.

أمّا تعليل إبراهيم مصطفى الذي تفرّد به، فنقضه إميل بديع يعقوب أيضا في "أن (أفْعَل مِنْ) لو كانت معرفة لجاءت نعتًا للمعرفة لا للنكرة، ولا يجوز في العربيّة: (ما جاء زيد أفضلُ منك). أو (جاء الرجلُ أفضل منك) بل: (جاء زيت الأفضل منك)، (جاء رجل أفضلٌ منك)".[2]

وفي الأخير نستخلص أن صيغة (أفعل من) ممنوعة من الصرف في المعرفة ومصروفة في النكرة، نحو: (رأيتُ أخاك الأكبَرُ منك)، و(رأيت أكبرٌ منك).

**الواقع اللغوي:**

ورد هذا الصنف من الصفات الممنوعة من الصرف في الشعر العربي، إذ نجد العديد من صفات الألوان، والصفات الدّالة على سمة في الإنسان، وصفات الحيوان....إلخ، نذكر منها بإيجاز ما يلي:

وردت لفظة (أسود) كثيرا عند (عنترة) مصروفة في قوله:

**لئن أَكُ أسودًا فالمسكُ لوني وما لسوادِ لوني من دواءِ.**[3]

---

[1]- إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 100، 101.

[2]- المرجع نفسه، ص 102.

[3]- عنترة بن شداد: ديوان عنترة، مرجع سابق، ص 7.

وقوله:

**وإن كان جلدي يرى أسودًا فلي في المكارم عزٌ ورُتبه.**[1]

نلاحظ أنه قد وردت لفظة (أسود) في هذين البيتين منوّنة وغير ممنوعة من الصرف.

بينما وردت هاته اللفظة ممنوعة من الصرف عند (امرؤ القيس) بقوله:

**وفرع يغشَى المتن أسودَ فاحم أثبت كقنو النخلة المتعثكل**[2]

وقوله أيضا:

**بأسودَ ملتف الغدائر وارد وذي أُشُر تصوغه وتغوص**[3]

ومن كل ما سبق يتضح لنا أن الصّفات التي على وزن ( أَفْعل) قد وردت في الشعر العربي ممنوعة من الصّرف تارة ومصروفة تارة أخرى، وبالتالي فإن حكمها من الصرف نسبي (متغير) إذ يجوز فيه كلا الأمرين: التنوين والمنع.

**الصفات المعدولة:**

تطرّقنا في ما سبق عن العدل في الأعلام، والآن يجدر بنا التطرّق إلى العدل في الصفات، وله بحسب النحاة صورتان هي:

1- "الأعداد التي على وزن (فُعال) و(مَفْعَل)، وقد اختلف النحاة في عددها، فقال بعضهم هي من الواحد إلى الأربعة، وتشمل: (أُحاد)، و(مَوْحَد)، و(ثُنَاء)، و(مَثْنَى)، و(ثُلاث)، و(مَثْلَث)، و(رُباع)، و(مَرْبع). وقال بعضهم هي من الواحد إلى العشرة، فتتضمّن بالإضافة إلى الأعداد التي سبق ذكرها (خُماس)، و(مَخْمس)، و(سُدَاس)، و(مَسْدَس)، و(سُباع)، و(مَسْبع)، و(ثُمان)، و(مَثْمن)، و(تُسَاع)، و(مَتْسع)، و(عُشار)، و(مَعشر)".[4]

وبالتالي فإن هذه الأوصاف المعدولة، لها صيغتان (فعال) و(مفعل)، وهي ممنوعة من الصّرف لأنّها معدولة عن تكرار العدد، فمثلا الأصل في أحاد واحد واحد، وأصل ثناء اثنين اثنين..، ولكونها تدل على الوصف.[5] و مما سبق نستخلص أن الأعداد العشرة الأولى التي على وزن (فُعَال) و(مَفْعل)

[1]- عنترة بن شداد: ديوان عنترة، مرجع سابق، ص 9.

[2]- امرئ القيس: ديوان امرئ القيس، مرجع سابق، ص 16.

[3]- المرجع نفسه، ص 89.

[4]- إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 103.

[5]- عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 389.

هي صفات معدولة عن تكرار العدد نفسه، نحو: (سُباع) فأصلها هو (سبعة سبعة) لذلك وجب منعها من الصرف.

ويرى النحاة أن: "كُلًّا من هذه الأعداد معدولة عن العدد الأصلي المكرّر مرّتين للتوكيد، فكلمة (أُحاد) مثلا في نحو: (حضر الضيوف أُحادَ، معدولة عن الكلمة العددية الأصلية المكرّرة: (واحدًا واحدًا)، والأصل: (حضر الضيوف واحدًا واحدا)".[1]

وبالتالي نستخلص أن سبب منع هذه الأعداد المعدولة من الصرف هو التوكيد الناتج عن تكرار العدد الأصلي.

"ورأى الكوفيون أن الوزنين مسموعان في الأعداد الأربعة الأولى وفي (عُشار)، وقياسيان في الأعداد الباقية".[2]

ويرى النحاة أن الأعداد المعدولة التي سبق ذكرها لا تستعمل إلا نعوتًا، نحو الآية: قَالَ تَعَالَى:﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ١ ﴾ أو أحوالًا، نحو الآية: قَالَ تَعَالَى:﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ ﴾ ، أو أخبارًا، نحو: (صلاةُ اللَّيلِ مَثْنَى مَثْنَى).[3]

وفي الأخير نستخلص أن هذه الأعداد المعدولة تنحصر في النعت والحال والخبر.

"كلمة (أُخر) جمع (أخرى)، و(أخرى) مؤنَّث (آخر) على وزن (أفْعَل) ومعناه: (أكثر مغايرةً ومخالفة، فهو اسم تفضيل، وقياسه أن يكون في حال تجرّده من (أل) والإضافة مفردًا مذكَّرًا، ولو كان جاريا على مثنّى، نحو الآية قَالَ تَعَالَى:﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ٨ ﴾[4]

أو على مجموع، نحو الآية: قَالَ تَعَالَى:﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ٢٤ ﴾[5] أو على مؤنّث، نحو: (هند أحبّ إليَّ من عمرو)".[6]

---

[1]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 105.

[2]– المرجع نفسه، ص 103.

[3]– المرجع نفسه، ص 105.

[4]– يوسف: آ 08.

[5]– التوبة: آ 24.

[6]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 07.

وبالتالي فإنه إضافة إلى الأعداد العشر الأولى التي على وزن (فعال) و(مفعل)، فإن كلمة (أُخَر) أيضا من الصّفات المعدولة.

"وقد ربط النحاة بين (العدل) و(أخر) وبين (أفعل التفضيل/فيما إذا كان مجرّدا من (أل) و(الإضافة) والقاعدة تقول إذا كان أفعل التفضيل مجرّدًا من أل والإضافة، فإنه يجب فيه الإفراد والتذكير وإذا الامر كذلك، فلماذا تأتي العرب بكلمة (أخر) مخالفة لهذه القاعدة بأن تكون جمعًا ومؤنثا؟ إذ هي جمع مفرده: (أخرى)مؤنث (آخر) ووزنه (أفعل) أي (أأخر)".[1]

وذهب بعضهم إلى أنّ (آخر) ليس من باب التفضيل لأنه لا يدلّ على المشاركة والزيادة والمغايرة، لكنه أشبه اسم التفضيل من جهات ثلاث: إحداهما الوصف، والثانية الزيادة، والثالثة أنه لا يقوم معناه إلّا باثنين: مُغَاير ومغايَر، كما أنّ اسم التفضيل إنّما يقوم معناه باثنين: مفضَّل ومفضَّل عليه.

فلمّا أشبهه من هذه الجهات استحقّ أحكامه في جميع تصاريفه، وعلى هذا كان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع (أل) والإضافة لمعرفة، فلمّا خولف بها من ذلك كان عدلًا عمّا استحقّه بمقتضى المشابهة.[2]

ويذهب سيبويه إلى أنّ (أُخَر) معدولة عن (الأُخر) بالألف واللام، فهي بمنزلة (الطُول)، و(الوُسَط)، و(الكُبَر)، لا يكنّ صفة، إلّا وفيهنّ ألف ولام، فتوصف بهنّ المعرفة، فلا يقال: (نسوةٌ صُغر)، ولا نسوةٌ وُسَط، و( قوم أصاغِر)، ولكن قيل: (نسوة أُخَر)، فَعُدِل ب(أُخَر)عن الأصل.[3]

وذهب المبرد إلى رأي موافق مع سيبويه في أنّ (أُخَر) معدولة عن (الأخر) لكنّه يختلف معه في وجهة هذا العدل، و ذلك أن:"(أفعل)الذي معه (من كذا و كذا)لا يكون، إلّا موصولًا ب(مِنْ)،أو تلحقه الألف و اللام، نحو قولك:(هذا أفضل منك)،و(هذا الأفضلُ)، و(هذه الفُضلى)،

و(هذه الأولى)، و(هذه الكُبرى)، فتأنيث الأفعل الفُعْلى من هذا الباب، فكان حدّ (آخر) أن يكون معه (مِنْ)،نحو قولك:(جاءني زيد و رجلٌ آخر). و إنّما كان أصله:( آخر منه)، كما تقول:(أكبر منه)، و(أصغر منه)،فلمّا كان لفظ (آخر) يغني عن (مِنْ) لِما فيه من البيان أنّه رجل معه. و كذلك: (ضربتُ رجلًا آخر) قد بيّنت أنّه ليس بالأوّل استغناء عن (مِنْ) بمعناه. فكان معدولا عن الألف واللام خارجا عن بابه، و لا يجوز:(جاءتني امرأة صغرى و لا كبرى)، إلّا أن تقول:( الصغرى)، أو (الكبرى)، أو

[1]– عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 401.

[2]– الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ج 2، ص 215.

[3]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج 3، ص 224، 225.

تقول: (أصغر منك أو أكبر)، فلمّا جمعناها فقلنا:(أُخَر) كانت معدولة عن الألف واللام، فذلك الذي منعها الصرف".[1]

**تعليل النحاة لمنع الوصف (المعدول) من الصّرف:**

يعلّل سيبويه عدم صرف (أُخر) بمجيئها محدودة عن وجهها.[2] ويعلل المبرد عدم صرف الوصف المعدول بالعدل[3]، ويعلّله الزجاج بأنه معدول وأنه صفة لا يستعمل معدولا، إلّا صفة.[4] وإلى نحو ذلك يذهب ابن يعيش والأزهري.[5]

"ويروي السيرافي أن المانع من الصرف فيه على أربعة أقاويل: قيل الصّفة والعدل، فاجتمعت علّتان فمنعناه الصرف. وقيل:إنّ علّتي منع الصرف هما عدله في اللفظ والمعنى، فصار كأن فيه عدلين، وهما علّتان. فأمّا عدل اللفظ والمعنى، فصار كأنّ فيه عدلين، وهما علّتان. فأمّا عدل اللفظ فمن واحد إلى أُحاد، وأمّا عدل المعنى فتغيير العدّة المحصورة بلفظ الاثنين إلى أكثر من ذلك ممّا لا يُحصى. وقول ثالث: إنه عدل وإنّ عدله وقع من غير جهة العدل لأنه للمعارف وهذا للنكرات. وقول رابع: إنّه معدول وإنّه جمع لأنّه بالعدل قد صار أكثر من العدّة الأولى".[6]

وذهب إبراهيم مصطفى مذهبًا مخالفًا لمن سبقوه في هذا التعليل، فزعم "أنّ أفعل التفضيل إذا نكر لزم الإفراد والتذكير كما هو بيّن من أحكامه، فلا يجمع، إلّا إذا كان معرّفا أو مضافًا لمعرّف، ولو لم تذكر فيها (أل) فقد وجدت أنّ في (أُخَر) معنى من التعريف، ومن أجله حرمت التنوين، أو منعت من الصّرف على اصطلاحهم".[7]

لكن هذه التعليلات في حقيقة الأمر هي تعليلات فلسفية، كما نقضها إميل بديع يعقوب بقوله: "أنها تعليلات افتراضية بعيدة عن تفكير العربي عندما نطق بلغته. فهل أراد العربي عندما تعلق ب(آحادَ) و(مَوْحدَ) وأخواتهما غير مصروفة أن يشير إلى أنّها معدولة عن ألفاظ أخرى كما يذهب

---

[1]– المبرد: المقتضب، مرجع سابق، ج 3، ص 317.

[2]– سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج 3، ص 224، 225.

[3]– المبرد: المقتضب، مرجع سابق، ج 3، ص 377، 380.

[4]– الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، مرجع سابق، ص 44.

[5]– ابن يعيش: شرح المفصل، مرجع سابق، ج 1، ص 62، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ج 2، ص 214.

[6]– إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 109، 110.

[7]– إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مرجع سابق، ص 176.

معظم النحاة، أو إلى أنها تتضمّن معنى من التعريف كما يذهب إبراهيم مصطفى؟ وما الدليل على أن العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصليّ المكرّر إلى استعمال العدد المعدول؟".[1]

ويقول أيضا: "وإذا كان العدل هو الذي يمنع (أُحاد) من الصرف، فلماذا لا يمنع (وُحدان) منه، وقد اجتمع فيه ثلاثة علل بسبب فلسفتهم التعليلية:

1- الوصف.

2- زيادة الألف والنون.

3- العدل.

إذ هو بمعنى (واحدًا واحدًا)، في نحو: (طاروا إليه زوجات ووُحداناً)".[2]

وممّا سبق نستخلص أن التعليل اللغوي الصرف لمنع (أُخَر) والأعداد التي على وزن (فُعال) و(مَفْعَل) من الصرف هو نطق العرب ليس غير، وهو التعليل الأصح الذي لا يستطيع ان ينقضه أحد.

**الواقع اللغوي:**

وردت الصّفات المعدولة في الشعر العربي، إذ نجدها مصروفة تارة وممنوعة من الصرف تارة أخرى، ونوجز ذلك في بعض الأمثلة من بينها كلمة (أُحَاد) في قول الشاعر (من الوافر):

**مَنَتْ لك ان تلاقيني المَنَايَا أحَاد أحَاد في شَهْرٍ حَلالِ.**[3]

ونجد لفظة (مَوْحَدَ) و(مَثْنَى) في قول ساعدة بن جؤية الهذلي (من الطويل):

**ولكِنَّمَا أهْلي بِسَوَادٍ أَنِيسُهُ ذِئابٌ تبَغّى النَّاسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ.**[4]

كما وردت لفظة (ثُناء) في قول الشاعر (من المتقارب):

**وخَيْلٍ كَفَاهَا ولَمْ يَكْفِها ثُنَاءُ الرّجالِ وَوُحدَانُهَا.**[5]

كذلك نجد لفظة (عُشار) في قول الكميت (من المتقارب):

**ولَمْ يَسْتريئوك حتَّى عَلَوْ تَ فوقَ الرّجالِ خصالًا عُشَارَا.**[6]

كما وردت أيضا لفظة (أُحادَ)، و(سُداسَ) مصروفتين لدى المتنبي في قوله (من الوافر):

---

[1]- إيميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 110.

[2]- المرجع نفسه، ص 110، 111.

[3]- إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، مرجع سابق، ص 104.

[4]- سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج 3، ص 226.

[5]- الازهري: شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ج 2، ص 215.

[6]- الكميت: ديوان الكميت، تح: داود سلوم، دار النعمان، بغداد، ط 1، 1969م، ج 1، ص 191.

أُحَادٌ أَمْ سُدَا سٌ في أُحَادِ لُيَيْلَتُنَا المَنُوطَةُ بالتّنادِ.[1]

ويمكن إيجاز ما سبق ذكره في المخطط التالي:

ويمكن اجمال ما سبق في الترسيمة على النحو التالي:

[1]– المتنبي: ديوان المتنبي: شرح: عبد الرحمان البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، د، ط، 1980م، ج 4، ص 84.

# خاتمـــة

"فمن كان يرجو لقاء ربّه فليعمل عملًا صالحًا ولا يشرك بعبادة ربّه أحدًا" صدق الله العظيم

الكهف: 110.

الحمد لله الذي وفقنا في تقديم هذا البحث الذي يحمل عنوان: الممنوع من الصرف بين واقع اللغة وعلل اللغويين، وها هيالقطرات الاخيرة في مشوار هذا البحث بعد رحلة طويلة من الجهد والتعب والسهر، ونرجو من الله عز وجل أن نكون قداستطعنا توضيح كافة الجوانب التي تتعلق بهذا الموضوع، حيث لم يكن هذا العمل بالجهد اليسير، ونحن لا ندّعي الكماللأن الكمال لله عزّ و جلّ وحده، فقد قدّمنا كل الجهد لهذا البحث، فإن توفقنا فمن الله عز وجل وإن أخفقنا فمن أنفسنا.

وأخيرا وليس آخرًا، نتمنّى أن ينال الموضوع إعجاب كل من يقرأه، حيث حاولنا بقدر استطاعتنا أن نكتب في جميع العناصر التي تتعلق بهذا الموضوع ليصبح موضوعًا شاملا وتفصيليا يفيد كل من يقرأه، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد....

ففي الأخير قد توصّلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج الموضوعية أهمها:

1. أنّ الاسم المعرب المتمكن غير الأمكن، هو الاسم الممنوع من الصرف لأنه شابه الفعل المضارع في منعه من الجر والتنوين.
2. الممنوع من الصّرف ممنوع في واقع الأمر من التنوين لا غير، بدليل عودة الكسر إليه إن عرّف بأداة التعريف أو بالإضافة.
3. لا يعدّ إعراب الممنوع من الصرف إعرابا ناقصا، لأن محل الحركة الناقصة مشغول بحركة نابت عن الحركة الأصلية.
4. الممنوع من الصّرف متمكّن من الاسمية لاختزاله الكسرة والتنوين.
5. أنّ منع الأسماء من الصرف هو اللغة الفصحى والأكثر شيوعًا والأقوى التي يقاس عليها، وأنّ اللغة التي صرفت الممنوع من الصرف لغة صحيحة في القياس لكنّها قليلة في الاستعمال.
6. وردت شواهد نحوية صرفت الممنوع من الصرف، كما جاء في الشعر العربي إذ صرفت صيغة منتهى الجموع، والاسم المؤنث، والعلم الأعجمي، والعلم المختوم بألف ونون زائدتين، والعلم الموازن للفعل، والعلم المركب تركيبًا مزجيا، والوصف الذي على وزن فعلان.

7. الضرورة الشعرية تستلزم الشاعر في كثير من الأحيان إلى ضرورة مخالفة القاعدة النحوية من أجل المحافظة على الوزن الموسيقي للقصيدة، ولكن ليس كل ما خالف القاعدة النحوية من اجل المحافظة على الوزن فقط، بل منها ما يمثل لغة فصيحة من لغات العرب.
8. إنّ اختلاف آراء النحاة في علل الممنوع من الصرف دليل على أنّ ثمّة لغة من لغات العرب تصرف الممنوع من الصرف، وهذا يؤكد أن الممنوع من الصرف حدث نتيجة التطور اللغوي للغة العربية، إذ أنّ النّحاة قد اختلفوا في صرف العلم الأعجمي الثلاثي ومنعه، وصرف ما كان على وزن فَعْلى أو فُعْلَى ومنعها من الصرف، كما اختلفوا أيضا في علل منع الأسماء المؤنثة الثلاثية الساكنة الوسط، فمنهم من أجاز صرفها، ومنهم من رجّح منعها من الصرف.
9. أن الأسماء الممنوعة من الصّرف كلّها فيها علتان، وليس هناك علّة قامت مقام علّتين، أي أنّ قاعدة العلل في الممنوع من الصرف أصبحت مطّردة، لذلك فإنّ الاسم الممنوع من الصرف لابدّ فيه من علّتين، لكي يبتعد عن أصله(الصرف) إلى الفرع) (الممنوع من الصرف).
10. أن الاسم الذي لحقته ألف التأنيث فيه علتان منعتاه من الصرف:

الأولى: لزوم الألف للاسم، وهذا يعني أنها جزء من بنيته.

والثانية: تأنيث الاسم والتأنيث فرع على التذكير، وليس علّة قامت مقام علّتين.

# قائمة المصادر والمراجع

- ✓ **القرآن الكريم: رواية ورش عن نافع**
- ✓ **الحديث النبوي الشريف**

# المراجع:


1- ابراهيم أنيس :من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو لمصرية، القاهرة، 1972م، ط4

2- ابراهيم مصطفى :احياء النحو، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر ،القاهرة ،د. ط ، 1951.

3- ابن الأنباري، نزهة الالباء في طبقات الأدباء، تح، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط، 3، 1985

4- ابن السراج :الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، 1417،3ه/1996م

5- ابن الوراق :علل النحو، إدارة الطباعة المنيرية، مصر(د.ت)، ج9

6- ابن جني :المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري، تح :ابراهيم مصطفى (عبد الله أمين)، -الناشر: مصطفى البابي-الحلبي، ط 1، 1337ه، 1954م

7- ابن جني :سر صناعة الاعراب ،دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان،ط1421،1ه-2000م

8- ابن جني: اللمع في العربية، تح، حسين محمد محمد، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1978م

9- ابن حجر أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب، دار الريان، القاهرة (1988)، ط2

10-ابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، تح : فخر الدين قباوة سورية المكتبة العربية بحلب، ط 1، 1390ه، 1970م

11-ابن عقيل .على ألفية ابن مالك، تح :محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995، ج1

12-ابن عقيل،:شرح الألفية ابن مالك، مطبعة السعادة، مصر، ط14، 1384ه، 1964م، ج2

13-ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة والعرب كلاهما، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1964م، باب القول في حاجة أهل العلم إلى معرفة اللغة العربية

14-ابن مالك :تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد

15-ابن مضاء القرطبي الرد على النحاة تح :حمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنا ن، د، ط 1971م

16-ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن احمد. توضيح المسالك على ألفية ابن مالك، تح. يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة و النشر، ج1

17-ابن يعيش .شرح المفصل، محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م

18-أبو البركات, ابن الأنباري (ت577ه)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين الكوفيين، تح: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة

19-أبو البقاء العكبري, التبيان في إعراب القرآن, تح: علي محمد البجاوي, دار الجيل, بيروت, ط2, 1987

20-أبو البقاء الكفوي :الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1989م

21-أبو الفضل عبد الرحمان ابن الكمال جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، تح .فائز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط1، 1404ه، 1948م

22-أبو المكارم علي :تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت

23-أبو حامد الغزالي: شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تح،:حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد العراق، ط1، 1971م

24-احمد , الزيات، احمد الزيات وآخرون ، المعجم الوسيط تح: معجم اللغة العربية، دار الدعوة للنشر، ج 1

25-أحمد الحملاوي :شذا العرف في فن الصرف ،شركة دار الارقم بن أبي الأرقم للطباعة و النشر و التوزيع، د ،ط

26-أحمد حاطوم، كتاب الإعراب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992م

27-أحمد شوقي، الشوقيات، تقديم محمد حسين هيكل، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط10، 1404ه، 1984م

28-أحمد عبدالستار الجواري،نحو التسيير، دراسة ونقد منهجي، مكتبة الخانجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي

29--أحمد مختار عبد الحميد عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب للنشر، ط1، ج2

30-أدم طربيه: الممنوع من الصرف، معجم ودراسة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت . لبنان، ط1

31-الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، ج2، (د.ط)

32-الأستراباذي :شرح الكافية في النحو ،تح: حسن بن محمد بن ابراهيم الحفظي، يحي بشير مصطفى، جامعة الامام محمد بن مسعود الاسلامية، ط1، 1417ه، 1966، ج1

33-أسد خلف العوادي:العلل النحوية في كتاب سيبويه، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط1، 2009م

34-الأشموني، علي بن محمد بن عيسى ،شرح الاشموني على ألفية بن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان للنشر، 1419ه، 1998، ج1

35-الأصمعيات، تح: الأستاذ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، 1964م، ط3

36-إميل بديع يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، دار الجبل، بيروت، ط1، 1431ه، 1992م

37-الأنباري :أسرار العربية، عناية محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق

38--انظر حاشية الصبان، ج3

39-بن دريد: جمهرة اللغة، تح:رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987

40-البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح: محمد عبد الرحمن الرمعشلي، دار إحياء التراث، بيروت، 1918 هـ

41-الجرجاني، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد .شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب، بيروت، لبنان للنشر، 1421ه، 2000م، ط1، ج2

42-جرجري شاهين عطيّة، سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، دار ريحاني، ط4، د.ت،

43-جمادي، محمد ضاري، الحديث النبوي الشريف وأكثره في الدراسات اللغوية والنحوية، الجمهورية العراقية منشورات اللجنة الوطنية(1982م)، ط1

44-أحمدجمال عبد العزيز :قواعد النحو، سلطنة عمان، وزارة الآفاق والشؤون الدينية، 1433ه، 2012م

45-جمهرة أشعار العرب: أبو زيد القرشي، تح: علي محمد البجاوي، القاهرة، ج2،(د.ط)، 1968م

46-جميل علوش: الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1417ه، 1997م، بيروت، لبنان

47-جهاوي، عوض المرسى، ظاهرة التنوين في اللغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض

48-حسن هنداوي: مناهج الصرفيين ومذاهبهم، دار القلم، دمشق، 1989م،ط1 ص20

49-حسن, عباس ,النحو الوافي، طبعة دار المعارف، 1960م، ج4

50-خالد بن سليمان بن مهنا الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي بين القديم والحديث، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007م

51--خديجة الحديثي . أبنية الصّرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة، مكتبة لبنان وناشرون، ط، 2003، بيروت، لبنان

52-خميس سعيد الملخ :نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان. ط1. 2000م

53-د- أبو البقاء العسكري، إملاء ما منّ به الرحمان، دار الكتب العلمية، باكستان، ج1، 1260

54-د. إيميل بديع يعقوب، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة و الواقع اللغوي، مرجع سابق

55-د. شعبان زين العابدين محمد، العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف(دراسة تحليلية موازنة) الناشر مكتبة الآداب 42 ميدان الأبرار، القاهرة 1432ه 2002م ط1

56-د/ عفيف دمشقية ، أثر الدراسات القرآنية في تطوير الدرس النحوي، معهد الإنماء العربي فرع لبنان، بيروت،(ط1)، 1978م

57-الزجاج :ما ينصرف و ما لا ينصرف، تح: هدى مجموز، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، لجنة احياء التراث الاسلامي، مصر، ط1، 1361ه، 1971م

58-الزجاجي :الايضاح في علل النحو ،تح :مازن مبارك ،دار النفائس ،بيروت ،لبنان ،ط1974،1م 1986م

59-زين كامل الخوسيكي، قواعد النحو والصرف، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2005م

60-السكاكي :مفتاح العلوم،تح:د.عبد الحميد هنداوي ،دار الكتب العلمية 1971م ،بيروت،لبنان ،دط

61-السكري، شرح أشعار الهذليين، تح: الأستاذ عبد الستار أحمد فراج، القاهرة 1384ه،1965م

62-سيبويه .الكتاب، تح. عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973، د.ط، ج3

63-السيوطي :الأشباه والنظائر في النحو ،ج2،تح :عبد العال سالم مكرم ،بيروت ،مؤسسة الرسالة ط1 1985م

64-السّيوطي :المزهر في علوم اللغة وأنواعها .تح :محمد أحمد جاد المولى، علي البجاوي، محمد أبو الفضل، دار الحياء الكتب العربي، عيسى البابي -الحلبي، ط 1، د.ت

65-السيوطي الاقتراح في أصول النحو، تح، عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط 2 1427ه، 2006م

66-السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ثح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1418ه، 1998م، ج 1

67-شرح القصائد السبع الطوال، أبو بكر بن الأنباري، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، 1969م

68-شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي : الإرشاد إلى علم الإعراب، مكتبة لسان العرب مركز إحياء التراث العربي _مكة_ جامعة أم القرى ،دط،695ه

69-عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي لبنية العربية مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400ه، 1980م

70-عبد العزيز سفر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، لجنة التأليف و التعريب و النشر، ط 1، الكويت،2000م

71-عبد العزيز سفر،الممنوع من الصرف في اللغة العربية ،عالم الكتب،القاهرة،ط 1،2009م

72-عبد الله أحمد جاد الكريم: الدرس النحوي في القرن العشرين، [1] -محمد محمود عوض الله: اللمع البهية في قواعد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003م

73-عبد الله أحمد جاد الكريم: النحو العربي عماد اللغة والدين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2002م

74-عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، جمعية الدعوى الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط1، 1990م

75-عبده الراجحي : التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، لا ط، 1973م

76-عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1998م،

77-عبط اللطيف محمد الخطيب :المستقصي في علم التصريف، مكتبة دار العروبة للنشر و التوزيع، الكويت، ط1، 1424ه، 2002م

78-عفيف دمشقية: أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي ،معهد الإنماء العربي، طرابلس، ليبيا، بيروت،ط1978،1م

79-العقاد محمود عباس: اللغة الشاغر، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا

80-على بولحم، مكتبة الهلال، بيروت، 1ط 1993م،ص299: المفصل في صناعة الأعراب, تح :- الزمخشري

81-علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة وط1، 2006م

82-عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ط1، 1999م

83-الغلاييني : جامع الدروس العربية، مبدأ المطبعة العصرية، ط 11، 1971م، ج1

84-فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الأردن، ط1، 1420، 2000م، ج3

85-الفراء: معاني القرآن، تح:أحمد يوسف النجاتي/محمد علي النجار/عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف و الترجمة، مصر، ط1،ج2

86-القيسي: مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405ه، 1984م،ج1

87-كمال بشر: الأصوات العربية ،مكتبة الشباب ،1825م،ط1

88-لفيروزأبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ضبط الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1999م،مادة عرب

89-مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ط1

90-مبارك مبارك.:قواعد اللغة العربية، دار الكتاب العالمي،دار الإفريقية العربية، بيروت، لبنان . 1413ه، 1992م.ط3

91-المبرد :المقتضب ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ،وزارة الأوقاف. المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، لجنة إحياء التراث الاسلامي، القاهرة، ط1415،1ه، 1994م، ج3

92-المبرد: الكامل في اللغة و الادب ،تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3 ، 1417ه، 1997م،ج3

93-المتنبي: ديوان المتنبي: شرح: عبد الرحمان البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، د، ط، 1980م

94-محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، د، ط، 1967: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح : ابن الأنباري

95-محمد الخضري :حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ،دار الفكر ،دط،دت،ج2

96-محمد العجل: الممنوع من الصرف في الحديث النبوي الشريف، تح: حسن موسى الشاعر، الجامعة الهاشمية، ط1، 2009م، الأردن

97-محمد بن صالح العثيمين :شرح الأجرومية ، دار الرشد، 1426ه، 2005م، ط1

98-محمد بن لطفي الصباغ، الحديث النبوي مصطلحه بلاغة، كنية، المكتب الإسلامي 1986م، ط5

99-محمد علي السراج اللباب، دار الفكر، دمشق للنشر، 1403ه، 1983م، ط1، ج1

100- -محمد محمود عوض الله: اللمع البهية في قواعد اللغة العربية

101- محمد محمود عوض الله: اللمع البهية في قواعد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003م

102- محمود فؤاد: أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي، تح: جاسم الزبيدي، جامعة آلا البيت، ط1، 1999م

103- المرادي. محمد بن قاسم : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق .د . عبد الرحمان علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية، 1979م، ط2.ج2

104- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري،تح:مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1422ه، 2002م

105- مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط1، 1399ه. 1979م. ج1, :- ابن فارس

106- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 1404ه، 1984م،عبابنة جعفر نايف

107- منى إلياس :القياس في النحو، تح: باب الشاذ في المسائل العسكريات علي الفارسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1988م

108- النحاس: إعراب القرآن، تح: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 2، 1429ه، 2008م

109- ينظر محمد خان :أصول النحو ،مطبعة جامعة بسكرة ،دط ،2012م

110- ينظر،ابنفارس:المجمل في اللغة ،دراسة وتح :زهير عبد المحسن سلطان ،مؤسسة الرسالة،بيروت،دط،1399ه،1979م،ج

# المعاجم و القواميس:

111-ابن منظور، محمد بن أبي منظور, لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير. ومحمد أحمد حسب الله, وهاشم محمد شاذلي، ط1، دار المعارف، 1410ه 1990م

112-أبو حبيب، سعيد أبو حبيب القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دار الفكر، دمشق، سوريا للنشر، ج1

113-احمد , الزيات، احمد الزيات وآخرون ، المعجم الوسيط تح: معجم اللغة العربية، دار الدعوة للنشر، ج 1

114-الخليل ابن احمد الفر اهدي : معجم العين ، باب اللام، فصل العين، تح: عبد الله درويش، دار المعاني، بغداد، د، ط1386ه، 1967م. مادة عل، ج1

**115-** الشريف الجرجاني:معجم التعريفات ،تح :محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د، ط، د، ت

116-شوقي ضيف :المعجم الوسيط مكتبة الشرق الدولية، بطباعة المعجم وتوزيعه في مصر والعالم كله، ط، 4 . 1425م

117-عزيز قوال معجم المفصل في النحو العربي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425ه، ج2

118-محمد سمير اللبدي: معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت

119-محمد سمير نجيب اللّبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمان، لا ط، لا ت

120-المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة بن تيمية،(د.ط)،(د.ت).

# الدواوين:

121- ديوان النابغة الذبياني

122- ديوان امرئ القيس، ضبط وتصحيح مصطفى عبد الشافي، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط1، 1983

123- ديوان طرفة بن العبد، تح: درية الخطيب ولطفي السقال، دمشق 1970م

124- ديوان عنترة، تح: عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، إبراهيم الأبياري، المكتبة التجارية بالقاهرة

125- الكميت: ديوان الكميت، تح: داود سلوم، دار النعمان، بغداد، ط 1، 1969م، ج 1

126- المتنبي: ديوان المتنبي: شرح: عبد الرحمان البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، د، ط، 1980م، ج 4.

# المجلات:

127- أبو صيني: درس المماثلة في الكتب الثانوية والجامعية في الأردن: جامعة مؤته عمادة البحث العلمي، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، الأردن، 2008م

# فهرس الموضوعات

# فهرس الموضوعات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة: | أ |
| الفصل الاول: مفاهيم عامة ومداخل إصطلاحية | |
| أولا : الصرف | 06 |
| 1. تعريف الصرف: | 06 |
| 2. العلاقة بين الصرف والتنوين. | 09 |
| 3. تعريف التّنوين. | 10 |
| 1.3.خصائص التنوين | 11 |
| 2 .3. اقسام التنوين | 12 |
| 4. علاقة علم الصرف بعلم الأصوات | 14 |
| 5. العلاقة بين التصريف و الاشتقاق | 16 |
| 6. ميدان علم الصرف : | 17 |
| 7.علاقة علم الصرف بالنحو | 19 |
| ثانيا: تعريف الممنوع من الصرف | 20 |
| ثالثا: مفهوم التعليل | 23 |
| 1. الدلالة اللغوية للعلة | 23 |
| 1 .1. معنى العلة في المعاجم اللغوية | 23 |
| 2 .1.الدلالة الاصطلاحية للعلة (العلة النحوية) | 24 |
| 3 .1. بدايات العلّة النحوية : | 25 |
| 4 .1. تقسيمات العلل عند النحاة | 26 |
| 5 .1. نشأة العلة النحوية وتطورها : | 28 |
| رابعا : الإعراب والبناء | 31 |
| 1. الإعراب | 31 |
| 1 .1. علامات الإعراب: | 32 |
| 2 .1. أنواع الإعراب: | 33 |
| 3 .1.أهمية الإعراب: | 37 |

| | |
|---|---|
| 1.مفهوم البناء: | 38 |
| 1.1.حركات البناء وألقابه: | 39 |
| 1. 2.أنواع البناء: | 40 |
| واقع اللغة من حيث المصدر(القرآن، الحديث الشريف، الشعر): | 40 |
| الممنوع من الصرف في القرآن الكريم: | 41 |
| صرف الممنوع من الصرف في القرآن الكريم: | 42 |
| الممنوع من الصرف في الحديث النبوي الشريف: | 43 |
| صرف الممنوع من الصرف في الحديث النبوي الشريف: | 44 |
| الممنوع من الصرف في الشعر العربي: | 45 |
| صرف الممنوع من الصرف في الشعر العربي: | 47 |
| الفصل الثاني: علل الممنوع من الصرف: | |
| علل الممنوع من الصرف | 51 |
| أولا: الممنوع من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام علتين: | 59 |
| 1. ما كان منتهيا بألف التأنيث الممدودة: | 59 |
| 2. ما كان منتهيا بألف التأنيث المقصورة: | 64 |
| 3.صيغة منتهى الجموع: | 69 |
| ثانيا: الممنوع من الصرف لعلتين: | 75 |
| 1. العلمية و العلل المصاحبة: | 75 |
| 1 .1. العلم المركب تركيبًا مزجيا: | 76 |
| 2 .1. العلم المعدول: | 79 |
| 3 .1. العلم المزيد بألف ونون: | 85 |
| 4 .1. العلم المؤنث: | 88 |
| 5 .1.العلم الأعجمي: | 98 |
| 6 .1.العلم الموازن للفعل: | 100 |
| 7 .1. العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة: | 105 |
| 8 .1. العلم المختوم بألف التكثير: | 108 |

| | |
|---|---|
| 2.الوصفية والعلل المصاحبة: | 110 |
| 2. 1. الصفات المزيدة بالألف والنون: | 110 |
| 2. 2. الصفات التي على وزن الفعل: | 113 |
| 2. 3. الصفات المعدولة: | 117 |
| خاتمة: | 124 |
| قائمة المصادر والمراجع: | 127 |
| الفهرس | 137 |

**ملخـــــــــص**

تعد ظاهرة المنع من الصرف إحدى الظواهر التي امتازت بها اللغة العربية الفصيحة وقد جهد الدارسون ما وسعهم الجهد منذ بواكير الدرس اللغوي في تناولها ومعالجتها بالتحليل والتعليل وذهبوا فيها مذاهب شتى حاولت هذه الدراسة استكناه أغوار هذه الظاهرة اللغوية ، انطلاقا من مختلف آراء النحاة ومذاهبهم واحتكاما إلى واقع الاستعمال اللغوي من خلال الكلام العربي الموثوق بفصاحته متمثلا في حجة اللغة الأولى وهي القرآن الكريم وكذا الشعر الجاهلي وغيره مما أثر من كلام العرب الأوائل ، وتحدو هذه الدراسة غايات منها الوقوف على الرأي النحوي ومذهب النحاة في التعليل ومدى تواؤم هذه الآراء مع وقائع اللغة الفعلية في مختلف سياقاتها بعيدا عن النظر الفلسفي والعقلي المجرد مما يكشف ليس براعة النحاة وحسب بل مدى انتظام اللغة وتجاوبها مع هذه الآراء، وكل ذلك يقدم صورة ولو مقتضبة عن ظاهرة المنع من الصرف وجملة ما يتصل بها من جوانب لا تخلو من واقعية وانتظام يشهدان بسلامة المنهج والنظر وقوة اللغة العربية وتفردها.

**الكلمات المفتاحية:** الممنوع من الصرف ،التعليل ،آراء النحاة ،واقع اللغة ،السياق.

## Abstract:

The phenomenon of being prevented from morphing is one of the phenomena that distinguished the classical Arabic language, and the scholars have made every effort since the early days of the linguistic lesson in dealing with it and treating it with analysis and reasoning, and they went through various doctrines. Linguistic use through Arabic speech that is trusted with its eloquence, represented in the argument of the first language, which is the Noble Qur'an, as well as pre-Islamic poetry and others that affected the speech of the early Arabs. The purpose of this study is to identify the grammatical opinion and the grammarians' doctrine of reasoning and the extent to which these opinions are compatible with the facts of the actual language in its various contexts, away from philosophical and abstract mental consideration, which reveals not only the ingenuity of the grammarians, but also the extent of the regularity of the language and its response to these opinions, and all of this provides a picture, even if A brief summary of the phenomenon of refusal to morph and the whole of its related aspects that are not devoid of realism and regularity that testify to the soundness of the curriculum and consideration and the strength and uniqueness of the Arabic language.

**Keywords** forbidden to morph, justification, grammarians' opinions, language reality, context.